

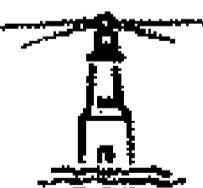
# فصل المفاسد

فيما بين الحكمة والشريعة من الأوصال

تأليف  
أبوالوليد بن رشد

(١١٩٨ - ١٢٦)

دراسة وتحقيق  
دكتور محمد عمارة



دار المعارف



**فصل المقال**  
**فيما بين الحكم والشريعة من الاتصال**



**ذخائر العرب**

٤٧

**فضل المقال  
فيما بين الحكم والتشريع من الاتصال**

تأليف  
**أبوالوليد بن رشد**  
(١١٩٨ - ١٢٦١ م)

دراسة وتحقيق  
**دكتور / محمد عصام**

الطبعة الثالثة



**دار المعارف**

---

الناشر : دار المعرف - ١١١ كورنيش النيل - القاهرة ج ٢٠٠٤ .

## مُتَّرِّمَة

١

أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ، من أشهر فلاسفة الإسلام ، وفي مقدمة من شرحوا كتب حكيم اليونان « أرسطو » ، ومن أبرز الفلاسفة المسلمين الذين حاولوا التوفيق بين الحكمة والشريعة .

وقد درست حياته وسيرته ، في تفصيل ، منذ النصف الثاني من القرن الماضي ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى بعض نقط هامة في تاريخ حياته :

- فهو أولاً من أسرة ذات نفوذ علمي كبير ، وسلطان قضائي ملحوظ ، فقد كان سجده لأبيه قاضياً لقرطبة <sup>(١)</sup> ، كما كان من كبار فقهاء المذهب المالكي ، وهو المذهب السائد في بلاد المغرب والأندلس ، واشتغل كذلك بالسياسة والشئون العامة .
- عندما ولد ابن رشد في مدينة « قرطبة » (٥٢٠ هـ ١١٢٦ م) كانت دولة « المرابطين » <sup>(٢)</sup> على وشك الانهيار ، إذ أن ميلاده سبق وفاة إمام دولة « الموحدين » محمد بن تومرت <sup>(٣)</sup> بأربعة أعوام .
- تلمذ ابن رشد في الطب « لأبي جعفر هارون » <sup>(٤)</sup> ، و « أبي مروان بن جربول

(١) كانت حاضرة الأندلس زمن الحكم الأموي وزينة المدن الأندلسية ، وكان الماشي « يستضيء ببروج قرطبة ثلاث فراسخ ، لا يقطع عنه الضوء » . : عبد الواحد المراكشي (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) . تحقيق : محمد سعيد العريان ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة سنة ١٩٦٢ م . ص ٤٥٦ - ٤٥٨ .

(٢) هي التي أسسها بالمغرب « يوسف بن تاشفين » (١٠٩٠ - ١١٠٦ م) ، وانتهت في عهد « إسحق » خامس سلاطينها (١١٤٦ - ١١٤٧ م) وكانت السيادة الفكرية فيها لفقهاء الدين وقفوا من العلوم المقلية موقفاً غير ودي إلى حد كبير .

(٣) (١٠٧٨ - ١١٣٠ م) وهو المؤسس الفكري لدولة الموحدين ، أما سلطتها السياسية والإدارية فقد ظهرت على يد خليفةه « عبد المؤمن » بعد وفاته « ابن تومرت » بسبعين عاماً (١١٤٧ م) .

(٤) دائرة المعارف « المحدثة » لأغرام البستاني . الجلد ٣ . ص ٩٣ . طبعة بيروت سنة ١٩٦٠ م .

البلنسي »<sup>(١)</sup> ، وفي الفلسفة والآدبيات « ابن طفيل »<sup>(٢)</sup> .  
كما برع في علم الكلام ، والفقه ، والأدب ، واللغة ، وبرز في كل ذلك ، حتى لم يكن له في معظمها من معاصريه نظير ولاقرئين .

- تولى منصب القضاء في مدينة « إشبيلية »<sup>(٣)</sup> أولاً سنة ١١٦٩ م .، ثم أصبح قاضي القضاة بقرطبة في سنة ١١٧١ م .

- في سنة ١١٦٩ م قدمه « ابن ط菲尔 » إلى السلطان المستنصر « أبي يعقوب يوسف »<sup>(٤)</sup> الذي كلفه بوضع الشرح والتفسير على مؤلفات « أرسسطو » حتى تستقيم عبارتها وتبرأ مما لحقها من عيوب الترجمة وأخطاء الشراح والمفسرين . وشرع ابن رشد في هذا العمل الكبير منه ذلك التاريخ . . .

- عندما تقدّمت السن « بابن طفال » ، تولى ابن رشد منصبه كقطيب خاص للسلطان في بلاط مراكش في سنة ١١٨٢ م .

- عندما مات « أبو يعقوب يوسف » سنة ١١٨٤ م ، استمرت حظوظه « أبي الوليد » عند خلفه السلطان « المنصور أبي يوسف يعقوب » (١١٨٤ - ١١٩٩ م) لفترة وجيزة ، أعقبتها المخنة التي امتحن بها في فكره وعقيداته سنة ١١٩٥ م حيث ثُقِي إلى مدينة « اليسافة »<sup>(٥)</sup> على مقربة من قرطبة مع عدد من المشغلين بالحكمة والعلوم ، وأحرقت كتبه ، وسائر كتب الفلسفة ، وحضر على الناس يومئذ تجاوز الاشتغال بالعلوم العملية والنظر فيما سوى الطب والترجمة والحساب .

(١) نسبة إلى « بلنسية » إحدى مدن الأندلس ، على مسافة أربعة أميال من البحر المتوسط .  
العجب في تلخيص أخبار المغرب ، ص ٤٥٤ ، وأرجنت رينان (ابن رشد والرشيدية) ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٥ - ٤٥٠ . ترجمة عادل زعير . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٧ م .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن طفال ، طبيب وفلسوف ، ولد في العقد الأول من القرن الثاني عشر الميلادي وتوفي بمدينة مراكش سنة ١١٨٥ م .

(٣) قاعدة ملك بن عياد بالأندلس ، وحاصرة البلاد في عصر عبد الواحد المراكشي ، على مسافة ثلاثة مراحل من قرطبة .

(٤) هو الذي خلف في الحكم « عبد المؤمن » المؤسس الحقيق لدولة المرجدين ، فحكم من سنة ١١٦٣ م حتى سنة ١١٨٤ م .

(٥) كانت من قبور اليهود الأندلسيين ومن لا تعطى الدولة إلى عقائهم وأنكارهم .

● عندما انقضت سحابة هذه المحنّة ، عادت لابن رشد حظوظه لدى السلطان ، ومكانته في البلاط المغربي ، ومكانة الفلسفة والعلوم العقلية في البلاد . ولكن المنية لم تمهله بعد ذلك كثيراً ، فتوفى في أول دولة السلطان « الناصر » في ١١ ديسمبر سنة ١١٩٨ م.

● شهد « ابن عربى »<sup>(١)</sup> جمّان أبي الوليد ابن رشد ، محولاً على بغير ، وهو في طريقه من مدينة « مراكش » ، حيث توفي ليُدفن في بلاد الأندلس ، وقد وضع الجثمان في ناحية ، وفي الناحية الأخرى من حمل البعير كتبه ومؤلفاته .

● ويذكر « ابن الأبار » عن أبي الوليد أنه « كانت الدراية أغلب عليه من الرواية درس الفقه والأصول وعلم الكلام ، وغير ذلك ، ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً وعلماً وفضلاً ، وكان على شرفه أشد الناس تواضعاً وأنخفضهم جناحاً ، حتى بالعلم من صغره إلى كبيرة ، حتى حكى عنه أنه لم يدع النظر ولا القراءة منذ عقل إلا ليلة وفاته أبية وليلة بنائه على أهله ، وأنه سواد في ما صنف وقيّد وألف وذهّب وانحصر نحواً من عشرة آلاف ورقة ، ومال إلى علوم الأولئك فكانت له فيها الإمامة دون أهل عصره ، وكان يفزع إلى فتواه في الطب كما يفزع إلى فتواه في الفقه ، مع الحفظ الوافر من الإعراب والآداب ، حتى حكى عنه أبو القاسم بن الطيلسان : أنه كان يحفظ شعري حبيب والمتني ويكثر التمثيل بهما في مجلسه ، ويورد ذلك أحسن إيراد »<sup>(٢)</sup> .

(١) هو الشيخ المتصوف أبو بكر محمد بن علي محيي الدين بن عربي ، المولود في « مرسيه » سنة ١١٦٥ م والمتوفى بدمشق سنة ١٢٤٠ م ، ويعد أبرز المتصوفة الفلسفية المسلمين الذين قالوا بوحدة الوجود .

(٢) رينان (ابن رشد والرشيدية) ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، عن (خطوط الحضارة الآسيوية) .

في (فصل المقال) و (ضميمة العلم الإلهي) عرض ابن رشد لثلاث من القضايا الرئيسية التي دار حولها الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين :

- ١ - العالم ، وهل هو قديم أو حديث .. ومعنى القدم والحدث .
- ٢ - العلم الإلهي ، وهل هو محبط بالجزئيات ، أو مقتصر على الكليات .
- ٣ - المعاد ، وهل هو مادي أو روحي .

ولكن قصد ابن رشد لم يكن ، في هذا النص الذي نقدم له ، إلى هذه القضايا في الأساس ، لأنها أكبر من أن يوفيها حقها من البحث في هذا الحيز الضيق وال範圍 المحدود ، هذا ؛ إلى أنه قد وفاتها حقها عندما ناقش فيها المتكلمين في كتابه (مناهج الأدلة) ، وعندما رد على الإمام الغزالى في (تهاافت التهاافت) ، وإنما كان تعرضه لهذه القضايا هنا من باب ضرب الأمثلة وتقديم النماذج التطبيقية التي يوضح بها مقصدته من هذا النص ، والذي هو أساساً إثبات لاتحاء الحكمة (الفلسفة) للشريعة ، وتقديم المنهج الذي نصل باستخدامه إلى الإيمان بهذا الاتحاء ..

فهذا النص أقرب إلى أن يكون حديثاً في المنهج منه إلى أن يكون ساعياً إلى دراسة هذه القضايا الثلاث التي عرض لها بالإشارة والتلميح .. ومن هنا تأتي أهميته بين نصوص ابن رشد المؤلفة ، التي اشتغلت على وجهات نظره الخاصة أكثر مما اشتغلت عليها شروحه على كتب أرسطو .

ومن بين عناصر هذا المنهج الذي قدمه ابن رشد في هذا النص ، يبرز لنا عنصراً :

١ - التأويل ٢ - واختلاف مراتب الناس باختلاف طباعهم وتفاصيلها في التصديق : التأويل؛ وهو أمر يراه ابن رشد ضروريًا لأهل النظر أكثر من ضرورته للفقهاء، لأنهم أقل درجة عليه ، وأحق باستخدامه ، ولأن دواعيهم إليه لا تقاوم بها دواعي الفقهاء في هذا المقام .. كما يراه السبيل إلى فتوبيداً وبيان ما يزيد من تعارض وتناقض بين ظواهر بعض النصوص وبين الحقائق اليقينية التي تجيء ثمرة للبرهان عند أهل النظر والمشتغلين

بصناعة الحكمة . . وهو يقطع بصلاحيات التأويل في كل المواطن والمواقف التي يبدو فيها مثل هذا التعارض بين ظواهر النصوص ومعطيات البرهان .

ومعنى التأويل عليه : « هو إخراج دلالة الفظ من الدلالة الحقيقة إلى الدلالة المجازية ، من غير أن يخل بذلك بعاده لسان العرب في التجوز » وذلك مثل أن يسمى الشيء « بشبيه أو بسببه أولاً حقه أو مقارنة » إلخ .. إلخ ..

والعلة في لزوم التأويل لأهل النظر أكثر من لزومه للفقهاء ، نابعة من الفرق بين نوعية القياس عند كل فريق ، فإذا كان جائزًا للفقية الذي يستخدم القياس الظني أن يقول « فكم بالحرى أن يفعل ذلك صاحب علم البرهان . . وعنه قياس يقيني » ؟

وحدة الحقيقة ، مع اختلاف طرق الوصول إليها ، وتفاوت النسب بين المقادير التي يعيها منها الناس ، دليل على لزوم التأويل ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإزالة التعارض الذي يبدو أحياناً بين ظواهر بعض النصوص وبين معطيات البرهان ، ومن هنا كان حكم ابن رشد قوله : « ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي . وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ، ولا يرتاب بها مؤمن . . . »

بل وأكثر من ذلك يذهب ابن رشد إلى أن في « الفاظ » الشرع ، وظواهر نصوصه ما يشهد للتأويل في كل موطن يحتاج التوفيق بين الحكمة والشريعة فيه إلى التأويل ، وفي ذلك يقول : « إنما مامن منطوق به في الشرع ، مخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان ، إلا إذا اعتبرَ وتُصْفَحَت سائر أجزائه ، وُجِدَ في الفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل ، أو يُقاربُ أن يشهد . . . . » فكانما قصد الشرع إلى ذلكقصدًا . . وذلك لغرض « تبيه الراسخين في العلم على التأويل » الذي يجمع بين ظواهر النصوص وبين ما يعارضها من حقائق البرهان .

• • •

والأمر الذي يتميز به حديث ابن رشد في هذا التأويل ، وضرورته ، وقواعده إنما يتعلق بتطبيقه لقواعد هذا المنهج على القضايا الثلاث الأساسية التي دار من

حولها الخلاف بين الفلاسفة والتكلمين ، فهو عندما يشير إلى أن الأشعرية قد أولا بعض النصوص ، والمعترضة قد أولا الكثير من النصوص ، وعندما يستشهد بالغزالى الذى تحدث في (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) عن المراتب الخمسة للوجود : الذاتي ، والحسنى ، والخيالى ، والعقلى ، والشبهى . فكأنما يريد أن يقول لنا : إن العبرة ليست في التسلیم بجواز التأویل أو وجوبه ، ولا في تعداد مراتب الوجود التي لا يکفر المصدق إذا تصور شيئاً من أمور الآخرة مثلاً على أي مرتبة من هذه المراتب ... إن العبرة ليست في ذكر ذلك والحديث عنه ، وإنما هي في تطبيق هذا المنهج على القضايا الرئيسية التي شغلت الكثيرين بالجدل والخلاف . فالغزالى برغم إيمانه بهذا المنهج إلا أنه قد أخطأ في تطبيقه عند ما كفر الفلاسفة المسلمين بصدق هذه القضايا الثلاث : العالم ، والمعاد ، والعلم القديم .

فلو تأول الغزالى ظواهر النصوص التي وردت في المعاد ، مثلاً ، لما كفر الذين صدقوا وأمنوا بوجود السعادة الأخرى والشقاء الأخرى ، بسبب تأولهم لتفاصيل والجزئيات التي جاءت بها ظواهر بعض النصوص في هذا المقام . لأنهم لم ينكروا وجود المعاد ، وإنما تأولوا ظواهر بعض النصوص دون الخروج عن مراتب الوجود التي عددها الغزالى نفسه في هذا الباب . ومثل ذلك قائم في غير قضية المعاد من قضايا الخلاف بين الغزالى وفلاسفة المسلمين .

مراتب الناس : وانطلاقاً من هذا الموقف المؤمن بوحدة الحقيقة ، واحتلاف طرق الوصول إليها ، وتفاوت درجات الناس وحظوظهم في تحصيلها ، قال ابن رشد : إن هناك مستويات ثلاثة للناس لإزاء التصديق « وذلك أن طباع الناس متفاضة في التصديق ، فنفهم من يصدق بالبرهان ، ومنهم من يصدق بالأقوایل الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان ، إذ ليس في طباعه أكثر من ذلك ، ومنهم من يصدق بالأقوایل الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقوایل البرهانية » .

فجمهور الناس وعامتهم ، الذين هم مقصد الشرع الأول ، إنما يأتي لهم اليقين ويتحصل لهم الاطمئنان والإيمان بواسطة الأقوایل الخطابية والوعظية والشعرية ، وهي وإن تكون غير كافية لإقناع أهل الجدل ، وغير صالحة لإقناع أصحاب البرهان ، إلا أنها كافية لتحقيق يقين العا مة ولهم بهم ، ووصلهم إلى التصديق ، بل إنه

يجب أن لا نتعدي بهم هذا النطاق ، لأن الدخول بهم في ميدان الخدل ، أو حقالق البرهان ، مفسد لِيقينهم ، وذاهب بِإيمانهم ، دون أن تكون لهم القدرة على استخدام هذه الأدوات ، ومن ثم فلا يستطيعون أن يحصلوا بواسطتها أى نوع من أنواع التصديق واليقين .

والمرتبة التي تلي البحمهور ، صعوداً ، هي مرتبة أهل الخدل ، الذين لم يصلوا إلى مرتبة أهل البرهان ، وإن كانوا قد ارتفعوا عن دائرة العامة والبحمهور . . وهؤلاء لهم الأقوال الخالية سبيلاً إلى التصديق واليقين . وهم إذا طلب إليهم التصديق بالأقوال الخالية لم يحصل لهم يقين ، وإذا سلكوا للتصديق طريق البرهان لم تتبادر لهم هذه الأدوات ، ومن ثم لا تتحصل لهم ثمرات استخدامها . .

وفي القمة يأتي أهل النظر ، العارفون بصناعة الحكمة ، والساكعون إلى التصديق طريق البرهان ، وهم الفلاسفة الذين يجب أن يصونوا صناعتهم هذه عن أهل الخدل ، وعن البحمهور ، وذلك حفاظاً على التصديق الذي تحصل لكل فريق من السبيل الذي هيئ له وفق ما لديه من إمكانيات . .

\* \* \*

وحول عناصر هذا المنهج ، والأمثلة التطبيقية التي ساقها ابن رشد لتوضيحه وتجديده معالمه ، وبيان طريقة استخدامه ، وحول نقده الغزالي الذي أساء استخدام هذا المنهج ، على الرغم من تضمن كتبه لعناصره ، حول كل ذلك دار الحديث في (فصل المقال) و (ضميمة العلم الإلهي) .

ليست هذه هي المرة الأولى التي يطبع فيها (فصل المقال) و (ضميمة العلم الإلهي) ، فلقد سبق لهذين النصين أن طبعا ، في مصر وفي غير مصر ، عدة مرات .. وحتى نقدم للقارئ ما تمتاز به هذه الطبعة عن سواها ، يحسن بنا أن نقدم له إشارات موجزة عن الطبعات السابقة لهذا الكتاب ، وما استندت إليه واعتمدت عليه من المخطوطات ، وما لنا على بعضها من ملاحظات . . خصوصاً أننا قد استفدنا من كثير من الجهد الذي بذلت في بعض هذه الطبعات ، واعتمدنا على بعضها في تحقيق هذا النص ، بل استفدنا من الأخطاء التي امتنأ بها بعض هذه الطبعات في محاولة تجنب الواقع في مثلها ما وسعنا الجهد ..

١ - وأولى طبعات هذا الكتاب هي التي حققها وقدم لها المستشرق الألماني « مارcus يوهانس مولر » (Marcus Joseph Müller) في « ميونيخ » سنة ١٨٥٩ م ، وفي تحقيقه لها ، مع مناهج الأدلة ، – التي أخرجها « مولر » مجتمعة – كان الاعتماد على مخطوط وحيد موجود بمكتبة « الأسكندرية » رقمه بها ٦٣٢ وتاريخ نسخه سنة ٧٢٤ هـ (١٣٢٤ م) .

ومن مخطوط « الأسكندرية » هذا يشتمل على النصوص الرشدية الثلاثة : فصل المقال ، والضميمة ، ومناهج الأدلة .

ولقد قدم « مولر » لطبعته هذه بعديمة باللغة الألمانية ، وخلط صفحات النص من أي تعليق موضوعي ثم قام « مولر » بترجمة هذه النصوص الرشدية الثلاثة إلى اللغة الألمانية ، ونشرت هذه الترجمة بعد وفاته بعام (١٨٧٥ م) .

ولدة قرن كامل (١٨٥٩ - ١٩٥٩ م) خدت طبعة « مولر » هذه المصدر الوحيد والأساسي لكل الطبعات التي صدرت لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي .. وهي طبعات كثيرة ، أهمها :

(١) طبعة المطبعة العلمية (مصر) ١٣١٣ هـ ١٨٩٥ م ، وضمت النصوص الرشدية الثلاثة تحت عنوان (كتاب فلسفة ابن رشد) .

- (ب) طبعة مطبعة الآداب (مصر) ١٣١٧ هـ ١٨٩٩ م، والتي اقتصرت على فصل المقال وض咪مة العلم الإلهي ، تحت عنوان (فصل المقال) .
- (ج) طبعة المطبعة الحميدية (مصر) ١٣١٩ هـ ١٩٠١ م ، وهي تعتبر إعادة طبع لطبعه «المطبعة العلمية» التي أشرنا إليها .
- (د) ترجمة فرنسية لفصل المقال نشرها المستشرق الفرنسي «ليون جوبيه» في «الجزائر» سنة ١٩٠٥ م ، معتمداً على مخطوط «الأسكوريال» الذي نشره «مولار» ، ومراجعاً له على طبعات القاهرة الثلاث للكتاب ، التي أشرنا لها ، وجعل «جوبيه» لترجمته هذه عنواناً هو (التفوق بين الشريعة والفلسفة) .
- (ه) طبعة المطبعة الجمالية (مصر) ١٣٢٨ هـ ١٩١٠ م؛ وهي لا تخرج عن كونها إعادة طبع لطبع القاهرة السابقة .
- (و) طبعة المطبعة الرحمانية ، التي أخرجتها لحساب المكتبة محمودية التجارية لصاحبيها «محمود على صبيح»، وهي بدون تاريخ . ولقد امتازت هذه الطبعة عن طبعات القاهرة الأخرى بقلة الأخطاء التي احتوت عليها ، كما امتازت بتذليلها النصوص الروشدية الثلاثة بتعليقات «لابن تيمية» يرد فيها على بعض آراء ابن رشد في (مناهج الأدلة) ، وهذه التعليقات تستغرق في هذه الطبعة من ص ١٢٨ حتى ص ١٤٠ . وفيما عدا ذلك اعتمدت هذه الطبعة ، كما فعلت الطبعات القاهرة السابقة — على نشرة «مولار» لهذه النصوص .
- (ز) وفي سنة ١٩٤٢ م أعاد «جوبيه» نشر ترجمته الفرنسية لفصل المقال ، بالجزائر ، مصحوبة هذه المرة بالنص العربي ، مع مقدمة وعدد من التعليقات والشرح ، وهو الأمر الذي خلت منه كل الطبعات السابقة . ثم أعيد طبع هذا الكتاب بالجزائر أيضاً في سنة ١٩٤٨ م .
- ٢ — في سنة ١٩٥٩ م أخرجت مطبعة «بريل» في «ليدن» طبعة جديدة لفصل المقال وض咪مة العلم الإلهي ، حققها الدكتور جورج حوراني ، وقدم لها مقدمة موجزة باللغة الإنجليزية ، وأتبع النص بتعليقات ثلاثة على ثلاثة مواضع من

الكتاب . أولها حول عنوان الكتاب ، وثانيها حول كلمة « التركية » الواردة في حديث ابن رشد عن « علوم المخالفين في الملة » ، وهل هي بالذال أو بالزاي ، وثالثها عن الطرق الثلاث المشتركة بين الناس والتي يتحصل بها التصديق .

ولقد اعتمد الدكتور حوراني في تحقيقه لضميمة العلم الإلهي على نفس مخطوط « الأسكوريال » الذي اعتمد عليه « مولر » ، ولكنه أضاف جديداً اعتمد على نشرته فيها يتعلق بفصل المقال ، إذ عثر في المكتبة الأهلية « بمدريد » ، في ذيل مخطوط كتاب ( الكليات ) — في الطب — لابن رشد على نص لهذا الكتاب — فصل المقال — منسون في سنة ٦٣٣ هـ ١٢٣٦ م ، ورقمه في هذه المكتبة ٥٠١٣ . كما استفاد من بعض الترجمات العبرية ، لهذا النص ، التي تمت في العصر الوسيط . أما فيما يتعلق بالضميمة فقد ظل الاعتماد على مخطوط « الأسكوريال » وحده ، إذ خلا منها مخطوط المكتبة الأهلية .

ولقد جاءت طبعة الأستاذ حوراني هذه أكثر دقة من كل الطبعات التي سبقتها ، لأنها أضافت إلى مخطوط « الأسكوريال » مخطوطاً آخر أقدم منه ، كما تلافت الكثير من أخطاء الطبعات السابقة . . . ولقد أحسن صاحبها صنعاً عند ما جعل المخطوطين تكمل كل واحدة منهما الأخرى ، وحيثما وضعهما « في مستوى واحد » . ورأى أنه « من العبث تفضيل الواحد على الآخر ، واعتباره المقياس الأساسي » ، وذلك على الرغم من أن تاريخ نسخ مخطوط « المكتبة الأهلية » يتقدم على تاريخ نسخ مخطوط « الأسكوريال » بأكثر من ثمانين عاماً<sup>(١)</sup> .

٣ — ظهرت في بيروت طبعة لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، نصها هو الذي حققه الدكتور حوراني ، مع بعض الاختصارات في الإشارات إلى فروق النسخ الواردة في هؤامش الصفحات ، ومع تقديم وتعليقات للدكتور « أليير نصري نادر » ، الذي ضمن طبعته هذه ترجمة للمقدمة الإنجليزية التي كتبها حوراني لطبعه « ليدن » من هذا الكتاب . . .<sup>(٢)</sup>

(١) ص ٩ من المقدمة الإنجليزية لطبعه حوراني .

(٢) والتي بين يدينا هي الطبعة الثانية منه النشرة ، التي أخرجتها « دار المشرق » بيروت سنة ١٩٦٨ م .

وبالرغم من أن هذه النشرة هي إعادة طبع نسخة الدكتور حوراني إلا أنها قد شابها ، في متن الكتاب ، الكثير من الأخطاء . . . كما أن التعليقات التي كتبها الدكتور « نادر » اشتملت على بعض الأخطاء ، ونكتفي بأن نشير إلى أمثلة منها .

(أ) في ص ٣٤ يعلق الدكتور « نادر » على قول ابن رشد بعدم وقوع المانظرات في الفقه ببلاد المغرب ، قائلاً :

إن دراسة أصول الفقه كانت مهملة في إسبانيا الإسلامية وشمال أفريقيا قبل عصر الموحدين .

بينما حقيقة السبب في عدم وقوع المانظرات في الفقه في هذه البلاد، هو سيادة المذهب المالكي وحده في هذه البقاع ، وعدم وجود فقهاء آخرين مذاهب أخرى هناك .

(ب) في ص ٣٥ يعلق الدكتور « نادر » على تعريف ابن رشد للتأنويل بأنه « هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقة إلى الدلالة المجازية » ، فيقول : « والأصح : من الدلالة المجازية إلى الدلالة الحقيقة » . والحق مع ابن رشد في تعريفه للتأنويل لا مع الدكتور « أlier » .

(ج) في ص ٣٦ يعلق الدكتور « نادر » على إشارة ابن رشد إلى « حديث التزول » فيقول : « حديث التزول : قد وردت الروايات المشهورة بأن جبريل ، عليه السلام ، كان ينزل على النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في صورة دحية الكلبي وأن ابن عباس رأه في صورته » .

والحقيقة أنه لا علاقة بين هذا الموضوع وبين مراد ابن رشد من حديث التزول ، لأن الكلام هنا عن قربة الذات الإلهية ، وعن التشبيه الذي يوحى به ظاهر بعض آيات القرآن ، وحديث التزول ، المشار إليه ، معناه كما روى عن الرسول ، عليه الصلاة والسلام : ينزل الله سبحانه إلى سماء الدنيا كل ليلة ، وينادي : هل من داع فأستجيب له ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟  
الغ . المغ . المغ .

٤ - في المكتبة « التيمورية » بدار الكتب المصرية مخطوط رقمه ١٣٣ (حكمة تيمور) منسون بقلم معتاد ، غير محدد تاريخ نسخه ، يضم النصوص الرشدية

الثلاثة : فصل المقال (اللوحات ٢ - ٣٦) ومناهج الأدلة (اللوحات ٣٧ - ١٧٥) وضميمة العلم الإلهي (اللوحات ١٧٦ - ١٨٠) . وهذه المخطوطة هي التي اعتمد عليها الأستاذ الدكتور محمود قاسم في تحقيقه لمناهج الأدلة ، جاعلا منها النسخة الأم والأساسية في تحقيقه لهذا النص . . . أما الطبعات التي صدرت من قبل لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، فإنها لم تستند من هذا المخطوط ، ولذلك كان من بين ميزات الطبعة التي نقدم لها الآن أنها اعتمدت على هذا المخطوط إلى جانب اعتقادها على كل الجهد الذي سبقت في تحقيق هذه التصوص .

ولقد أطلع الدكتور حوراني على نسخة « فوتوستات » لهذه المخطوطة ، ولكنه لم يستند منها في تحقيقه ، لأنـه فهمـ خـطاً - « أنـ هذه النـسخـةـ ماـ هيـ إـلـاـ نـسـخـةـ حدـيـثـةـ طـبـعـةـ مـلـلـرـ بـمـاـ فـيـهـ مـنـ أـخـيـطـاءـ »<sup>(١)</sup> .

ونحن نقول إنه فهم خطأ ، لأنـ مراجـعتـناـ لـهـ عـلـىـ طـبـعـةـ « مـلـلـرـ » (مـخطـوـطـ الأـسـكـورـيـالـ) وـطـبـعـةـ حـورـانـيـ (مـخطـوـطـ المـكـتبـةـ الـأـهـلـيـةـ) وـمـخطـوـطـ الأـسـكـورـيـالـ مـجـتمـعـيـنـ) قدـ أـثـبـتـ - كـمـاـ هـوـ وـاضـحـ مـنـ مـرـاجـعـ فـروـقـ النـسـخـ بـهـوـامـشـ هـذـهـ طـبـعـةـ - أـنـ مـخطـوـطـ التـيمـورـيـةـ نـسـخـةـ مـسـتـقـلـةـ عـنـ مـخطـوـطـ الأـسـكـورـيـالـ وـأـيـضـاـ عـنـ مـخطـوـطـ المـكـتبـةـ الـأـهـلـيـةـ ، بـرـغـمـ التـشـابـهـ الـكـبـيرـ بـيـنـ نـصـ « التـيمـورـيـةـ » وـنـصـ « الأـسـكـورـيـالـ » . . .

ولـاـ كـافـتـ هـذـهـ طـبـعـةـ الـىـ نـقـدـ هـاـ قـدـ اـمـتـازـتـ بـكـثـيرـ مـنـ التـعـلـيقـاتـ الضـرـورـيـةـ لـفـهـمـ النـصـ وـلـيـزـ مـرـامـيـهـ وـبـالـعـنـاوـيـنـ الفـرعـيـةـ الـىـ وـضـعـنـاـهـاـ لـفـقـرـاتـ النـصـ وـأـغـرـاضـهـ ، كـمـاـ اـمـتـازـتـ باـسـتـفـادـتـهاـ مـنـ الـجـهـودـ الـىـ بـذـلتـ مـنـ قـبـلـ فـيـ تـحـقـيقـ هـذـاـ النـصـ وـنـشـرـهـ ، فـلـانـنـاـ نـأـمـلـ أـنـ تـكـونـ أـقـرـبـ طـبـعـاتـ هـذـاـ الـكـتـابـ إـلـىـ الدـقـةـ وـالـوـفـاءـ بـالـمـطـلـوبـ .

\* \* \*

بـقـيـ أـنـ نـبـهـ الـقـارـئـ ، فـيـ خـتـامـ هـذـاـ التـقـديـمـ ، إـلـىـ أـنـ الرـمـوزـ الـىـ اـعـتـمـدـنـاـهـاـ لـلـنـسـخـ الـىـ حـقـقـنـاـ عـلـىـ أـسـاسـهـاـ هـذـاـ النـصـ هـيـ :

الـرـمـزـ (١) مـخطـوـطـ المـكـتبـةـ التـيمـورـيـةـ .

---

(١) ص ٩ ، ١٠ من مقدمة حوراني الإنجليزية .

الرمز (ب) لطبعه الدكتور حوراني ( مخطوط المكتبة الأهلية و مخطوط الأسكندرية ) .

الرمز (م) لطبعه مولار ( مخطوط الأسكندرية ) .

الرمز (ص) لطبعه المكتبة الخمودية التجارية بالقاهرة .

ونرجو أن تكون قد وفقنا إلى تحقيق بعض ما نأمل .. والله ولي التوفيق .

القاهرة : نوفمبر سنة ١٩٦٩ م

د. محمد عمارة



كتاب

فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدَّمَةٌ]

[الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى  
آلِيهِ وَصَحْبِيهِ أَجْمَعِينَ] <sup>(١)</sup>.

قالَ الْفَقِيهُ الْأَجْلُ الْأَوَّلُ <sup>(٢)</sup> ، الْمَلَكُومُ الصَّدِرُ الْكَبِيرُ ، الْقَاضِي  
الْأَعْدَلُ ، أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَخْمَدَ [بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَخْمَدَ بْنُ أَخْمَدَ] <sup>(٣)</sup>  
بْنُ رُشْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ [تَعَالَى] <sup>(٤)</sup> عَنْهُ وَرَاجَمَهُ <sup>(٥)</sup> :

أَمَّا يَعْدَدُ حَمْدُ اللَّهِ بِحَمْمِيرِ مَحَامِدِهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، عَبْدِهِ  
الْمُطَهَّرِ <sup>(٦)</sup> الْمُضْطَلَفِي ، وَرَسُولِهِ .

(١) سقطت من م ، ص . وعبادة ب :

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ»

(٢) لابن رشد الفيلسوف كتاب واحد في الفقه هو (بداية المجهد ونهاية المتقصد) ، أما الذي اشتهر من أسرته بالبراعة في الفقه فهو جده ، وقد خلط البعض بينهما ، حتى لقد نسبت طبعة (فصل المقال) التي أخرجتها المطبعة الخميسية المصرية سنة ١٣١٩ هـ سنة ١٩٠١ م على تفقة ماصحها «محمد البيطار الحلبي الكتبني» ، نسبت هذا الكتاب إلى «القاضي أحمد بن عبد الله بن رشد الأندلسى المتوفى سنة ٩٩٥ هـ» .. فالكتاب رقايق الوفاة لصاحبها أبي الوليد ، أما الاسم فلتجده الأعلم ، وهو الذي كان من أعلام الفقه المالكى ببلاد المغرب .

(٣) سقطت من ا ، ب .

(٤) سقطت من ا ، م .

(٥) عبادة ب : «قال الفقيه الإمام القاضي ، الملاوة الأولي ، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن رشد» .

(٦) سقطت من ب .

## [ حُكْمُ دراسة الفلسفة ]

فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ تَفْحَصَ ، عَلَى جِهَةِ النَّظَرِ الشَّرْعِيِّ ،  
هَلْ النَّظَرُ فِي الْفَلَسْفَةِ وَعُلُومِ الْمَنْطَقَيْ مُبَاخٌ بِالشَّرْعِ ؟ .. أَمْ مَخْتُورٌ ؟ ..  
أَمْ مَأْمُورٌ يُوَزَّعُ ، إِمَّا عَلَى جِهَةِ النَّذِيرِ ، وَإِمَّا <sup>(١)</sup> عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ ؟

فَنَقُولُ : إِنْ كَانَ فِي الْفَلَسْفَةِ لَيْسَ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ،  
وَأَغْتِيَارِهَا ، مِنْ جِهَةِ دِلَائِهَا عَلَى الصَّانِعِ ، أَغْنَى مِنْ جِهَةِ مَا هِيَ مَضْنُوعَاتُ ،  
فَإِنَّ الْمَوْجُودَاتِ إِنْمَا تَدْلُّ عَلَى الصَّانِعِ بِمَعْرِفَةِ صَنْعَتِهَا <sup>(٢)</sup> ، وَأَنَّهُ كُلُّمَا  
كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ [ بِصَنْعَتِهَا ] <sup>(٣)</sup> أَتَمْ كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ بِالصَّانِعِ أَتَمْ .

وَكَانَ الشَّرْعُ قَدْ نَدَبَ إِلَى اغْتِيَارِ الْمَوْجُودَاتِ ، وَحَتَّى عَلَى ذَلِكَ ،  
فَبَيْنَ أَنَّ مَا يَدْلُلُ <sup>(٤)</sup> / عَلَيْهِ هَذَا الْأَسْمَاءِ لِمَا وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ ، وَإِمَّا مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ .  
فَإِنَّمَا أَنَّ الشَّرْعَ دَعَا إِلَى اغْتِيَارِ الْمَوْجُودَاتِ بِالْعُقْلِ ، وَتَطَلُّبَ مَعْرِفَتِهَا  
يُوَزَّعُ ، فَذَلِكَ بَيْنُ فِي غَيْرِ مَا آتَيَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، مِثْلُ قَوْلِهِ  
[ تَعَالَى ] <sup>(٥)</sup> (فَاغْتَرِرُوا بِمَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) <sup>(٦)</sup> ، وَهَذَا نَصٌّ عَلَى وُجُوبِ  
اشْتِغَالِ الْقِيَاسِ الْعُقْلِيِّ ، أَوْ الْعُقْلِيِّ وَالشَّرْعِيِّ مَعًا .

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا  
خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) <sup>(٧)</sup> ، وَهَذَا نَصٌّ بِالْحَقْتِ عَلَى النَّظَرِ فِي جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ .

(١) فِي بِ : أَوْ ،

(٢) فِي أَ : لِمَعْرِفَةِ صَنْعَتِهَا .

(٣) فِي أَ : بِصَنْعَتِهَا .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ أَ ، مَ ، صَ .

(٥) الْحَسْر (٥٩) : ٢ .

(٦) الْأَعْرَاف (٧) : ١٨٥ .

وأعلم الله تعالى أن من خصه بهذا العلم وشرفه به<sup>(١)</sup> إبراهيم عليه السلام ، فقال تعالى : ( وَكَلِيلَكَ نُرِي إِنْرَهِيمَ مُلْكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ )<sup>(٢)</sup> الآية . . . وقال تعالى : ( أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَيْلَى كَيْفَ خُلِقَتْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ )<sup>(٣)</sup> وقال : ( وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ )<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك من الآيات التي لا تُخْصى كثرة .

### [ ضرورة النظر ]

ولذا<sup>(٥)</sup> تقرر أن الشرع قد أوجب النظر بالعقل في الموجودات ، وأعتبرها ، وكان الأعتبراً ليس شيئاً أكثر من : الاستباط المجهول من المعلوم ، واستخراجه منه ، وهذا هو القياس ، أو بالقياس<sup>(٦)</sup> ، فواجب أن يجعل نظرنا في الموجودات بالقياس العقلاني .

وبين أن هذا التحويل من النظر ، الذي دعا إليه الشرع وحث عليه ، هو أتم أنواع النظر باتّمام أنواع القياس<sup>(٧)</sup> ، وهو المسمى بـ « هان » .

ولذا كان الشرع قد حث [ على ]<sup>(٨)</sup> معرفة الله تعالى [ وسائل ]<sup>(٩)</sup>

(١) عبارة من : « وأعلم أن من خصه بهذا العلم وشرفه إبراهيم ... ». وعبارة ١ ، م : « وأعلم تعالى أن من خصه الله تعالى بهذا العلم وشرفه إبراهيم ... ». .

(٢) الأنعام (٦) : ٧٥ .

(٣) الفاطية (٨٨) : ١٧ .

(٤) تل عران (٢) : ١٩١ . والنسخة ١ تذكر هذه الآية بخطا هكذا :

(الَّذِينَ يَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)

وتشاركها مع زيادة واد المطف قبل (الذين) .

(٥) فـ م ، ص : ولذا .

(٦) أي أن القياس ، وهو أحد أدوات العقل في الاستباط ، الذي هو الاختبار ، إن لم يكن مصادقاً ومساوياً للاختبار ، فإن الاختبار لا يتم ولا يشر إلا « بالقياس » ، أي باستخدام الإنسان لهذه الأداة .

(٧) عبارة ١ ، م ، ص : بأنواع القياس .

(٨) سقطت من ص .

(٩) سقطت من ١ ، م ، ص .

مَوْجُوداتِهِ بِالبَرْهَانِ ، [وَكَانَ] <sup>(١)</sup> مِنَ الْأَقْضَلِ ، أَوِ الْأَمْرِ الْضُرُورِيِّ ، لِكُنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَسَائِرَ الْمَوْجُودَاتِ ٤ / بِالبَرْهَانِ ، أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْلًا فَيَعْلَمَ أَنْوَاعَ الْبَرَاهِينِ وَشُرُوطَهَا ، وَبِمَاذَا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ الْبُرْهَانِيُّ الْقِيَاسِ الْجَدِيلِيُّ ، وَالْقِيَاسِ [الْخَطَابِيِّ] <sup>(٢)</sup> ، وَالْقِيَاسِ الْمُغَالِطِيِّ <sup>(٣)</sup> وَكَانَ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ دُونَ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَيَعْرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ مَا هُوَ الْقِيَاسُ الْمُطْلَقُ ، وَكُمْ أَنْوَاعُهُ <sup>(٤)</sup> ، وَمَا مِنْهَا قِيَاسٌ وَمَا مِنْهَا <sup>(٥)</sup> لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ أَيْضًا [إِلَّا وَيَتَقَدَّمَ] <sup>(٦)</sup> فَيَعْرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ أَجْزَاءَ الْقِيَاسِ الَّتِي مِنْهَا [تُرْكِبُتْ] <sup>(٧)</sup> ، أَغْنِيَ الْمُقَدَّمَاتِ وَأَنْوَاعَهَا .

فَقَدْ يَجِدُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بِالشَّرْعِ ، الْمُمْتَلِّ أَمْرًا بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، أَنْ يَتَقَدَّمَ ، قَبْلَ النَّظَرِ ، فَيَعْرِفَ هَلِيَّ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَنْزَلُ مِنَ النَّظَرِ مَنْزَلَةَ الْآلاتِ مِنَ الْعَمَلِ ، فَإِنَّهُ كَمَا أَنَّ الْفَقِيهَ يَسْتَشِيطُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْتَّفَقُهِ فِي الْأَحْكَامِ ، وُجُوبَ مَعْرِفَةِ [الْمَقَابِيسِ] <sup>(٨)</sup> الْفِقْهِيَّةِ عَلَى أَنْوَاعِهَا ، وَمَا مِنْهَا قِيَاسٌ وَمَا مِنْهَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، كَذَلِكَ يَجِدُ عَلَى الْعَارِفِ أَنْ يَسْتَشِيطَ مِنَ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ وُجُوبَ مَعْرِفَةِ الْقِيَاسِ الْعُقْلِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، بَلْ

(١) فِيهَا عِدَابٌ : كَانَ ، بِدُولَنْ حَرْفِ الْمَلْفِ .

(٢) فِي ا ، م : الْمُطَلَّبِ ، بَدْلًا مِنَ الْمُطَابِ ، وَهُوَ لَفْظٌ يُطَرَدُ فِيهَا بَدْلًا مِنَ الْمُطَابِ ، وَالنَّسْبَةُ فِيهِ إِلَى الْمُطَلَّبِ ، وَالْمُطَابِ لَسْبَةُ إِلَى الْمُطَابِ .

(٣) الْقَائِمُ عَلَى الْمُخَالَفَةِ ، وَالَّتِي لَا يَحْتَوِي مِنَ الْقِيَاسِ إِلَّا عَلَى عِنَادِ الرُّكْنِ وَظَاهِرِ التَّرْكِيبِ .  
وَهَذَا التَّقْسِيمُ يَفِيدُ أَنَّ الْفِيصلَ فِي هَذِهِ الْقِضِيَّةِ هُوَ اخْتِيَارِ الْمُقَدَّمَاتِ مِنْ سَيِّدِ الْسُّدُقِ وَعَدْمِهِ ، لِأَنَّ الْأَقْيَةَ الْمُخَلَّفَةَ قَدْ تَغْنَى شَكْلًا . وَفِي النِّسْتَةِ الْأَخِيرَ «الْمُخَالَفِي» بَدْلًا مِنْ «الْمُخَالَفِي» .

(٤) لَأَنَّ هَذِهِ مِنَ الْأَقْيَةِ : الْبُرْهَانِيُّ ، وَالْجَدِيلِيُّ ، وَالْمُطَلَّبِيُّ ، وَالْمُخَالَفِيُّ ، وَالْشَّعْرِيُّ ، وَالْفَقِيهِ ..

لِكُنْ ..

(٥) فِي بِ : مَتِ .

(٦) فِيهَا عِدَابٌ : أَوِ يَتَقَدَّمُ .

(٧) فِيهَا عِدَابٌ : تَقَدَّمَتْ .

(٨) فِي ا ، م : الْمَقَابِيسِ ، وَهُوَ لَفْظٌ يُطَرَدُ فِيهَا بَدْلًا مِنْ : الْمَقَابِيسِ .

هُوَ أخْرَى بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَقِيهُ يَسْتَشِيطُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَاغْتَثِرُوا  
يَا أُولَى الْأَئْصَارِ) <sup>(١)</sup> ، وُجُوبَ مَعْرِفَةِ الْقِيَاسِ [الْفِقْهِ] <sup>(٢)</sup> ، فَكُمْ  
بِالْحَرَى وَالْأُولَى] <sup>(٣)</sup> أَنْ يَسْتَشِيطَ مِنْ ذَلِكَ الْعَارِفُ بِاللَّهِ وُجُوبَ مَعْرِفَةِ  
الْقِيَاسِ الْعُقْلِيِّ <sup>(٤)</sup> ؟

وَكَيْسٌ لِيَقَالُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا النُّوعَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْقِيَاسِ الْعُقْلِيِّ  
بِذَنْعَةٍ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ . فَإِنَّ النَّظَرَ أَيْضًا فِي الْقِيَاسِ الْفِقْهِيِّ ،  
وَأَنْوَاعِهِ ، هُوَ شَيْءٌ اسْتَشِيطَ بَعْدَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ، وَكَيْسٌ يُرَى أَنَّهُ بِذَنْعَةٍ .  
٥ / فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ [تَعْتَقِدَ] <sup>(٥)</sup> فِي النَّظَرِ فِي الْقِيَاسِ الْعُقْلِيِّ ، وَلِهَذَا  
سَبَبٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ <sup>(٦)</sup> .

[إِنْ وَأَنْكُرُ أَصْحَابِ هَذِهِ الْمِلَةِ مُتَبَّعُونَ الْقِيَاسِ الْعُقْلِيِّ ، إِلَّا طَرِيقَةُ  
مِنَ الْحَشْوِيَّةِ قَلِيلَةٌ ، وَهُمْ مَخْجُوْجُونَ بِالنُّصُوصِ] <sup>(٧)</sup> .

• • •

[فَإِذَا] <sup>(٨)</sup> تَقْرَرَ أَنَّهُ يَجِبُ ، بِالشَّرْعِ ، النَّظَرُ فِي الْقِيَاسِ الْعُقْلِيِّ ،  
وَأَنْوَاعِهِ ، كَمَا يَحْبُّ النَّظَرُ فِي الْقِيَاسِ الْفِقْهِيِّ ، فَبَيْنَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَمْ  
يَتَقَدَّمْ أَحَدٌ مِمَّنْ قَبْلَنَا يَفْسُخِنَ عَنِ الْقِيَاسِ الْعُقْلِيِّ وَأَنْوَاعِهِ ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا  
أَنْ نَبْتَدِئُ بِالْفَحْصِ عَنْهُ ، وَأَنْ يَسْتَعِينَ فِي ذَلِكَ [الْمُتَّاخِرُ بِالْمُتَقَدِّمِ] <sup>(٩)</sup> ،

(١) الحشر (٥٩) : ٢ .

(٢) ف ١ : العقل .

(٣) ف ١ ، ب ١ : فِي الْحَرَى .

(٤) ف ١ ، م ١ : يَعْتَقِد .

(٥) لأنَّ مَوْضِعَهُ هُوَ كِتَابٌ «الصِّنْعَةُ» غَيْرُ «الْبَشْهُورِيَّةِ» الَّتِي لَا يُسْتَطِعُ تَنَاهِيَا سَرِيَّةِ الْخَاتِمةِ  
مِنْ أَهْلِ الْبَرْهَانِ .

(٦) سَقطَتْ مِنْ ف ١ ، م ١ ، ص ١ .

(٧) ف ١ ، م ١ : وَإِذَا . وَف ١ ، ص ١ : وَإِذَا .

(٨) ف ١ ، ص ١ : الْمُتَقَدِّمُ بِالْمُتَّاخِرِ .

حتى تكمل المعرفة يو، فإنَّهُ عَسِيرٌ، أو غَيْرُ مُمْكِنٍ أَنْ يَقْتَدِرَ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ، مِنْ تِلْقَائِهِ، وَابْتِدَاءَهُ، عَلَى جَمِيعِ مَا يُخْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ. كَمَا أَنَّهُ عَسِيرٌ أَنْ يَسْتَبِطَ وَاحِدٌ جَمِيعَ مَا يُخْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةٍ أَنْوَاعِ الْقِيَامِ الْفِقْهِيِّ، بَلْ مَعْرِفَةُ الْقِيَامِ الْعُقْلِيِّ أَحَرَى بِذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ غَيْرُنَا قَدْ فَحَصَ عَنْ ذَلِكَ، فَبَيْنَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَشْتَعِنَ عَلَى مَا نَعْنُ بِسَيِّلِهِ بِمَا قَالَهُ مَنْ تَقْدَمَنَا فِي ذَلِكَ.

وَسَوَاءٌ [أَكَانَ] (١) ذَلِكَ الْغَيْرُ مُشَارِكًا لَنَا أَوْ غَيْرُ مُشَارِكٍ فِي الْمِلَةِ (٢)، فَإِنَّ الْآلَةَ الَّتِي تَصْحُ بِهَا [الْتَّذْكِيرَةَ] (٣) لَا يُعْتَبِرُ فِي صِحَّةِ التَّذْكِيرَةِ بِهَا كَوْنُهَا آلَةً لِمُشَارِكٍ لَنَا فِي الْمِلَةِ أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ، إِذَا كَانَتْ فِيهَا شُرُوطُ الصِّحَّةِ. وَأَعْنَى بِغَيْرِ الْمُشَارِكِ : مَنْ نَظَرَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْقُدْمَاءِ قَبْلَ مِلَةِ الْإِسْلَامِ.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا، وَكَانَ كُلُّ مَا يُخْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ النَّظرِ فِي أَمْرِ الْمَقَابِيسِ الْعُقْلِيَّةِ قَدْ فَحَصَ عَنْهُ الْقُدْمَاءُ أَتْمَ فَخِصٍ، فَقَدْ يَنْبَغِي أَنْ (٤) نَضْرِبَ بِأَيْدِينَا إِلَى كُثُرِهِمْ، فَنَنْظُرَ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ صَوَابًا قَيْلَنَاهُ مِنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا لَيْسَ بِصَوَابٍ نَبْهَنَا عَلَيْهِ.

فَإِذَا فَرَغْنَا مِنْ هَذَا الْجُنُسِ مِنَ النَّظرِ، وَحَصَّلَتْ عِنْدَنَا الْآلاتُ الَّتِي بِهَا نَقْدِرُ عَلَى الْأَغْتِيَارِ فِي الْمَوْجُودَاتِ، وَدِلَالَةُ الصُّنْعَةِ فِيهَا – فَإِنْ مَنْ لَا يَعْرِفُ الصُّنْعَةَ لَا يَعْرِفُ الْمَضْنُوعَ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الْمَضْنُوعَ لَا يَعْرِفُ الصَّانِعَ – فَقَدْ يَجِبُ أَنْ نَشْرَعَ فِي الْفَحْصِ عَنِ الْمَوْجُودَاتِ، عَلَى التَّرْتِيبِ وَالْتَّجْوِيْدِ الَّذِي اسْتَفَدْنَا مِنْ صِنَاعَةِ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَقَابِيسِ الْبُرْهَانِيَّةِ.

(١) فِي بِ : كَانَ .

(٢) عِبَادَةُ بِ : « مُشَارِكًا لَنَا فِي الْمِلَةِ أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ » .

(٣) فِي مِنْ : التَّذْكِيرَةَ .

وَبَيْنَ<sup>(١)</sup> أَيْضًا أَنَّ هَذَا الْغَرَضُ إِنْتَمْ يَتَسَمُّ لَنَا فِي الْمَوْجُودَاتِ بِتَدَلُّلِ  
الْفَخْسِ عَنْهَا وَاجِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ، وَأَنَّ يَسْتَعْيِنَ فِي ذَلِكَ التَّسَانِعُ بِالْمُتَقْدِمِ ،  
عَلَى مِثَالِ مَا عَرَضَ فِي عُلُومِ التَّعَالِيمِ<sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ لَوْ قَرَضَنَا صِنَاعَةَ الْهَنْدِسَةِ ،  
فِي وَقْتِنَا هَذَا ، مَعْدُومَةٌ ، وَكَذِيلَكَ صِنَاعَةَ عِلْمِ الْهَيْثَةِ ، وَرَامَ إِنْسَانٌ وَاحِدٌ ،  
مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ ، أَنْ يُدْرِكَ مَقَادِيرَ الْأَجْرَامِ السَّاُوِيَّةِ ، وَأَشْكَالَهَا ، وَابْتِدَاءَ  
بِعِصْمَهَا عَنْ بَعْضِهَا ، لَمَّا أَمْكَنَهُ ذَلِكَ . مِثْلَ أَنْ يَعْرِفَ قَدْرَ الشَّفَسِ مِنَ  
الْأَرْضِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ [مَقَادِيرِ]<sup>(٣)</sup> الْكَوَافِرِ ، وَلَوْ كَانَ [أَذْكَرِ]<sup>(٤)</sup>  
النَّاسِ طَبَّعَا ، إِلَّا يُوَحِّي أَوْ شَفِعْ يُشَبِّهُ الْوَخْنَ .

بَلْ لَوْ قِيلَ لَهُ : إِنَّ الشَّفَسَ أَعْظَمُ مِنَ الْأَرْضِ يَسْخُونَ مَائَةً وَسَعْمَيْنَ  
ضِعْفًا ، أَوْ سَيْنَ ، لَعَدَ هَذَا القَوْلَ جُنُونًا مِنْ قَاقِلِهِ ، وَهَذَا شَيْءٌ قَدْ قَامَ  
عَلَيْهِ الْبُرْهَانُ فِي عِلْمِ الْهَيْثَةِ قِيَامًا لَا [يَشْكُ]<sup>(٥)</sup> فِيهِ مَنْ هُوَ مِنْ [أَغْلِبِ]<sup>(٦)</sup>  
ذَلِكَ الْعِلْمِ .

وَأَمَّا الَّذِي أَخْرَجَ ٧/٧ فِي هَذَا إِلَى التَّعْثِيلِ بِصِنَاعَةِ التَّعَالِيمِ ، فَهَذِهِ  
صِنَاعَةُ أَصْوَلِ الْفِقْهِ ، وَالْفِقْهِ نَفْسِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَّهُ النَّظَرُ فِيهَا إِلَّا فِي زَمْنٍ  
طَوِيلٍ ، وَلَوْ رَامَ إِنْسَانٌ الْيَوْمَ ، مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ ، أَنْ يَعْلَمَ عَلَى جَمِيعِ  
الْحَمْجِيجِ الَّتِي اسْتَبَطَهَا النَّظَارُ مِنْ أَهْلِ الْمَذاهِبِ فِي مَسَائلِ الْخِلَافِ الَّتِي  
وُضِعَتْ<sup>(٧)</sup> الْمُنَاظَرَةُ فِيهَا بَيْنَهُمْ فِي مُعْظَمِ يَلَادِ الإِسْلَامِ ، مَا عَدَ الْمَغْرِبَ<sup>(٨)</sup>

(١) فِي ا : وَبَيْنَ .

(٢) أَيِ الرِّيَاضِيَّاتِ .

(٣) فِي ا : تَقَادِيرِ .

(٤) فِي س : أَذْكَرِ .

(٥) فِي ا : شَكِ .

(٦) فِي ا ، م ، س : أَصْحَابِ .

(٧) وَضَعْتَ هَذَا بَعْنِي : وَقْتَ .

(٨) وَلَلْ سَبَبُ فِي عَدَمِ وَقْرَعِ الْمُنَاظَرَاتِ الْفَقِيهِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ ، كَمَا حَدَثَ فِي بَاقِي أَنْجَاهِ الْعَالَمِ .

لَكَانَ أَهْلًا أَنْ يُضْحِكَ مِنْهُ ، لِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا [ فِي حَقِّ ] <sup>(١)</sup> ، مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ مَفْرُوغًا مِنْهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ بَيْنَ يَنْفِسِهِ ، لَيْسَ فِي الصَّنَاعَةِ الْعِلْمِيَّةِ فَقَطْ ، بَلْ وَ [ فِي ] <sup>(٢)</sup> الْعِلْمِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا صِنَاعَةً يَقْدِيرُ أَنْ يُنْشِئَهَا <sup>(٣)</sup> وَاحِدًا بِعِينِيهِ ، فَكَيْفَ يُصْنَاعَ الصَّنَاعَةُ ، وَهِيَ الْحِكْمَةُ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَقَدْ يَجِبُ عَلَيْنَا إِنْ أَفْيَنَا لِمَنْ تَقْدُمَ مِنَ الْأَمْمِ السَّالِفَةِ نَظَرًا فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَأَغْتَبَارًا لَهَا ، يُحَسَّبُ مَا افْتَضَتْهُ شَرَائِطُ الْبُرْهَانِ ، أَنْ نَنْتَظِرَ فِي الَّذِي قَالُوا مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا أَثْبَتُوهُ فِي كُتُبِهِمْ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا مُوَافِقًا لِلْحَقِّ قَبْلَنَا مِنْهُمْ ، وَسُرِّزْنَا بِهِ ، وَشَكَرْنَا هُمْ عَلَيْهِ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا غَيْرَ مُوَافِقٍ لِلْحَقِّ نَبَهْنَا عَلَيْهِ ، وَحَلَّرْنَا مِنْهُ ، وَعَذَرْنَا هُمْ .

لَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّظرَ فِي كُتُبِ الْقُدْمَاءِ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ ، [ إِذ ] <sup>(٤)</sup> كَانَ مَغْرَاهُمْ فِي كُتُبِهِمْ وَمَقْصِدُهُمْ هُوَ الْمَقْصِدُ الَّذِي حَتَّى الشَّرْعُ عَلَيْهِ ، وَأَنَّ مَنْ نَهَى عَنِ النَّظرِ فِيهَا مِنْ كَانَ أَهْلًا لِلنَّاظِرِ فِيهَا – وَهُوَ الَّذِي جَمَعَ أَمْرَيْنِ : أَحَدِهِمَا : ذِكْرَ الْفِطْرَةِ .

وَالثَّانِي : الْعَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ ، وَالْفَضْلَةُ [ الْعِلْمِيَّةُ وَ ] <sup>(٥)</sup> الْخُلُقِيَّةُ

=الإسلامي ، هو سيادة المذهب المالكي في الفقه لكل أنحاءه ، والسيطرة الكبرى التي كانت لفقهاء هذا المذهب على الحياة الفكرية بهذه البلاد ، وبخاصة في عصرهم النبوي أيام دولة المرابطين ( ١٠٩٠ - ١١٤٦ م ) ، وهي الفترة الزمنية التي سبقت بمحى دولته الموحدين ( ١١٤٦ - ١٢٦٩ م ) التي عاش فيها ابن رشد .

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) سقطت من ا ، م ، ص .

(٣) رسها في أقرب إلى : يبنيها .

(٤) ا : إن .

(٥) موجودة في من فقد ، وسقطت ما حداها .

فقد صدَّ الناس عن البابِ الْذِي دعَا الشرُّعُ مِنْهُ النَّاسَ / ٨ ، إِلَى مَعْرِفَةِ اللهِ ، وَهُوَ بَابُ النَّظَرِ الْمُودُّى إِلَى مَعْرِفَتِهِ حَقُّ الْمَعْرِفَةِ . وَذَلِكَ غَایَةُ الْجَهَلِ وَالْبَعْدِ عَنِ اللهِ تَعَالَى .

### [شُروطُ النَّظر]

ولَيْسَ يَلْزَمُ مِنْ أَنَّهُ إِنْ غَوَى غَاوِي بالنظرِ فِيهَا ، [وَزَلَّ زَالٌ] ، إِلَّا مِنْ قِبَلِ نَفْسِ فِطْرَتِهِ ، وَإِلَّا مِنْ قِبَلِ سُوءِ تَرْتِيبِ نَظَرِهِ فِيهَا [١] ، أَوْ مِنْ قِبَلِ غَلَبَةِ شَهْوَاتِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مُعْلِمًا يُرِيشَهُ إِلَى فَهْمِ مَا فِيهَا ، أَوْ مِنْ قِبَلِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ فِيهِ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهَا ، أَنْ [نَمْتَعَهَا] [٢] عَنِ الدِّيَارِ هُوَ أَهْلُ لِلنَّظرِ فِيهَا ، فَإِنْ هَذَا النَّحْوُ مِنَ الضرِّ الدَّائِرِيِّ مِنْ قِبَلِهَا هُوَ شَيْءٌ لَحِيقَهَا بِالْعَرَضِ لَا بِالذَّاتِ [٣] ، وَلَيْسَ يَحِبُّ فِيمَا كَانَ نَافِعًا بِطِبَاعِهِ وَذَاتِهِ أَنْ يُتَرَكَ لِمَكَانٍ مَضَرِّ مَوْجُودَةٍ فِيهِ بِالْعَرَضِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ [الصلوة وَ] [٤] السَّلَامُ لِلَّذِي أَمْرَهُ يَسْقُي الْعَسْلَ أَخَاهُ لِإِشْهَادِ كَانَ [بِهِ] [٥] [فَتَزَيَّدَ] [٦] الإِشْهَادُ بِهِ لِمَا سَقَاهُ الْعَسْلُ ، وَشَكَّ ذَلِكَ إِلَيْهِ : « صَدَقَ اللهُ ، وَكَذَبَ بَطَّنُ أَخِيكَ » .

**بَلْ نَقُولُ :** إِنْ مَقْلَعَ مَنْ مَنَعَ النَّظرَ فِي كُشُبِ الْحِكْمَةِ مَنْ هُوَ أَهْلُ لَهَا ،

(١) سقطت من مس.

(٢) فـ بـ : يعنـها.

(٣) ذات الشيء هي ماهيتها ، أو جزء من ماهيتها ، وهي مقابل العرض.

(٤) سقطت من بـ.

(٥) فـ ١ ، م ، مـ : فيه .

(٦) فـ مـ : فـ زـ يـ دـ .

من أخل أن قوماً من أراذل الناس قد يُظن يوماً أنهم ضلوا من قبل نظرهم فيها ، مثل من منع العطشان شرب الماء البارد العذب حتى مات [من العطش] <sup>(١)</sup> ، لأن قوماً شرقو به فماتوا ، فإن الموت عن الماء بالشوق أمر عارض ، وعن العطش [أمر] <sup>(٢)</sup> ذاتي وضروري .

وهذا الذي عرض ليهليو الصناعة هو شيء عارض لسمائر الصنائع ، فكم من فقيه كان الفقه سبباً لقلة تورّعه ، ونحوه في الدنيا ، بل أكثر الفقهاء [مكثوا] <sup>(٣)</sup> تجدهم ، وصناعتهم إنما تقتضي <sup>٩٠</sup> بالذات القصيبة العملية .

فإذا لا يبعد أن يتعرض في الصناعة التي تقتضي القصيبة [العلمية] <sup>(٤)</sup> ما [عرض] <sup>(٥)</sup> في الصناعة التي تقتضي [العملية] <sup>(٦)</sup> .

### 【مَرَاتِبُ النَّاسِ】

ولذا تقرر هنا كله ، وستنا نعتقد ، مشرّع المسلمين ، أن شريعتنا ، هي الإلهية ، حق ، وأنها التي تبنت على هليو السعادة ، ودحالت إليها ، التي هي المعرفة بالله [عز وجل] <sup>(٧)</sup> ، وبمحلوقاته ، [فإن] <sup>(٨)</sup> ذلك متقرر عند كل مسلم من الطريق الذي افتضته جملة وطبيعته من التصديق ،

(١) سقطت من ١، م، ص.

(٢) سقطت من ١، م، ص.

(٣) ف ب : كذلك .

(٤) في ١، م، ص : العملية .

(٥) في ١ : هذا .

(٦) في ١، م، ص : العلمية .

(٧) في ١، م، ص : جل وعز .

(٨) في ١، م، ص : وإن .

وَذَلِكَ أَنَّ طَبَاعَ النَّاسِ مُتَفَاضِلَةٌ فِي التَّضْلِيقِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُصْدِقُ بِالْبُرْهَانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصْدِقُ بِالْأَقْوَابِ الْجَدَلِيَّةِ تَضْلِيقاً صَاحِبِ الْبُرْهَانِ [بِالْبُرْهَانِ] <sup>(١)</sup> إِذْ لَيْسَ فِي طَبَاعِهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصْدِقُ [بِالْأَقْوَابِ] <sup>(٢)</sup> الْخَطَابِيَّةِ كَتَضْلِيقِ صَاحِبِ الْبُرْهَانِ بِالْأَقْوَابِ الْبُرْهَانِيَّةِ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ شَرِيعَتُنَا، عَلَيْهِ الْإِلَهِيَّةُ، قَدْ دَعَتِ النَّاسُ مِنْ عَلَيْهِ الطُّرُقِ الْفَلَاثِيَّ، عَمَّ التَّضْلِيقِ بِهَا كُلُّ إِنْسَانٍ، إِلَّا مَنْ [جَحَدَهَا] <sup>(٣)</sup> حِنَادِيًّا بِلِسَانِهِ، أَوْ لَمْ تَتَقَرَّزْ عِنْدَهُ طُرُقُ الدُّعَاءِ فِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، لِإِغْفَالِهِ ذَلِكَ مِنْ تَفْسِيرِهِ.

وَلِذَلِكَ خُصُّ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] <sup>(٤)</sup> السُّلَامُ بِالْبَعْثَةِ إِلَى الْأَخْرَى وَالْأَسْوَدِ أَغْنِيَ بِتَضَمُّنِ شَرِيعَتِهِ طُرُقُ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ صَرِيعٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَبِجَارِتِهِمْ بِالَّتِي هِيَ أَخْسَنُ) <sup>(٥)</sup>.

### [عَلَاقَةُ الْحِكْمَةِ بِالشَّرِيعَةِ]

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ [الشَّرِيعَةُ] <sup>(٦)</sup> حَسَنًا، وَدَاعِيَةً إِلَى النَّظرِ الْمُوْدِيِّ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَإِنَّا، مَعْشَرَ ١٠٠ الْمُسْلِمِينَ، نَعْلَمُ، عَلَى الْقَطْعِ، أَنَّهُ لَا يُوْدِي النَّظرُ الْبُرْهَانِيُّ إِلَى مُخَالَفَةِ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يُضَادُ

(١) سقطت من ١ ، م ، ص .

(٢) فـ ١ ، م ، ص : بِالْأَقْوَابِ .

(٣) فـ ١ ، م ، ص : يَجْحَدُهَا .

(٤) سقطت من ١ ، ب .

(٥) النَّحل (١٦) : ١٢٥ .

(٦) فـ ١ ، م ، ص : الْفَرَائِعُ .

الحقُّ ، بَلْ يُوَافِقُهُ وَيَشَهِدُ لَهُ .  
وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكُذا ، فَإِنْ أَدْى النَّظَرُ الْبُرْهَانِيُّ إِلَى نَحْوِي مَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ  
بِمَوْجُودٍ مَا ، فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ الْمَوْجُودُ أَنْ يَكُونَ : قَدْ سَكَتَ عَنْهُ [الشرع] <sup>(١)</sup>  
أَوْ عَرَفَ بِهِ .

فَإِنْ كَانَ [قَدْ سَكَتَ] <sup>(٢)</sup> عَنْهُ ، فَلَا تَعَارُضَ [هُنَالِكَ] <sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ  
يُمْتَزِلُّ مَا سَكَتَ عَنْهُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَإِنْ شَبَطَهَا الْفَقِيهُ بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ .  
وَإِنْ كَانَتِ الشَّرِيعَةُ نَطَقَتْ بِهِ ، فَلَا يَخْلُو ظَاهِرُ النُّطُقِ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقاً  
لِمَا أَدْى إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ فِيهِ ، أَوْ مُخَالِفًا ، فَإِنْ كَانَ مُوَافِقاً فَلَا قَوْلَ  
[هُنَالِكَ] <sup>(٤)</sup> ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا طَلَبَ [هُنَالِكَ] <sup>(٥)</sup> تَأْوِيلَهُ .

## [التَّأْوِيلُ]

وَمَعْنَى التَّأْوِيلِ : هُوَ إِخْرَاجُ دِلَالَةِ الْلَّفْظِ مِنَ الدِّلَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى  
الدِّلَالَةِ الْمَجَازِيَّةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْلِلَ ذَلِكَ بِعَادَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ فِي التَّسْجُوزِ ،  
مِنْ تَسْمِيَّةِ الشَّيْءِ بِشَبِيهِ أَوْ [بِسَبَبِهِ] <sup>(٦)</sup> أَوْ لَا حِيقَةٍ أَوْ مُقَارَنَةٍ ، أَوْ غَيْرِ  
ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي [أَعْدَدَتْ] <sup>(٧)</sup> فِي تَعْرِيفِ أَصْنَافِ الْكَلَامِ الْمَجَازِيِّ  
وَإِذَا كَانَ الْفَقِيهُ يَفْعَلُ هَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرِيعِيَّةِ ، فَكُمْ

(١) فِي بِ : فِي الشرع .

(٢) فِي ا ، م ، ص : مَا سَكَتَ .

(٣) فِي هَا عَدَابَ : هَنَاكَ .

(٤) فِي هَا عَدَابَ : هَنَاكَ .

(٥) فِي هَا عَدَابَ : هَنَاكَ .

(٦) فِي هَا عَدَابَ : سَبَبَ .

(٧) فِي هَا عَدَابَ : عَوْتَ .

باليحرى أن يفعل ذلك صاحب [علم البرهان]<sup>(١)</sup> فـإن الفقيه إنما عنده قياس ظنى ، والعارف عنده قياس يقيني .

ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إلى البرهان ، وحالفة ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي . وهليو القضية ١١ / لا يشك فيها مسلم ، ولا يرتاب بها مؤمن ، وما أعظم ازدياد اليقين بها عنده من زاول هذا المعنى وجوبه ، وقصد هذا المقصد من الجمع بين المعمول والمنقول .

بل نقول : إن ما من منطق يه في الشرع ، مخالف بظاهره لما أدى إلى البرهان [إلا]<sup>(٢)</sup> إذا اختبر وتصفحت مائر الجزاء ، وجد في الفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل ، أو يقارب أن يشهد ، ولو لهذا المعنى أجمع المسلمين على أنه ليس يجب أن تختم الفاظ الشرع كلها على ظاهرها ، ولا أن تخرج كلها [عن]<sup>(٣)</sup> ظاهرها بالتأويل ، وانختلفوا في المأول منها من غير [المأول]<sup>(٤)</sup> ، فالأشعريون ، مثلاً ، يتناولون آية الاستواء<sup>(٥)</sup> ، وحديث النزول<sup>(٦)</sup> ، والحنابلة تخيل ذلك على ظاهره .

والسبب في ورود الشرع فيه الظاهر والباطن هو اختلاف [نظر]<sup>(٧)</sup>

(١) فيما حذا به : العلم بالبرهان .

(٢) سقطت من من .

(٣) فيما حذا به : من .

(٤) في ا : المأول .

(٥) وهي قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) « طه (٢٠) : ٥ » .

(٦) ويعناه : يتزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا ، فيقول : هل من سائل فأعطيه ؟ .. هل من داع فأستجيب له ؟ .. هل من مستغفر فأغفر له ؟؟

(٧) في ب ، م ، ص : نظر .

الناس وَتَبَاعِينُ [فَرَأَيْهِمْ<sup>(١)</sup>] فِي التَّضْلِيلِ ، وَالسُّبْبُ فِي وَرْدَةِ الظَّوَاهِرِ<sup>(٢)</sup> المُتَعَارِضَةِ فِيهِ ، هُوَ تَشْيِهُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ عَلَى التَّأْوِيلِ الْجَامِعِ [بَيْنَهَا]<sup>(٣)</sup> [وَإِنِّي]<sup>(٤)</sup> هَذَا الْمَعْنَى وَرَدَتِ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)<sup>(٥)</sup>

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ فِي الشَّرْعِ أَشْيَاءً قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى حَمْلِهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا ، وَأَشْيَاءً عَلَى تَأْوِيلِهَا ، وَأَشْيَاءً اخْتَلَفُوا فِيهَا ... فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُؤْدِيَ الْبُرْهَانُ إِلَى تَأْوِيلِ مَا أَجْمَعُوا عَلَى ظَاهِرِهِ ٩٩ . . أوْ ظَاهِرِ مَا أَجْمَعُوا عَلَى تَأْوِيلِهِ ٩٩ . .

فُلِّنَا : أَمَا لَوْ ثَبَتَ الْأَجْمَاعُ بِطَرِيقِ ١٢ / يَقِينِي<sup>(٦)</sup> [لَمْ<sup>(٧)</sup>] يَصْحُ ، وَكَانَ كَانَ الْأَجْمَاعُ فِيهَا ظَنِّيَا فَقَدْ يَصْحُ<sup>(٨)</sup> .

وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو حَامِد<sup>(٩)</sup> ، وَأَبُو الْمَعَالِ<sup>(١٠)</sup> ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ

(١) فِي ، م : مِنْأَجْهِمْ .

(٢) جَمِيعُ ظَاهِرٍ ، لَا ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ الْمَدِيدَ هُنَّا مِنْ ظَاهِرِ التَّصْوِيسِ وَبِاطِنِهَا .

(٣) فِيهَا عَدَابٌ : بَيْنَهَا .

(٤) فِيهَا عَدَابٌ : فَيْلَى .

(٥) آل عمران (٣) : ٧ . وَجَملَةُ الْآيَةِ : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ ، هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَآخَرُ مُتَشَابِهَاتٍ ، فَإِنَّمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ لَّيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ، ابْتِغَاهُ الْفِتْنَةُ وَابْتِغَاهُ تَأْوِيلُهُ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) .

(٦) فِي ب : ظُلم .

(٧) «قد» هُنَا مُسْتَعْلَمٌ لِإِفَادَةِ التَّسْقِيقِ ، لَا التَّقْلِيلِ .

(٨) أَبُو حَامِدٍ بْنِ حَمْدٍ الْغَزَالِي (٤٥٠ - ١٠٥٩ هـ ١٠٥٥ - ١١١٢ م) .

(٩) هُوَ إِمامُ الْمُرْسِلِينَ أَبُو الْمَعَالِ عَبْدُ الْمُكَثِّ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفِ الْمُغْرِبِيِّ ، الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ ، وَهُوَ أَسْتَاذُ الْغَزَالِيِّ ، وَنَسَبَتْ إِلَيْهِ «جُونِ» إِسْلَمِيُّ نُوَاصِي «نيساپور» . تَوفَّى سَنة ٤٧٨ هـ .

**أئمَّةُ النَّظرِ** ، إِنَّهُ لَا يُقْطَعُ بِكُثُرٍ مِّنْ خَرَقِ الْإِجْمَاعَ فِي التَّأْوِيلِ فِي أَمْتَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ .

\* \* \*

وَقَدْ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَتَقَرَّرُ فِي النَّظَرِيَاتِ<sup>(١)</sup> بِطَرْيِيقٍ يَقِينِي ، كَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَقَرَّرُ فِي الْعَمَلِيَاتِ ، إِنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ الْإِجْمَاعُ فِي مَسَالَةٍ مَا فِي عَضْرٍ مَا ، إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَضْرُ عِنْدَنَا مَخْصُورًا ، وَأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ الْمَوْجُودِينَ فِي ذَلِكَ الْعَضْرِ مَعْلُومِينَ عِنْدَنَا ، أَغْنَى مَعْلُومًا أَشْخَاصَهُمْ ، وَمَبْلَغُ عَدَدِهِمْ ، وَأَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا فِي الْمَسَالَةِ مَذَهَبٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ [فِيهَا]<sup>(٢)</sup> نَقْلٌ تَوَاثِيرٌ<sup>(٣)</sup> ، وَيَكُونُ مَعَ هَذَا كُلُّهُ قَدْ صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ الْعُلَمَاءِ الْمَوْجُودِينَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مُتَفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ ، وَأَنَّ الْعِلْمَ يُكَلُّ مَسَالَةً يَجِبُ أَنْ لَا يُكَتَّمَ عَنْ أَحَدٍ ، وَأَنَّ النَّاسَ طَرِيقُهُمْ وَاحِدٌ فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ .

[وَأَمَّا وَكَثِيرٌ]<sup>(٤)</sup> مِنَ الصَّدِرِ الْأَوَّلِ [قَدْ]<sup>(٥)</sup> نُقْلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ لِلشَّرْعِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ بِالْبَاطِنِ مِنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَلَا يَقْدِيرُ عَلَى فَهْمِهِ ، مِثْلُ مَا رُوِيَ عَنِ الْبَخَارِيِّ عَنْ عَلَيٍّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ]<sup>(٦)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، أَتَرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟! ، وَمِثْلُ مَا رُوِيَ مِنْ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةِ مِنَ السَّلَفِ .

(١) أى العلوم النظرية .

(٢) سقطت من بـ .

(٣) التواتر في اصطلاح الأصوليين هو شبر الجماعة التي يقيده بنفسه العلم يصلقه . راجع كتاب اصطلاحات الفتن . من ١٤٧١ .

(٤) فـ بـ : وَأَمَّا كَثِيرٌ .

(٥) فـ بـ : فَقَدْ .

(٦) سقطت من ١ ، م ، ص .

فكيف يمكن أن يتصور إجماعاً منقولاً إلينا عن مسألة من المسائل النظرية، ونحن نعلم قطعاً أنه لا يخلو عصر من الأعصار من علماء يرون أن في الشرع /١٣/ أشياء لا يشغى أن يعلم [يتحققها]<sup>(١)</sup> جميع الناس؟؟ وذلك بخلاف ما عرض في العمليات، فإن الناس كُلُّهم يرون إفشاءها ليجميع الناس على السواء، و[يكتفى]<sup>(٢)</sup> [في]<sup>(٣)</sup> حصول الإجماع فيها بيان تنتشر المسألة، فلا ينقول إلينا فيها خلاف، فإن هذا كافٍ في حصول الإجماع في العمليات، بخلاف الأمر في العمليات.

### [الغزالى والفلسفه]

فإن قلت : [إذا]<sup>(٤)</sup> لم يجب التكبير بمخرق الإجماع في التأويل، إذ لا يتصور في ذلك إجماع<sup>(٥)</sup> ، فما تقول في الفلسفة من أهل الإسلام ، كابي نصر<sup>(٦)</sup> ، وأبن سينا<sup>(٧)</sup> ، فإن آباء حامد قد قطع بتكفيرها في كتابه المعرفة بالتهافت ، في ثلات مسائل :

في القول بقدم العالم<sup>(٨)</sup>

وباته ، تعالى ، لا يعلم الجزيئات ، تعالى عن ذلك<sup>(٩)</sup>.

(١) في ب : بحقتها .

(٢) في ب : تكتفى .

(٣) سقطت من ا ، م ، ص .

(٤) في ا ، م ، ص : وإذا .

(٥) في ا ، م ، ص : ذلك في إجماع .

(٦) محمد بن طرخان ، الملقب بالمعلم الشاف ، والمنسوب إلى «فاراب» من بلاد تركستان (٩٥٠ - ٣٢٩).

(٧) أبوعل الحسين بن عبد الله ، الشهير بالشيخ الرئيس (٣٧٠ - ٩٨٠ - ٤٤٢٩).

(٨) راجع (تهافت الفلسفة) للغزالى . من ٦ وما بعدها .

(٩) المصدر السابق . من ٥٣ وما بعدها .

وَفِي تَأْوِيلِ مَا جَاءَ فِي حَشْرِ الْأَجْسَادِ وَأَخْوَالِ الْمَعَادِ<sup>(١)</sup> .  
قُلْنَا : الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ ، أَنَّهُ لَيْسَ تَكْفِيرُهُ إِلَيْاهُمَا فِي ذَلِكَ  
قَطُّعاً ، إِذْ قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِ التَّفْرِيقَةِ أَنَّ التَّكْفِيرَ بِخَرْقِ الْإِجْمَاعِ فِيهِ  
الْخِسْمَالُ<sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِنَا أَنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ إِجْمَاعٌ فِي أَنْشَالٍ هَذِهِ  
الْمَسَائلِ ، لِمَا رُوِيَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلْفِ الْأَوَّلِ ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ ، أَنَّ  
هَا هُنَّا تَأْوِيلَاتٍ لَا يَحِبُّ أَنْ يُفْصَحَ بِهَا إِلَّا لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ  
وَهُمُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ، لِأَنَّ الْأُخْتِيَارَ عِنْدَنَا هُوَ الْوُقُوفُ<sup>(٣)</sup> عَلَى قَوْلِهِ  
تَعَالَى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ ،  
لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مَزِيَّةٌ تَضَرِّيَّ تُوجِبُ لَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ مَا لَا يُوجَدُ عِنْدَ  
غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى [١٤] / بِأَنَّهُمْ الْمُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَهَذَا  
إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِيمَانِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْبَرْهَانِ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا

(١) المُصْدَرُ السَّابِقُ . ص ٨١ وَمَا بَعْدَهُ .

(٢) وَالإِشارةُ هُنَا إِلَى قَوْلِ الغَزَالِيِّ ، بَعْدَ تَكْفِيرِهِ مُكَذِّبَ الرَّسُولِ ، عَلَيْهِ  
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَمُنْكِرُ التَّوَاتِرِ :

... نَعَمْ ، لَوْ أَنْكَرَ مَا ثَبَّتَ بِأَنْجِيَارِ الْأَخْدَادِ فَلَا يَلْزَمُهُ بِهِ الْكُفْرُ ،  
وَلَوْ أَنْكَرَ مَا ثَبَّتَ بِالْإِجْمَاعِ فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ مَعْرِفَةَ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ  
حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ فِيهِ غُمُوضٌ يَعْرِفُهُ الْمُحَصَّلُونَ لِيَعْلَمُ أَصُولُ الْفِقْهِ ، وَإِنْكَرَ  
النَّظَامُ كَوْنَ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً أَصْلًا ، فَصَارَ كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً مُخْتَلَفُ فِيهِ ،  
رَاجِعٌ (فِيَصِلُ التَّفْرِيقَةَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْزَّنْدَقَةِ) ص ١٦ . طَبْعَةُ الْقَاهْرَةِ ،  
الْأُولَى ، سَنَة ١٩٠٧ م .

(٣) ف ١ : الْوُقُوفُ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ ١ ، ب .

مَعَ الْعِلْمِ بِالسَّاُوِيلِ ، فَإِنْ غَيْرَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ هُمْ أَهْلُ الْإِيمَانِ [بِهِ] <sup>(١)</sup>  
لَا مِنْ قِبَلِ الْبَرْهَانِ .

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْإِيمَانُ الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ بِهِ الْعُلَمَاءُ خَاصًا بِهِمْ ، فَيَجِبُ  
أَنْ يَكُونَ بِالْبَرْهَانِ ، (وَإِنْ) <sup>(٢)</sup> كَانَ بِالْبَرْهَانِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ [الْعِلْمِ]  
بِالسَّاُوِيلِ <sup>(٣)</sup> ، لَأَنَّ اللَّهَ ، [عَزَّ وَجَلَّ] <sup>(٤)</sup> قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ لَهَا تَأْوِيلًا هُوَ  
الْحَقِيقَةُ ، وَالْبَرْهَانُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْحَقِيقَةِ :

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذِيلَكَ ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ [يَتَقَرَّرَ] <sup>(٥)</sup> فِي التَّأْوِيلَاتِ ،  
الَّتِي خَصَّ اللَّهُ الْعُلَمَاءَ بِهَا ، إِجْمَاعٌ مُسْتَفِيهُ ، وَهَذَا بَيْنَ يَنْفِسِهِ عِنْدَ  
مَنْ أَنْصَفَ .

### [الْعِلْمُ الْإِلَهِيُّ]

وَإِلَى هَذَا كُلُّهُ ، فَقَدْ نَرَى أَنَّ أَبَا حَامِدَ قَدْ غَلَطَ عَلَى الْحُكْمَاءِ الْمَشَائِينَ <sup>(٦)</sup>  
فِيمَا نُسِبَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهُ ، تَقْدُسُ وَتَعَالَى ، لَا يَعْلَمُ  
الْجُزُئِيَّاتِ أَضَلاً ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّهُ (تَعَالَى ، يَعْلَمُهَا) <sup>(٧)</sup> يَعْلَمُ غَيْرَ مُجَانِيِّنَ

(١) فِيهَا عَدَابٌ : بِهَا .

(٢) فِيهَا عَدَابٌ : وَإِذَا .

(٣) فِي ا ، بٌ : عِلْمُ التَّأْوِيلِ .

(٤) فِي بٌ : تَعَالَى .

(٥) فِيهَا عَدَابٌ : يَقْرُرُ .

(٦) هُمْ أَتَيَّاعُ أَرْسَطُوا ، وَيَكُونُونَ مَدْرِيَّةٍ مُتَمِيَّزةٍ فِي الْفَلَسْفَةِ الإِسْلَامِيَّةِ عَنِ الْمُتَصَوِّرَةِ وَأَصْحَابِ  
فَلَسْفَةِ الْإِشْرَاقِ . وَفِي النِّسْنَةِ ا : الْمَشَارِقِ .

(٧) فِي بٌ : يَعْلَمُهَا تَعَالَى .

لِيَعْلَمُنَا [بِهَا]<sup>(١)</sup> ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلْمَنَا [بِهَا]<sup>(٢)</sup> مَقْتُولٌ لِلْمَعْلُومِ بِهِ ، فَهُوَ مُحْدَثٌ بِحَدْوِيهِ ، وَمُتَغَيِّرٌ بِتَغَيِّرِهِ ، وَعِلْمُ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ [بِالْوُجُود]<sup>(٣)</sup> عَلَى مُقَابِلِهِ هَذَا ، فَإِنَّهُ عِلْمٌ لِلْمَعْلُومِ الَّذِي هُوَ [الْمَوْجُود]<sup>(٤)</sup> ، فَمَنْ شَبَّهَ الْعِلْمَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْأُخْرَى ، فَقَدْ جَعَلَ ذَوَاتَ [الْمُتَقَابِلَاتِ]<sup>(٥)</sup> وَخَوَاصَّهَا وَاحِدَةً ، وَذَلِكَ غَايَةُ الْجَهَلِ .

فَاسْتُمِّ الْعِلْمِ إِذَا قِيلَ عَلَى الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ وَالْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، فَهُوَ مَقْتُولٌ بِاِشْتِيرَاكِ الْأَسْمَاءِ الْمُخْضِ ، كَمَا [يُقَالُ]<sup>(٦)</sup> ، كَثِيرٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْمُتَقَابِلَاتِ مِثْلُ : الْجَلَلِ ، الْمَقْتُولِ عَلَى الْعَظِيمِ وَالصَّغِيرِ ، وَالصَّرِيمِ ١٥ / الْمَقْتُولِ عَلَى الْفُسُوْهُ وَالظُّلْمَةِ . وَكَهْدَا تَبَسَّ هَذَا حَدُّ<sup>(٧)</sup> [يَشْمَلُ]<sup>(٨)</sup> الْعِلْمَيْنِ جَمِيعًا كَمَا تَوَهَّمَ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا .

وَقَدْ أَفْرَدْنَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ قَوْلًا حَرُّكَنَا إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا<sup>(٩)</sup> . وَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ عَلَى الْمَشَائِلِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهُ سُبْحَانَهُ ، لَا يَعْلَمُ يَا لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ الْجُزُّيَّاتِ ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ تَتَضَمَّنُ الْإِنْذَارَاتِ بِالْجُزُّيَّاتِ الْحَادِثَةِ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبِلِ ، وَأَنْ ذَلِكَ الْعِلْمُ الْمُنْذِرُ يَخْصُلُ لِلْإِنْسَانِ فِي النَّوْمِ مِنْ قَبْلِ الْعِلْمِ الْأَزْلِيِّ الْمُدَبِّرِ لِلْكُلِّ ، وَالْمُسْتَوْلِي عَلَيْهِ .

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) سقطت من ا ، م ، ص .

(٣) فـ ا ، م ، ص : بالوجود . وـ بـ : في الموجود .

(٤) فـ بـ : الوجود .

(٥) فـ ا : المتقابلات .

(٦) فـ ص : تعالى .

(٧) أي تعريف ، وهو القول الدال على ما هي الشيء .

(٨) فـ بـ : يشمل .

(٩) والإشارة هنا إلى الرسالة الصغيرة التي نسبناها أبو الوليد رأيه في العلم الإلهي ، وهي التي سهلت (فصل المقال) في هذا الكتاب .

وليس يرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، فَقَطْ ، عَلَى النَّحْوِ الَّذِي نَعْلَمُهُ نَسْخَنُ ، بَلْ وَلَا الْكُلُّيَّاتِ ، فَإِنَّ الْكُلُّيَّاتِ الْمَعْلُومَةَ عِنْدَنَا مَغْلُولَةً أَيْضًا عَنْ طَبَيْعَةِ الْمَوْجُودِ ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ [العلم]<sup>(١)</sup> بِالْعُنُكِينِ ، وَلِذَلِكَ مَا قَدَّ أَدْى إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ أَنَّ ذَلِكَ الْعِلْمَ مُنْزَهٌ عَنْ أَنْ يُوَصَّفَ بِكُلِّ أَوْ بِجُزْئِيٍّ ، فَلَا مَعْنَى لِلْإِخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، أَغْنِي فِي تَكْفِيرِهِمْ أَوْ لَا تَكْفِيرِهِمْ .

### [الْعَالَمُ بَيْنَ الْقِدَمِ وَالْحُدُوثِ]

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ قِدَمِ الْعَالَمِ ، أَوْ حُدُوثِهِ ، فَإِنَّ الْإِخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدِي بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَبَيْنَ الْحُكَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَكَادُ [أَنْ]<sup>(٢)</sup> يَكُونَ رَاجِعًا لِلْإِخْتِلَافِ فِي التَّسْمِيَّةِ ، وَبِخَاصَّةٍ عِنْدَ بَعْضِ الْقَدَمَاءِ .  
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذَا ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ .  
طَرَفَانِ ، وَوَاسِطَةٌ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ . فَاتَّفَقُوا فِي تَسْمِيَّةِ الطَّرَفَيْنِ ، وَانْتَهَلُفُوا فِي الْوَاسِطَةِ :

فَإِنَّمَا / الْطَّرَفُ الْوَاحِدُ<sup>(٣)</sup> : فَهُوَ مَوْجُودٌ وُجُدَّهُ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ ، وَعَنْ شَيْءٍ ، أَغْنِي عَنْ سَبَبٍ فَاعِلٍ ، وَمِنْ مَادَّةٍ ، وَالزُّمَانُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، أَغْنِي عَلَى وُجُودِهِ .

وَهَذِهِ هِيَ حَالُ الْأَجْسَامِ الَّتِي يُنَذِّرُكُ تَكُونُهَا بِالْحِسْنِ ، مِثْلُ تَكُونِ الْمَاءِ [وَالْهَوَاءِ]<sup>(٤)</sup> ، [وَالْأَرْضِ]<sup>(٥)</sup> ، وَالْحَيَوانِ ، وَالنَّبَاتِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(١) سقطت من ص .

(٢) سقطت من ص .

(٣) أى الأول .

(٤) رسما في المكان : والسر .

(٥) فـ ١ : أو الأرض .

[فَهَذَا] <sup>(١)</sup> الصُّنْفُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ اتْفَقَ الْجَمِيعُ ، مِنَ الْقَدَّامَةِ وَالْأَنْعَرِيْنَ  
عَلَى تَسْمِيَّتِهَا مُخْدِّثَةً .

وَأَمَّا الْطَّرَفُ الْمُقَابِلُ لِهَذَا ، فَهُوَ : مَوْجُودٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا عَنْ  
شَيْءٍ ، وَلَا تَقْدِيمَةُ زَمَانٍ .

وَهَذَا ، أَيْضًا ، اتْفَقَ الْجَمِيعُ ، مِنَ الْفِرْقَتَيْنِ ، عَلَى تَسْمِيَّتِهِ قَدِيمًا .  
وَهَذَا الْمَوْجُودُ مُذْرِكٌ بِالْبُرْهَانِ ، وَهُوَ اللَّهُ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، الَّذِي هُوَ فَاعِلُ  
الْكُلُّ ، وَمُوْجِدٌ ، وَالْحَافِظُ لَهُ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْرُهُ .

وَأَمَّا الصُّنْفُ مِنَ [الْمَوْجُود] <sup>(٢)</sup> الَّذِي بَيْنَ هَذَيْنِ الْطَّرَفَيْنِ : فَهُوَ  
مَوْجُودٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا تَقْدِيمَةُ زَمَانٍ ، وَلَكِنْهُ مَوْجُودٌ عَنْ شَيْءٍ ،  
أَغْنَى عَنْ فَاعِلٍ ، وَهَذَا هُوَ الْعَالَمُ [بِإِشْرِيفٍ] <sup>(٣)</sup> .

وَالْكُلُّ مِنْهُمْ مُتَفِقُ عَلَى وُجُودِ هَذِيْنِ الصَّفَاتِ الْثَلَاثِ لِلْعَالَمِ ، فَلَمَّا  
الْمُتَكَلِّمِينَ يُسْلِمُونَ أَنَّ الزَّمَانَ غَيْرَ مُتَقْدِمٍ عَلَيْهِ ، أَوْ يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ ، إِذْ  
الزَّمَانُ حِنْدَهُمْ شَيْءٌ مُقَارِنٌ لِلْحَرْكَاتِ وَالْأَجْسَامِ <sup>(٤)</sup> ، وَهُمْ أَيْضًا مُتَفِقُونَ  
مَعَ الْقَدَّامَةِ عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ الْمُسْتَقْبِلَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ ، وَكَذَلِكَ الْوُجُودُ الْمُسْتَقْبِلُ .  
وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِيِّ ، وَالْوُجُودِ الْمَاضِيِّ ، فَالْمُتَكَلِّمُونَ يَرَوْنَ  
أَنَّهُ مُتَنَاهٌ ، وَهَذَا هُوَ ١٧ / مَذَبْحُ أَفْلَاحُونَ وَشِيعَتِهِ ، وَأَرْمَطُو وَفِرْقَتُهُ يَرَوْنَ  
أَنَّهُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ كَالْحَالِ فِي الْمُسْتَقْبِلِ .

(١) فِي بِ : وَهَذَا .

(٢) فِي ا ، ص : الْمَوْجُودَاتِ .

(٣) فِي بِ : فَقْطَ ، بَدْلًا مِنْ : بِإِشْرِيفٍ .

(٤) أَنِّي أَنَّ وَجْدَ الْجَسَمِ وَالْمُرْكَةِ مَصْحُوبٌ .— دُونَ مَا خَاصَّلِي .— يَوْمَ الْزَمَانِ ، فَلَمَّا هَنَاكَ زَمَانٌ  
سَابِقٌ عَلَى الْوِجْدَدِ ، وَلَا وِجْدَدٌ سَابِقٌ عَلَى الزَّمَانِ ، مَا يَدْعُوا إِلَى الْزَمَانِ الْمُتَكَلِّمِينَ بِأَنَّهُ لَيْسَ هَنَاكَ زَمَانٌ  
يَتَقْدِيمُ عَلَى وِجْدَدِ الْعَالَمِ .

فَهَذَا [الْوُجُودُ]<sup>(١)</sup> الْآخِرُ ، الْأَمْرُ فِيهِ بَيْنَ أَنَّهُ قَدْ [أَنْهَى]<sup>(٢)</sup> شَبَهًا  
مِنَ الْوُجُودِ الْكَائِنِ<sup>(٣)</sup> الْحَقِيقِي ، وَمِنَ الْوُجُودِ الْقَدِيرِي<sup>(٤)</sup> . فَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ  
مَا فِيهِ مِنْ شَبَهِ الْقَدِيرِ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ شَبَهِ الْمُخْدَثِ ، سَاهَ قَدِيرًا ، وَمَنْ غَلَبَ  
عَلَيْهِ مَا فِيهِ مِنْ شَبَهِ الْمُخْدَثِ ، سَاهَ مُخْدَثًا . وَهُوَ، فِي الْحَقِيقَةِ ، لَيْسَ  
مُخْدَثًا حَقِيقًا وَلَا قَدِيرًا حَقِيقًا : فَإِنَّ الْمُخْدَثَ الْحَقِيقِيَّ فَإِنَّهُ ضَرُورَةُ  
وَالْقَدِيرِ الْحَقِيقِيِّ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ .

وَمِنْهُمْ مَنْ سَاهَ مُخْدَثًا أَزْلِيًّا ، وَهُوَ أَفْلَاطُونُ وَشِيعَتُهُ ، لِكَوْنِ الزَّمَانِ  
[مُتَنَّا هِيَا]<sup>(٥)</sup> عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَاضِي .

فَالْمُذَاهِبُ فِي الْعَالَمِ لَيْسَتْ تَسْبَاعِدُ ، حَتَّى يُكَفِّرَ بِعَصْبَهَا وَلَا يُكَفِّرُ ،  
فَإِنَّ الْأَرَاءَ [الَّتِي]<sup>(٦)</sup> شَانُهَا هَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِي الْغَايَةِ مِنَ التَّسْبَاعِدِ ،  
أَغْنِيَ أَنْ تَكُونَ مُتَقَابِلَةً ، كَمَا ظَنَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذِهِ الْمَسَالَةِ ، أَغْنِيَ  
أَنَّ اسْمَ الْقِدَمِ وَالْحُدُوثِ ، فِي الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ ، هُوَ مِنَ الْمُتَقَابِلَةِ . وَقَدْ تَبَيَّنَ  
مِنْ قَوْلِنَا أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذِيلَكَ .

وَهَذَا كُلُّهُ ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْأَرَاءَ فِي الْعَالَمِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِ الشَّرْعِ ،  
فَإِنَّ ظَاهِرَ الشَّرْعِ إِذَا تُصْفَحَ ظَهَرَ مِنَ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْإِنْبَاءِ عَنْ لِيْجَادِ  
الْعَالَمِ أَنَّ صُورَتَهُ مُخْدَثَةُ بِالْحَقِيقَةِ ، وَأَنَّ نَفْسَ الْوُجُودِ وَالزَّمَانِ مُشَمَّرٌ مِنَ  
الْطَّرَقَيْنِ ، أَغْنِيَ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ . وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَةَ تَعَالَى : (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ

(١) فِي صِنْ : الْوُجُودِ .

(٢) فِي بِ : آنْهَى .

(٣) أَيِ الْوُجُودُ الْمَأْنِيُّ الْمَدُودُ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ .

(٤) هُوَ عَكْسُ الْوُجُودِ الْكَائِنِ ، فَنَحْيَتِ الزَّمَانُ هُوَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِنْدًا زَمَانٌ ، وَيَحْسَبُ الدَّاتَّ  
هُوَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِنْدًا يَصْلُقُ بِهِ .

(٥) فِي هَا عَدَا بِ : مُتَنَّا .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ ١٤٠٤م .

السموات والأرض في ستة أيام و كان عرشه على الماء )<sup>(١)</sup> / يقتضي ، يظاهره ، أن وجوداً قبل هذا الوجود ، وهو العرش والماء ، وزماناً قبل هذا الزمان ، أعني المقترن بصورة هذا الوجود الذي هو عدد حركة الفلك ، وقوله تعالى : ( يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات )<sup>(٢)</sup> ، يقتضي أيضاً ، يظاهره ، أن وجوداً ثانياً بعد هذا الوجود . و قوله تعالى : ( قم أنتوى إلى السماء وهي دخان )<sup>(٣)</sup> ، يقتضي ، يظاهره ، أن السماء خلقت من شيء .

والمنتكلمون ليسوا في قولهم أيضاً ، في العالم ، على ظاهر الشرع ، بل متأولون ، فإنه ليس في الشرع أن الله كان موجوداً مع عدم المخصوص ، ولا يوجد هذا فيه نصاً أبداً ، فكيف يتصور في تأويل المتكلمين في هذه الآيات أن الإجماع انعقد عليه ؟

والظاهر ، الذي قلناه ، من الشرع ، في وجود العالم ، قد قال به فرقه من الحكماء ، ويشبه [أن يكون]<sup>(٤)</sup> المختلفون في [تأويل]<sup>(٥)</sup> هذه المسائل [الغواصة]<sup>(٦)</sup> : إما [مصيبون ماجورين] ، وإما مخطئين معذرين<sup>(٧)</sup> ، فإن التصديق بالشيء من قبل الدليل القائم في النفي هو شيء اضطراري لا اختياري ، أعني أنه ليس لنا أن لا نصدق ، أو نصدق ، كما لنا أن نقوم أو لا نقوم .

(١) هود (١١) : ٧ .

(٢) إبراهيم (١٤) : ٢٨ .

(٣) فصلت (٤١) : ١١ .

(٤) سقطت من م .

(٥) سقطت من ا ، م ، ص .

(٦) في ا : الغواصة .

(٧) في ا ، م : «إما مصيبون ماجورون ، وإما مخطئون معذرون » ، و « مصيبون » في ا : « مصيبون » .

### [الظاهر والباطن]

وإذا كان من شرط التكليف الاختيار ، فالمصدق بالخطأ من قبل شبيهة عرضت له ، إذا كان من أهل العلم مغدور ، ولذلك قال عليه السلام : «إذا اجتهد الحاكم فاصابه فله أجران ، و [إذا] <sup>(١)</sup> / <sup>(٢)</sup> أخطأ فله أجر» . وأي حاكم أعظم من الذي يحكم على الوجود بأنه كذلك ، أو ليس بذلك . ٩٩ .

وهو لا الحكام هم العلماء الذين خصهم الله بالتأويل ، وهذا الخطأ المضيق عنه في الشرع إنما هو الخطأ الذي يقع من العلماء إذا نظروا في الأشياء [العوينة] <sup>(٣)</sup> التي كلفهم الشرع [النظر] <sup>(٤)</sup> فيها .

واما الخطأ الذي يقع من غير هذا الصنف من الناس ، فهو إثم مخصوص ، وسواء كان الخطأ في الأمور النظرية أو العملية .

[فكما أن] <sup>(٥)</sup> الحاكم الجاهل <sup>باليقنة</sup> <sup>(٦)</sup> إذا أخطأ في الحكم لم يكن مغدورا ، كذلك الحاكم على الموجودات إذا لم توجد فيه شروط الحكم فليست بمحظوظ ، بل هو إما آثم وإنما كافر .

وإذا كان يشرط في الحاكم في الحال والحرام أن [تجتمع] <sup>(٧)</sup> له

(١) فيما عدا بـ : وإن .

(٢) فـ ١ : الغريبة .

(٣) فـ ١ ، ص : بالنظر .

(٤) فـ ١ ، م : فكان .

(٥) أي القانون .

(٦) فـ ١ ، م : تجمع .

أسباب الاختياد [وهي]<sup>(١)</sup> : معرفة الأصول ، ومعرفة الاستنباط من تلك الأصول بالقياس ، فكم بالحري أن يشرط ذلك في المحاكم على المؤجودات ، أعني أن يعرف الأوائل العقلية ، ووجة الاستنباط منها .

وبالجملة . فالخطأ في الشرع على ضربتين :

إما خطأ يغدر فيه من هو من أهل النظر في ذلك الشيء الذي وقع فيه الخطأ ، كما يغدر الطبيب الماهر إذا أخطأ في صناعة الطب ، والحاكم الماهر إذا أخطأ في الحكم ، ولا يغدر فيه من ليس من أهل ذلك الشأن .

وإما خطأ ليس يغدر فيه أحد من الناس ، بل إن وقع في مبادئ الشريعة فهو كفر ، وإن وقع فيما بعد المبادئ فهو بدعة ، وهذا الخطأ هو الخطأ الذي يكون في الأشياء التي تُفْسِد جميع أصناف طرق الدلائل إلى معرفتها ، فتكون معرفة ٢٠٪ ذلك الشيء يهفو العبرة ، مُنْكَرَة للجمع ، وهذا مثل الأقرار بالله ، تبارك وتعالى ، وبالنبوات ، وبالسعادة الأخرى ووالشقاء الآخروي<sup>(٢)</sup> .

وذلك أن هذه الأصول ثلاثة [نودي]<sup>(٣)</sup> إليها أصناف الدلائل الثلاثة ، التي لا يعرى أحد من الناس عن وقوع التضليل له من قبيلها بالي الذي كلف معرفته ، أعني : الدلائل الخطابية ، والجدلية ، والبرهانية .

فالجادل لأمثال هذه الأشياء ، إذا كانت أصلاً من أصول الشرع ، كافر ، معاينه بلسانه دون قلبه ، أو بغير قلبه عن التعرض إلى معرفة دليلها ، لأنه إن كان من أهل البرهان ، فقد جعل له سبيل إلى التضليل بها

(١) فيما عدا من : وهو .

(٢) في النسخة ب : الآخروية ، والآخراوي ، وهو مطرد فيها .

(٣) في ا ، م : يودي .

بِالْبُرْهَانِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَدَلِ فِي الْجَدَلِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَوْعِظَةِ فِي الْمَوْعِظَةِ . وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «أَمْرَتُ أَنْ أَفَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَبِئْرُمُونَا بِي» . يُرِيدُ بِأَيْ طَرِيقٍ اتَّفَقَ لَهُمْ مِنْ طُرُقِ الْإِيمَانِ [الْثَّلَاثَةِ] [١] »

وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي لِخَفَائِهَا لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ ، فَقَدْ تَلَطَّفَ اللَّهُ فِيهَا لِيَعْبَادُهُ الَّذِينَ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى الْبُرْهَانِ ، إِمَّا مِنْ قَبْلِ قَطْرِهِمْ ، وَإِمَّا مِنْ قَبْلِ عَادَتِهِمْ ، وَإِمَّا مِنْ قَبْلِ عَدَمِهِمْ أَنْبَابَ [الْتَّعْلِمِ] [٢] ، بَلْ كَانَ خَرَبَ لَهُمْ أَمْتَالَهَا وَأَشْبَاهَهَا ، وَدَعَاهُمْ إِلَى التَّضْرِيقِ بِتِلْكَ الْأَمْتَالِ ، إِذْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَمْتَالُ يُمْكِنُ أَنْ يَقْعُدَ التَّضْرِيقُ بِهَا بِالْأَدْلَةِ الْمُشَرَّكَةِ لِلْجَمِيعِ ، أَغْنِي الْجَدَلِيَّةَ وَالْخَطَابِيَّةَ .

وَهَذَا هُوَ السَّبِيلُ فِي أَنْ انْقَسَمَ الشَّرْعُ إِلَى : ظَاهِرٌ ، وَبَاطِنٌ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ هُوَ ٢١ / تِلْكَ الْأَمْتَالَ الْمَضْرُوبَةَ بِتِلْكَ الْمَعَانِي ، وَالْبَاطِنُ هُوَ تِلْكَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَنْجِلُ إِلَّا بِأَهْلِ الْبُرْهَانِ .

وَهَذِهِ هِيَ أَصْنَافُ تِلْكَ الْمَوْجُودَاتِ الْأَرْبَعَةِ أَوِ الْخَمْسَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو حَامِدُ فِي كِتَابِ التَّفْرِيقَةِ [٣] .

(١) فِي عِدَادِ : الْمُلْكُ .

(٢) فِي عِدَادِ : التَّعْلِمُ .

(٣) وَالنَّزَارِيُّ قدْ ذَكَرَهَا خَمْسَةً فِي (فِي صَلَةِ التَّفْرِيقَةِ) ، وَسِيَاهَا مَرَاتِبُ الْوِجُودِ ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا قَالَ : «إِنَّ لِلْوِجُودِ خَمْسَ مَرَاتِبٍ ... فَإِنَّ الْوِجُودَ : ذَاتِيٌّ ، وَحُسْنٌ ، وَخَيَالٌ ، وَعَقْلٌ ، وَشَبَهٌ . فَمَنْ اعْتَرَفَ بِوِجُودِ مَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، عَنْ وُجُودِهِ ، بِوَجْهِهِ مِنْ هَذِهِ الْوِجُودِ الْخَمْسَةِ ، فَلَيْسَ بِمُكْتَبٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ» .

وَالْوِجُودُ الذَّاتِيُّ هُوَ : «الْوِجُودُ الْحَقِيقِيُّ الثَّابِتُ خَارِجُ الْجُنُسِ وَالْعَقْلِ» =

وَ [إِذَا] (١) اتَّفَقَ ، كَمَا قُلْنَا ، أَنْ تَعْلَمَ الشَّيْءَ بِسَنْفِيهِ ، بِالْطَّرِيقِ الْثَّالِثِ ، لَمْ نَخْتَجِعْ أَنْ نَضْرِبَ لَهُ مِثَالًا ، وَكَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ تَأْوِيلٌ ، وَهَذَا النَّحْوُ مِنَ الظَّاهِرِ إِنْ كَانَ فِي الْأَصْوَلِ فَالْمُتَأْوِلُ لَهُ كَافِرٌ ، يَشْلُّ مَنْ يَعْقِدُ أَنَّهُ لَا سَعَادَةَ أَخْرَوِيَّةَ هَا هُنَا وَلَا شَقَاءَ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قُصِّدَ بِهَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَسْلَمَ النَّاسُ بِعَضْهُمْ مِنْ بَعْضٍ فِي أَبْدَانِهِمْ وَحَوَائِشِهِمْ ، وَأَنَّهَا حِيلَةٌ ، وَأَنَّهُ لَا غَايَةَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا وُجُودُهُ الْمَخْسُوسُ نَفْقَطُ .

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ مِنْ قَوْلِنَا أَنْ هَاهُنَا ظَاهِرًا مِنَ الْشُّرُعِ

— الْوِجْدُونَ الْحَسِيُّونَ هُوُ : «مَا يَتَمَثَّلُ فِي الْقُوَّةِ الْبَاهِرَةِ مِنَ الْعَيْنِ ، بِمَا لَا وُجُودَ لَهُ خَارِجَ الْعَيْنِ» ، وَالْوِجْدُونَ الْخَيَالِيُّونَ هُوُ : «صُورَةُ هَذِهِ الْمَحْسُوسَاتِ إِذَا غَابَتْ عَنْ حِسْنِكَ» فَاخْتَرَعَتْ صُورَةُ لَهَا ، وَالْوِجْدُونَ الْعُقْلِيُّونَ هُوُ : «أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ رُوحٌ ، وَحَقِيقَةٌ ، وَمَعْنَى ، فَيَتَلَقَّى الْعَقْلُ مُجَرَّدًا مَعْنَاهُ ، دُونَ أَنْ يُشَيَّتَ صُورَتُهُ فِي خَيَالٍ أَوْ جِسْمٍ أَوْ خَارِجِهِ» ، وَالْوِجْدُونَ الشَّبَهِيُّونَ هُوُ : «أَلَا يَكُونَ نَفْسُ الشَّيْءِ مَوْجُودًا ، لَا يَصْوِرُهُ وَلَا يَحْقِيقُهُ ، لَا فِي الْخَارِجِ وَلَا فِي الْجِسْمِ وَلَا فِي الْخَيَالِ وَلَا فِي الْعُقْلِ ، وَلَكِنْ يَكُونُ الْمَوْجُودُ شَيْئًا آخَرَ يُشَيَّهُ فِي خَاصَّةٍ مِنْ حَوَائِشِهِ وَصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ» .

وَلَقَدْ تناولَ الغَزَالِيُّ هَذِهِ الْمَرَاتِبَ بِالتَّفَصِيلِ ، بَعْدَ أَنْ يَخَاطِبَ قَارِئَهُ فَقَالَ :

«وَسَنَفِهِمُ هَذَا إِذَا ذَكَرْنَا لَكَ مِثَالَهُ فِي التَّأْوِيلَاتِ» . راجع فِيصل التَّفْرِقةَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْزَّنْدَقَةِ ) . ص ٥ - ٩ .

وَفِي (الْجَامِ العَوَامِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ) ذَكَرَهَا أَرْبَعَةٌ عِنْدَ مَا قَالُوا : «أَفَلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِلَهُ فِي الْوِجْدُونَ أَرْبَعَ مَرَاتِبَ : وُجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ ، وَوُجُودٌ فِي الْأَذْهَانِ ، وَوُجُودٌ فِي الْإِنْسَانِ ، وَوُجُودٌ فِي الْبَيَاضِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ . . . . ص ٢٩٠ (اضْمَنْ مَجْمُوعَةً) .

لَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ ، فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ فِي الْمَبَادِئِ فَهُوَ كُفُرٌ ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا  
بَعْدَ الْمَبَادِئِ فَهُوَ بِذَنْعَةٍ .

وَ [هَا هُنَا] <sup>(١)</sup> أَيْضًا ظَاهِرٌ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْبَرْهَانِ تَأْوِيلُهُ ، وَحَمْلُهُمْ  
إِيمَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ كُفُرٌ ، وَتَأْوِيلُ غَيْرِ أَهْلِ الْبَرْهَانِ لَهُ وَإِخْرَاجُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ  
كُفُرٌ ، فِي حَقِّهِمْ ، أَوْ بِذَنْعَةٍ ، وَمِنْ هَذَا الصُّنْفِ آيَةُ الْأَشْتِوَاءِ ، وَحَدِيثُ  
النُّزُولِ ، وَلِلَّاتِلِكَ قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] <sup>(٢)</sup> السَّلَامُ فِي السُّوْدَاءِ [إِذْ] <sup>(٣)</sup>  
أَخْبَرَنَهُ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ : «اعْتَقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» . [إِذْ] <sup>(٤)</sup> كَانَتْ  
لَيَسَّتْ مِنْ أَغْلِ الْبَرْهَانِ <sup>(٥)</sup> .

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الصُّنْفَ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَقْعُدُ لَهُمُ التَّضْرِيقُ / ٢٢  
إِلَّا مِنْ قِبَلِ التَّخَيْلِ ، أَغْنِي [أَنْهُمْ] <sup>(٦)</sup> لَا يُصَدِّقُونَ بِالشَّفَّاقِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ  
مَا يَتَخَيَّلُونَهُ ، يَعْسِرُ وُقُوعُ التَّضْرِيقِ لَهُمْ يَمْوِجُونَ لَيْسَ مَنْسُوبًا إِلَى شَفَّاقِ  
مَتَّخِيلٍ .

(١) فِي ا، م : هنا .

(٢) سقطت من ب .

(٣) فِي ا : إذ .

(٤) فِي م : إذا .

(٥) يشير إلى حديث «يسار بن معاوية بن الحكم» قال : «قلت يا رسول الله ، كانت لـ  
جارية كانت ترعى غنمًا لـ قيسار أخوه ، فذهب اللذب بشاة من غنائمها ، وأنا رجل من بنى آدم آسف كما  
تأسفون، لكنني غبت فشككتها صفة . قال: فظم ذلك على النبي ، سل الله عليه وآله ، قال ،  
قلت : يا رسول الله، أفلأ اعتقها؟ قال : «العنى بها» ، فأتته بها ، فقال لها : «أين الله؟» فقالت في  
السماء ، قال : «من أنا؟» ، قالت : أنت رسول الله ، فقال عليه السلام : «اعتقها فإنها مؤمنة» .  
والذين يترهون الله عن الجهة والمكانية والتشبيه ، يفسرون السماء هنا بمعنى «الارتفاع والعلو» ،  
فهي ذلك أنه تعالى عالٌ في قدرته ، عزيز في سلطانه ، لا يُبْلِغُهُ ولا يُدْرِكُ ...» راجع الشريف المرتضى  
(أمال المرتضى) القسم الثاني من ١٦٧ ، ١٦٨ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة  
سنة ١٩٥٤ م .

(٦) فِي ا، م : أنه .

ويَتَخَلُّ أَيْضًا عَلَى مَنْ لَا يَفْهَمُ مِنْ هَذِهِ النَّسْبَةِ إِلَّا الْمُكَانُ ، وَمِنْ  
الَّذِينَ شَلَوْا<sup>(١)</sup> عَلَى رُتبَةِ الصُّنْفِ الْأَوَّلِ قَلِيلًا فِي النَّظَرِ [بِإِنْكَارِ اعْتِقَادِ]<sup>(٢)</sup>  
الجِنِّيَّةِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْجَوَافُ لِهُولَاهُ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ ، إِنَّهَا مِنْ  
[الْمُشَابِهَاتِ]<sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ يَرْفَعْ فِي قَوْمِهِ تَعَالَى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا  
الله)<sup>(٤)</sup> .

وَأَهْلُ الْبَرْزَانِ ، مَعَ أَنَّهُمْ مُجَمِّعُونَ ، فِي هَذَا الصُّنْفِ ، أَنَّهُ مِنَ الْمَوْلِ ،  
فَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهِ ، وَذَلِكَ يُحَسِّبُهُ مَرْتَبَةً كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ مَغْرِفَةِ  
الْبَرْزَانِ .

وَهَا هُنَا صِنْفٌ ثَالِثٌ مِنَ الشَّرْعِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الصُّنْفَيْنِ ، يَقْعُدُ  
فِيهِ شَكٌ ، فَيُلْحِقُهُ قَوْمٌ مِنْ يَسْعَاطُ النَّظَرَ بِالظَّاهِرِ الَّذِي لَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ  
وَيُلْمِعُهُ آخَرُونَ بِالبَاطِنِ الَّذِي لَا يَجُوزُ حَتَّلَهُ عَلَى الظَّاهِرِ لِلْعُلَمَاءِ ، وَذَلِكَ  
[الْعَوَاصِمَةِ]<sup>(٥)</sup> هَذَا الصُّنْفُ وَآشْبَاهُهُ ، وَالْمُخْطَلُ فِي هَذَا مَغْنُورٌ ، أَغْنَى  
مِنَ الْعُلَمَاءِ .

### [المَعَادُ]

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّرْعَ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبَ ، فَبَمِنْ أَيْ  
[هَذِهِ]<sup>(٦)</sup> الْمَرَاتِبِ الْثَلَاثِ هُوَ عِنْدَكُمْ مَا جَاءَ فِي صِفَاتِ الْمَعَادِ وَآخْوَالِهِ  
فَتَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسَالَةُ ، الْأَمْرُ فِيهَا بَيْنَ أَنَّهَا مِنَ الصُّنْفِ الْمُخْتَلِفِ

(١) لَهُ تَجَلُّوا قَلِيلًا، رُتبَةِ الصُّنْفِ الْأَوَّلِ .

(٢) فِي ا : اعْتِقَادٍ ، وَقَمٌ ، ص : باعْتِقَادٍ .

(٣) فِيهَا حَدَابٌ : الْمُشَابِهَةُ .

(٤) آلْ هُرَانَ (٣) : ٧ .

(٥) فِي ا : لِنَوْاصِمَةُ .

(٦) سقطتْ مِنْ ا ، م ، ص .

فيه ، وَذِلِكَ أَنَّا نَرَى قَوْمًا يَنْتَشِرُونَ أَنفُسَهُمْ إِلَى الْبُرْهَانِ ، يَقُولُونَ : إِنَّ الْوَاجِبَ حَمْلُهَا عَلَى [ظَاهِرِهَا]<sup>(١)</sup> إِذْ كَانَ لَيْسَ هَذَا بُرْهَانٌ يُؤْدِي إِلَى اسْتِعْدَادِ الظَّاهِرِ فِيهَا ، وَهَلِيَ طَرِيقَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ .

وَقَوْمٌ [آخَرُونَ] [٢٣ / أَيْضًا]<sup>(٢)</sup> مِنْ يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْبُرْهَانَ يَسْأَلُونَهَا ، وَهُوَلَاءِ يَخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، وَفِي هَذَا الصُّنْفِ<sup>(٣)</sup> أَبُو حَامِدٍ مَعْدُودٌ هُوَ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمِعُ فِيهَا التَّأْوِيلَيْنِ ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ<sup>(٤)</sup> .

(١) فِيهَا عَدَابٌ : ظَاهِرِهَا .

(٢) فِي ا : آخَرٍ . وَ «أَيْضًا» غَيْرُ مُوجَدٍ فِي غَيْرِ بٍ .

(٣) فِي بٍ : هُوَ أَبُو حَامِدٍ .

(٤) وَسَاقَ إِشَارَةً أَبْنِ رَشْدٍ إِلَى أَنَّ الْفَرَازِيَّ صَوْفٌ مَعَ النُّسْتَصَوْفَةِ .. وَلَكِنَّ الْأَمْرَ الْجَدِيرَ بِالْمَلاَسْنَةِ وَالْأَعْتَبَارَ هُوَ ذَلِكَ الْإِتَّهَامُ الَّتِي يُسَوِّقُهُ بْنُ رَشْدٍ هُنَّا لِلْفَرَازِيِّ ، عَنْدَمَا يَقُولُ : إِنَّهُ قَدْ تَأْوَلَ الْآيَاتُ الَّتِي يَتَحَدَّثُ عَنْهَا عَنْ «الْبَعْثَ الْجَسْدَى وَالْبَلْزَارَ الْمُسِىٰ» ، وَلَقَدْ رَاجَعَتْ لِلْفَرَازِيِّ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ كِتَابًا وَرِسَالَةً ، فَلَمْ أَجِدْ لَهُ فِيهَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، بَلْ إِنَّهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ صَفَحَاتِهِ هَذِهِ الْكِتَابُ وَالرِّسَالَاتِ يُكَفَّرُ مِرَاةً ، وَبِلَا قَرْدَنَ مِنْ يَقُولُ بِالْبَعْثِ الرُّوسِيِّ وَيُنَكِّرُ الصَّفَاتَ الْمُسِيَّةَ لِلْمَعَادِ وَالْبَلْزَارِ ، مَا يُكَادُ يَقْطُلُ بَنْقَ احْتِفَانَ قَوْلِهِ بِهَذَا الرَّأْيِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، دَاجِعًا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ : (فِيَصِلِ التَّغْرِيَةَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْزَّنْقَةِ) صِ ١٤ ، وَ (الْمُضْنُونُ بِهِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ) «الْكَبِيرُ» صِ ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ ، وَ (رِسَالَةُ الْمَقَادِيدِ وَالْوَعْظَ إِلَى مَلِكِ شَاهِ) صِ ٦٣ ، وَ (الْمَقْدِدُ مِنَ الْفَضَالِ) صِ ١٧ ، وَ (فَضَائِعُ الْبَاطِنِيَّةِ) صِ ١٥١ - ١٥٤ ، وَلَعَلَّنَا نَقْرَبُ مِنَ الْحَقِيقَةِ بِصَدَدِ التَّحْقِيقِ مِنْ صَحَّةِ هَذَا الْإِتَّهَامِ ، وَنَكُونُ أَكْثَرَ إِنْصَافًا ، إِذَا نَحْنُ أَشْرَقُنَا إِلَى أَنَّ الْفَرَازِيَّ لَمْ يَرْفَقْ أَيَّاتَ الْمَعَادِ وَالْبَلْزَارِ أَدَةً يُمْكِنُ أَنْ تَسْتَلْعَضَ مِنْهَا «وَجْهُوبُ» حَسَيْهُ الْمَعَادِ وَالْبَلْزَارِ ، بَلْ «إِمْكَانِيَّةً» ذَلِكَ فَقْطَ ، وَهُوَ يَصْرَحُ بِذَلِكَ فِي صِ ١٢٢ مِنَ (الْاِقْتَصَادُ فِي الْاعْتَقَادِ) عَنْدَمَا يَقُولُ :

[فَإِنْ قِيلَ : فَمَاذَا تَقُولُونَ ، أَتُعْدَمُ الْجَوَاهِرُ وَالْأَغْرَاضُ ثُمَّ يُعَادُانِ جَمِيعًا ؟ أَوْ تُعْدَمُ الْأَغْرَاضُ دُونَ الْجَوَاهِرِ ، وَإِنَّمَا تُعَادُ الْأَغْرَاضُ ؟] قُلْنَا : كُلُّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ ، وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى تَعْيِينِ أَحَدٍ هَلِيَّهُ الْمُمْكِنَاتِ . وَكَذَلِكَ عَنْدَمَا يَقُولُ فِي صِ ١٥٥ مِنَ (فَضَائِعُ الْبَاطِنِيَّةِ) :

إِنْ «دَلِيلَ الْعُقْلِ لَا يُحِيلُ وَقْوعَ مَا وُعِدَّ بِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ .

وَهِيَ أَمْوَالُ مُمْكِنَةٍ فِي نَفْسِهَا ، وَلَا تَتَقَاصَرُ الْقُدرَةُ الْأَزْلِيَّةُ عَنْ مَالَهُ نَعْتَشُ

ويُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ السُّخْطِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، مِنَ الْعُلَمَاءِ ، مَغْلُورًا ، وَالْمُعَصِّبُ مَشْكُورًا ، أَوْ مَاجُورًا ، وَذَلِكَ إِذَا اخْتَرَفَ [بِالْوُجُودِ] <sup>(١)</sup> ، وَتَأَوَّلَ فِيهَا تَحْوِلَةً مِنْ أَنْحَاءِ التَّأْوِيلِ ، أَغْنَى فِي صِفَةِ الْمَعَادِ ، [لَا] <sup>(٢)</sup> فِي وُجُودِهِ ، إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ لَا يُؤْدِي إِلَى نَفْيِ الْوُجُودِ ، وَإِنْمَا كَانَ جَهْدُ الْوُجُودِ فِي هَذِهِ كُفْرًا ، لِأَنَّهُ [فِي] <sup>(٣)</sup> أَصْلِي مِنْ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ ، وَهُوَ مِمَّا يَقْعُدُ التَّضْدِيقُ بِهِ [بِالْطَّرْقِ] <sup>(٤)</sup> [الثَّلَاثَةِ] <sup>(٥)</sup> [الْمُشَتَّرَكَةِ] <sup>(٦)</sup> لِلْآخِرِيِّ وَالْأَسْوَدِ .

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَالْوَاجِبُ [فِي حَقِّهِ] <sup>(٧)</sup> حَتَّىٰهَا عَلَىٰ [ظَاهِرِهَا] <sup>(٨)</sup> ، وَتَأْوِيلُهَا فِي حَقِّهِ كُفْرٌ ، لِأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى الْكُفْرِ .  
وَلِذَلِكَ [مَا نَرَى] <sup>(٩)</sup> أَنَّ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ قَرْضُهُ الْإِيمَانُ بِالظَّاهِرِ ، فَالْتَّأْوِيلُ فِي حَقِّهِ كُفْرٌ ، لِأَنَّهُ يُؤْدِي إِلَى الْكُفْرِ ، فَمَنْ أَفْشَاهُ لَهُ مِنْ أَهْلِ

الْإِمْكَانِ فِي ذَاتِهِ . وَهَذَا أَقْصى مَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْتَدَ منْ كَلامِ الغَزَالِيِّ فِي هَذَا المَوْضِعِ . وَهُوَ فِي (فِيَصِلِ التَّفْرِقَةِ) يَعْتَبِرُ القَوْلُ بِالْمَعَادِ الرُّوحِيِّ «زَنْدَقَةً مُقَيَّدةً بِسَوْعِ اعْتِرَافٍ بِصِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ» وَمِنْ ثُمَّ فِيَانِ الْقَاتِلِينَ بِهِ دَاخِلُونَ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ بِرَغْمِ هَذِهِ الزَّنْدَقَةِ الْمُقَيَّدةِ غَيْرِ الْمُطْلَقَةِ ص ١٥] .

(١) فِي ا، ب : بِالْوُجُودِ .

(٢) فِي ا، م : وَلَا .

(٣) سقطت مِنْ مِنْ .

(٤) فِي ا، م : فِي الطَّرْقِ ، وَفِي مِنْ : فِي بَعْضِ الطَّرَقِ .

(٥) فِي ا، ب : الْكَلَاثِ .

(٦) فِي ا : الْمُشَتَّرَكَةِ .

(٧) سقطت مِنْ ا، م . وَفِي ب : عَلَيْهِ .

(٨) فِيَانِ عَدَا ب : الظَّاهِرِ .

(٩) فِي مِنْ : فَرِى .

التلوييل فقد دعاه إلى الكفر، والداعي إلى الكفر كافر، وكيف [يُحِبُّ] <sup>(١)</sup>  
أن لا تثبت التلوييلات إلا في كتب البراهين، لأنها إذا كانت في كتب  
البراهين لم يصل إليها إلا من هو [من] <sup>(٢)</sup> أهل البرهان ، [فَامَّا] <sup>(٣)</sup>  
إذا ثبتت في غير كتب البرهان ، واستعمل فيها الطرق الشعرية والخطابية  
أو الجدلية ، كما يصنعه أبو حميد ، [فَخَطَرَ] <sup>(٤)</sup> على الشرع وعلى الحكمة ،  
ولأن كان الرجل إنساناً قصد خيراً ، وذلك <sup>٢٤</sup>/آنَّ رَأَمَ آنْ يُكْثِرْ أَهْلَ الْعِلْمِ بِنَلِيلَكَ ،  
[وَلَكِنْهُ] <sup>(٥)</sup> كَثُرَ بِنَلِيلَكَ [أَهْلَ] <sup>(٦)</sup> الْفَسَادِ <sup>(٧)</sup> يَدُونَ كُفَّارَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَتَطَرَّقَ  
بِنَلِيلَكَ قَوْمٌ إِلَى [ثَلَبَ] <sup>(٨)</sup> الْحِكْمَةِ ، وَقَوْمٌ إِلَى ثَلَبِ الشَّرِيعَةِ ، وَقَوْمٌ إِلَى  
الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَحَدَ مَقَاصِدِهِ بِكُتُبِهِ .

والدليل على آنَّ رَأَمَ بِنَلِيلَكَ ثنيَةَ الفطر آنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مَذَاهِبَ مِنَ الْمَذَاهِبِ  
في كتبه ، بل هُوَ مَعَ [الأشعرية] <sup>(٩)</sup> أَشَعَّرِيُّ ، وَمَعَ الصُّوفِيَّةِ صُوفِيُّ ،  
وَمَعَ الْفَلَاسِفَةِ فِيْلَسُوفُ <sup>(١٠)</sup> ، وَحَتَّى آنَّهُ كَمَا قِيلَ :

(١) فَأَ، م : ما لا يُحِبُّ .

(٢) سقطت من ص .

(٣) فيها عدا ب : وأما .

(٤) فَأَ، ب ، م : فَخَطَرَ .

(٥) فَأَ، م : ولكن .

(٦) سقطت من أ ، م ، ص .

(٧) فَأَ، م : ليس بـدون .

(٨) سقطت من أ .

(٩) فيها عدا ب : الأشارة .

(١٠) وابن رشد يتحدث عن كتاب الفرزالي (مشكاة الأنوار) – الذي يراه أصل المصنف كتبه به –  
فيه أن الفرزالي في هذا الكتاب قد رأى رأي الفلسفه ، و [آنَّهُ عَوَّلَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ فِي الْمُبْدَأِ  
الْأَوَّلِ] كما يعلل تقلبه هنا بأنه ربما كان مداراة للعامة ولعل أهل زمانه  
اضطربوا إلى هذا الكتاب (تهاافت الفلسفه) ليُنفِّيَ عن نفسه الظننة  
بأنه يرى رأى الحكمة ». راجع (تهاافت التهاافت) ص ٦٥ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٤ .

يَوْمًا يَعْلَمُ إِذَا لَقِيتُمُ ذَا يَمَنَ وَإِنْ لَقِيتُمُ مَعْدِيًّا فَعَذَّنَانُ  
وَالَّذِي يَحِبُّ عَلَى أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ : أَنْ يَنْهَا عَنْ كُتُبِهِ النَّى تَنَفَّضُ  
[هَذَا] [١] الْعِظَمَ ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِظَمِ ، كَمَا يَحِبُّ [عَلَيْهِمْ] [٢]  
أَنْ يَنْهَا عَنْ كُتُبِ الْبَرْهَانِ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا ، وَإِنْ كَانَ الضَّرُّ الدَّاخِلُ  
عَلَى النَّاسِ مِنْ كُتُبِ [الْبَرْهَانِ] [٣] أَنْجَفُ ، لِأَنَّهُ لَا يَكِفُّ عَلَى كُتُبِ  
الْبَرْهَانِ ، فِي الْأَكْثَرِ ، إِلَّا أَهْلُ الْفِطْرِ الْفَائِقَةِ ، وَلَأَنَّمَا هَذَا الصُّنْفُ مِنْ  
حَدَّمِ الْفَضِيلَةِ [الْعَلَمِيَّةِ] [٤] ، وَالْقِرَاءَةُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ ، وَأَخْلِقَهَا مِنْ  
غَيْرِ مُعْلَمٍ ، وَلَكِنْ [مَنْعَهَا] [٥] ، بِالْجُمْلَةِ ، صَادَ لِمَا دَعَا إِلَيْهِ الشَّرُّ ،  
لِأَنَّهُ ظُلْمٌ لِأَفْضَلِ أَصْنَافِ النَّاسِ ، وَ [لِأَفْضَلِ] [٦] أَصْنَافِ [الْمَوْجُودَاتِ] [٧].  
وَإِذَا كَانَ الْعَدْلُ فِي أَفْضَلِ أَصْنَافِ [الْمَوْجُودَاتِ] [٨] أَنْ يَعْرِفَهَا عَلَى  
كُتُبِهَا مَنْ كَانَ مَعْدِيًّا لِمَا عَرَفَهَا عَلَى كُتُبِهَا ، وَهُمْ أَفْضَلُ أَصْنَافِ النَّاسِ ،  
فَإِنَّهُ عَلَى قَدْرِ عِظَمِ [الْمَوْجُودِ] [٩] يَعْظُمُ الْجَوْزُ فِي حَمْمَهُ . الَّذِي هُوَ الْجَمْلُ  
يُوَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : (إِنَّ الشَّرُّ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) [١٠].

\* \* \*

فَهَذَا مَا رَأَيْنَاهُ / أَنْ نُفِيتَهُ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ النُّظَرِ ، أَغْنَى التَّكْلِمَ

- 
- (١) سقطت من ا ، ب ، م .
  - (٢) في ا : لم .
  - (٣) فيما عدا ب : البراهين .
  - (٤) في بـ : العالية .
  - (٥) فيما عدا بـ : سيفها .
  - (٦) فيما عدا بـ : أفضـل .
  - (٧) في ا : الوجودـات .
  - (٨) في ا : الوجودـات .
  - (٩) في ا : الوجودـ .
  - (١٠) لقمان (٢١) : ١٣ .

**بَيْنَ الشُّرِيعَةِ وَالْحُكْمَةِ وَأَحْكَامِ التَّأْوِيلِ فِي الشُّرِيعَةِ .**

وَكَوَلَا شَهْرَةَ ذَلِكَ عِنْدَ النَّاسِ ، وَشَهْرَةَ هَذِهِ الْمَسَائلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، لَمَّا [ اسْتَجَرْنَا ]<sup>(١)</sup> أَنْ نَكْتُبَ فِي ذَلِكَ حَرْفًا ، وَلَا أَنْ نَعْتَذِرَ فِي ذَلِكَ لِأَهْلِ التَّأْوِيلِ بِعَذْرٍ ، لَا إِنْ شَاءَ هَذِهِ الْمَسَائلُ أَنْ تُذَكَّرَ فِي كُتُبِ الْبَرْهَان .. وَاللَّهُ الْهَادِي وَالْمُوْفَّقُ لِلصَّوَابِ .

### [ مَفْصُودُ الشَّرْعِ ]

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنْ مَفْصُودُ الشَّرْعِ إِنْمَا هُوَ [ تَعْلِيمٌ ]<sup>(٢)</sup> الْعِلْمُ الْحَقُّ ، وَالْعَمَلُ الْحَقُّ .

وَالْعِلْمُ الْحَقُّ هُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ [ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ]<sup>(٣)</sup> وَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ ، وَبِخَاصَّةِ الشُّرِيعَةِ مِنْهَا ، وَمَعْرِفَةُ السَّعَادَةِ الْآخِرَوِيَّةِ وَالشَّقَاءِ الْآخِرَوِيِّ .

وَالْعَمَلُ الْحَقُّ هُوَ امْتِشَالُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُفِيدُ السَّعَادَةَ ، وَتَجَنَّبُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُفِيدُ الشَّقَاءَ ، وَالْمَعْرِفَةُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ [ هِيَ الَّتِي تُسَمَّى ]<sup>(٤)</sup> الْعِلْمُ الْعَمَلِيُّ . وَهَذِهِ تَنْقِيسُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدِيهِمَا : أَفْعَالٌ ظَاهِرَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، وَالْعِلْمُ بِهَذِهِ هُوَ الَّذِي يُسَمِّي الْفِيقَةَ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : أَفْعَالٌ نَفْسَانِيَّةٌ ، مِثْلُ الشُّكْرِ وَالصَّبَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْلَاقِ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا الشَّرْعُ أَوْ نَهَى عَنْهَا ، وَالْعِلْمُ بِهَذِهِ هُوَ الَّذِي يُسَمِّي

(١) فِيْعَادَابِ : اسْتَجَرْنَا .

(٢) فِيْعَادَابِ : تَعْلَمُ .

(٣) فِيْعَادَابِ : تَعَالَى .

(٤) فِيْعَادَابِ : هُوَ الَّذِي يُسَمِّي .

الزهد وعلوم الآخرة ، وإن هذا نسخاً أبو حامد في كتابه<sup>(١)</sup> . ولما كان الناس قد أضرروا عن هذه الجنس ، ونحاصروا في الجنس الثاني ، وكان هذا الجنس أملأ بالتفوى ، الذي هي سبب السعادة ، سمي كتابه : (إحياء علوم الدين) . وقد خرجنا عما كنا بسبيله ، فترجم ، فنقلوا :

### [ طرق التصديق ]

لما كان مقصود الشرع تعليم العلم الحق ، والعمل الحق ، وكان التعليم صنفين : تصوراً ، وتصديقاً ، كما بين ذلك أهل العلم بالكلام ، وكانت طرق التصديق الموجدة للناس [ثلاثة]<sup>(٢)</sup> :

البرهانية . . .

والجدلية . . .

والخطابية . . .

وطرق التصور [اثنتين]<sup>(٣)</sup>

إما الشيء نفسه . . .

وإما مثاله . . .

وكان الناس كلهم ليس في طباعهم أن يقبلوا البراهين ، ولا الأقوال الجدلية ، فضلاً عن البرهانية ، مع ما في [تعلم]<sup>(٤)</sup> الأقوال

(١) أي كتاب (إحياء علوم الدين) ، كما سيأتي بعد .

(٢) في ا ، : ثلاث . وفي ب : ثلاثة .

(٣) في ب : اثنين ، وفي ص : اثنان .

(٤) فيما عدا ب : تعلم .

البرهانية من العسر ، وال الحاجة في ذلك إلى طول الزمان ، لمن هو أهل لتعليمها ، وكان الشرع إنما هو مقصوده تعلم الجميع ، وجوب أن يكون الشرع يشمل على جميع أنحاء طرق التصديق وأنحاء طرق التصور . ولما كانت طرق التصديق ، منها ما هي عامة لا ينكر الناس ، أغنى وقوع التصديق من قبلها ، وهي الخطابية ، والمجدلية ، والخطابية أهم من المجدلية . ومنها ما هي خاصة [باقل] <sup>(١)</sup> الناس ، وهي البرهانية ، وكان الشرع مقصوده الأول : العناية بالآخر ، من غير إغفال [تنبيه] <sup>(٢)</sup> الخواص ، كانت أكثر الطرق المُصرّح بها في الشريعة هي الطرق المشتركة للأخر في وقوع التصور والتصديق .

وهي الطرق [هي] <sup>(٣)</sup> في الشريعة على أربعة أصناف :

أحددها : أن تكون ، مع أنها مشتركة ، خاصة [بالأمرتين] <sup>(٤)</sup> جمعاً ، أغنى أن تكون في التصور والتصديق بقيمة مع أنها ٢٧/خطابية أو جدلية ، وهذه المقاييس هي المقاييس التي عرض لمقدماتها ، مع كونها مشهورة أو مظنونة ، أن تكون بقيمة ، وعرض لنتائجها أن أخذت أنفسها دون مشالاتها .

وهذا الصنف من الأقوال الشرعية ليس له تأويل ، والجاد له ، أو المتأول ، كافر .

والصنف الثاني : أن تكون المقدمات ، مع كونها مشهورة أو مظنونة ،

(١) فـ أ ، : والأقل ، وفي ب ، لأقل .

(٢) فيما حدا به : لتنبيه .

(٣) سقطت من ا ، م ، ص .

(٤) ا ، ب ، : في الأمرتين .

يَقِينِيَّةً ، وَتَكُونُ النَّتَائِجُ مِثَالَاتٍ لِلأَمْوَارِ الَّتِي قُصِّدَ إِنْتَاجُهَا ، وَهَذَا يَتَطَرَّفُ إِلَيْهِ التَّأْوِيلُ ، أَغْنِيَ بِإِنْتَاجِهِ .

وَالثَّالِثُ : عَكْسُ هَذَا ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ النَّتَائِجُ هِيَ الْأَمْوَارُ الَّتِي قُصِّدَ إِنْتَاجُهَا نَفْسَهَا ، وَتَكُونُ الْمُقَدَّمَاتُ مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَغْرِضَ لَهَا أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةً ، وَهَذَا أَيْضًا ، لَا يَتَطَرَّفُ إِلَيْهِ تَأْوِيلُ ، أَغْنِيَ بِإِنْتَاجِهِ ، وَقَدْ يَتَطَرَّفُ لِمُقَدَّمَاتِهِ .

وَالرَّابِعُ : أَنْ [تَكُونَ]<sup>(١)</sup> مُقَدَّمَاهُ مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَغْرِضَ لَهَا أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةً ، وَتَكُونَ نَتَائِجُهُ مِثَالَاتٍ لِمَا قُصِّدَ إِنْتَاجُهُ . وَهَذِهِ فَرْضُ الْخَواصِ فِيهَا التَّأْوِيلُ ، وَفَرْضُ الْجُمْهُورِ إِمْرَازُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا . وَبِالْجُمْلَةِ ... فَكُلُّ مَا يَتَطَرَّفُ [إِلَيْهِ]<sup>(٢)</sup> مِنْ هَذِهِ [تَأْوِيلُ]<sup>(٣)</sup> ، لَا يُذَرَّكُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ ، فَفَرْضُ الْخَواصِ فِيهِ هُوَ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ ، وَفَرْضُ الْجُمْهُورِ هُوَ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا فِي الْوَجْهَيْنِ جَيْبًا ، أَغْنِيَ فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّضْلِيقِ ، إِذْ كَانَ لَيْسَ فِي طَبَاعِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ .

وَقَدْ يَغْرِضُ لِلنَّظَارِ فِي الشَّرِيعَةِ تَأْوِيلَاتٍ مِنْ قَبْلِ تَفَاضُلِ الْطُّرُقِ الْمُشَتَّتَةِ<sup>(٤)</sup> / بَعْضُهَا عَلَى بَعْضِهِ فِي التَّضْلِيقِ ، أَغْنِي إِذَا كَانَ دَلِيلُ التَّأْوِيلِ أَنَّمُ إِقْنَاحًا مِنْ دَكْبِيلِ الظَّاهِرِ ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ هِيَ جَمْهُورِيَّةً<sup>(٥)</sup> ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فَرْضُ مَنْ بَلَغَتْ قُوَّامُ النَّظَرِيَّةِ إِلَى الْقُوَّةِ الْجَدَلِيَّةِ ، وَفِي هَذَا الْجِنْسِ يَدْخُلُ بَعْضُ تَأْوِيلَاتِ الْأَشْعَرِيَّةِ ، وَالْمُعْتَزِلَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُعْتَزِلَةُ ، فِي الْأَكْثَرِ ، أَوْنَقُ أَقْوَالًا .

(١) فِي ا : يَكُونُ .

(٢) فِي ب : لَهُ .

(٣) فِي س : التَّأْوِيلُ .

(٤) نَسَبةُ الْجَمْهُورِ ، فِي مُقَابِلِ الْخَاصَةِ .

وَأَمَا الْجُمَهُورُ ، الَّذِينَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْأَقْوَاعِ الْخَطَابِيَّةِ ، فَفَرَضُوهُمْ إِمْرَارُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ التَّأْوِيلَ أَصْلًا .

### [رَاتِبُ النَّاسِ]

فَإِذَا ، النَّاسُ [فِي الشَّرِيعَةِ] <sup>(١)</sup> عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ : صِنْفٌ لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أَصْلًا ، وَهُمُ الْمُخَطَابِيُّونَ ، الَّذِينَ هُمُ الْجُمَهُورُ [الْفَالِبُ] <sup>(٢)</sup> ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يُوجَدُ أَحَدٌ سَلِيمُ الْعَقْلِ يَعْرَى مِنْ هَذَا النُّوعِ مِنَ التَّضْمِيقِ .

وَصِنْفٌ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ [الْجَدَلِ] <sup>(٣)</sup> ، وَهُوَلَاءُ هُمُ الْجَدَلِيُّونَ ، بِالْطَّبْعِ فَقَطْ ، أَوْ بِالْطَّبْعِ وَالْعَادَةِ .

وَصِنْفٌ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ الْيَقِينِيِّ ، وَهُوَلَاءُ هُمُ الْبُرْهَانِيُّونَ ، بِالْطَّبْعِ وَالصَّنَاعَةِ ، أَغْنَى صِنَاعَةَ الْحِكْمَةِ .

وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَيْسَ يَشْتَرِي أَنْ يُصَرِّحَ بِهِ لَا هُوَ الْجَدَلُ ، فَضَلَّا عَنِ الْجُمَهُورِ ، وَمَتَى صُرُّحَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ لِمَنْ هُوَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ، وَبِخَاصَّةِ التَّأْوِيلَاتِ الْبُرْهَانِيَّةِ ، لِبَعْدِهَا عَنِ الْمَعَارِفِ الْمُشَتَّرَكَةِ ، أَفْضَى ذَلِكَ بِالْمُصَرِّحِ لَهُ وَالْمُصَرِّحِ <sup>(٤)</sup> إِلَى الْكُفْرِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَقْصُودَهُ إِبْطَالُ الظَّاهِرِ ، وَإِثْبَاتُ الْمُوْلَى ، فَإِذَا [بَطَلَ] <sup>(٥)</sup> الظَّاهِرُ / ٢٩٠ عِنْدَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ الْمُوْلَى عِنْدَهُ ، أَدَاءَ ذَلِكَ إِلَى الْكُفْرِ ، إِنْ كَانَ فِي أُصُولِ الشَّرِيعَةِ .

(١) سقطت من ١، م، ص.

(٢) سقطت من ١.

(٣) فِي ا : وَهُوَلَاءُ الْجَدَلِ .

(٤) فِي ب : « بِالْمُصَرِّحِ بِهِ وَالْمُصَرِّحِ لَهُ » .

(٥) فِي اعْدَاب : ابْطَل .

فَالتأویلاتُ لَيْسَ يُتَبَعِّى أَنْ يُصَرَّحَ بِهَا لِلْجَمِيعِ، وَلَا [أَنْ] <sup>(١)</sup> تُثَبَّتَ فِي الْكُتُبِ الْخَطَابِيَّةِ أَوِ الْجَدَلِيَّةِ ، أَغْنِى الْكُتُبَ الَّتِي الْأَقَاوِيلُ الْمَوْضُوعَةُ فِيهَا مِنْ هَذَيْنِ [الْجِنْسَيْنِ] <sup>(٢)</sup> ، كَمَا صَنَعَ ذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ .

وَلِهَذَا الْجِنْسِ [الْأَ] يَجِبُ أَنْ يُصَرَّحَ [بِهَا] <sup>(٣)</sup> ، وَيُقَالُ فِي الظَّاهِرِ الَّذِي الْإِشْكَالُ فِي كَوْنِهِ ظَاهِرًا بِنَفْسِهِ لِلْجَمِيعِ ، وَكَوْنِ مَعْرِفَةِ تَأوِيلِهِ غَيْرُ مُمْكِنٍ فِيهِمْ ، إِنَّهُ مُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَإِنَّ الْوَقْفَ يَجِبُ هُنَّا فِي قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ] <sup>(٤)</sup> : (وَمَا يَعْلَمُ تَأوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) <sup>(٥)</sup> . وَيُسْتَشِلُّ هَذَا يَأْتِي الْجَوَابُ [أَيْضًا] <sup>(٦)</sup> فِي السُّؤَالِ عَنِ الْأُمُورِ الْغَامِضَةِ الَّتِي لَا سَبِيلٌ لِلْجَمِيعِ إِلَى فَهْمِهَا ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ، قُلِّ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّيِّ ، وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) <sup>(٧)</sup> .

وَأَمَّا الْمُصَرَّحُ بِهِذِهِ التَّأوِيلَاتِ لِغَيْرِ أَهْلِهَا فَكَافِرٌ ، لِمَكَانِ دُعَائِهِ [لِلنَّاسِ] <sup>(٨)</sup> إِلَى الْكُفَّارِ ، وَهُوَ [ضِيدٌ] <sup>(٩)</sup> [دَغْرَةٌ] <sup>(١٠)</sup> الشَّارِعُ ، وَبِخَاصَّةٍ مَتَّى كَانَتْ تَأوِيلَاتٌ فَاسِدَةٌ ، فِي أُصُولِ الشَّرِيعَةِ ، كَمَا عَرَضَ ذَلِكَ لِقَوْمٍ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا ، فَإِنَّا قَدْ [شَاهَدْنَا] <sup>(١١)</sup> مِنْهُمْ أَقْوَامًا ظَنُّوا أَنَّهُمْ تَفْلِسُوا ، وَأَنَّهُمْ قَدْ أَذْرَكُوا بِحِكْمَتِهِمُ الْعَجِيْبَةَ أَشْيَاءَ مُخَالِفَةً لِلشَّرِيعَةِ مِنْ جَمِيعِ

(١) سقطت من ١، م، ص.

(٢) في ب : السنفرين

(٣) العبارة فيها عذاب : « وَهَذَا يَجِبُ أَنْ يُصَرَّحَ وَيُقَالُ ... » .

(٤) في ب : تعالى .

(٥) آل عمران (٤) : ٧ .

(٦) سقطت من ١، م، ص.

(٧) الإسراء (١٧) : ٨٥ .

(٨) في ب : الناس .

(٩) في ١، م : صد ، بالصاد المهملة .

(١٠) فيها عذاب : دعوى .

(١١) فيها عذاب : شهدنا .

الوجوه ، أعني لا تقبل تأويلاً ، وأن الواجب هو التفسير بهدوء الأشياء للجمهور ، فصاروا يتضري بهم للجمهور بذلك الاعتقادات الفاسدة سبباً لهلاك الجمهور ، وهلاكهم ٣٠٪ في الدنيا والآخرة .

ومثال مقصوده هؤلاء مع مقصود الشارع مثال من قصصه إلى طبيب ماهر ، قصد [إلى] [١] حفظ صحة جميع الناس وإذالة الأمراض عنهم ، بيان وضع لهم أقواباً مشتركة التصديق في وجوب اشتعمال الأشياء التي تحفظ صحتهم وتزيل أمراضهم ، وتجنب أضرارها ، إذ لم يمكنته فيهم أن يصير جميعهم أطباء ، لأن الذي يعلم الأشياء الحافظة للصحة والمزيلة للمرض ، بالطرق البرهانية ، هو الطبيب ، [فتتصدى] [٢] هذا إلى الناس ، وقال لهم : إن هذه الطرق التي [وضعها] [٣] لكم هذا الطبيب ليثبت بحق ، وسرع في إبطالها ، حتى [بطلت] [٤] عندهم ، أو قال : إن لها تأويلاً ، فلم يفهموها ، ولا وقع لهم من قبلها تصديق في العمل . أفترى الناس الذين حالهم هذه الحال يفعلون شيئاً من الأشياء النافعة في [حفظ] [٥] الصحة ، وإذالة المرض ١٩٩ ، أو يقدر هذا المتصرّح لهم بإبطال ما كانوا يعتقدون فيها أن يستعملها معهم ، أعني حفظ الصحة ٢٩ ، لا .. بل ما يقدر هو [٦] على [اشتعمالها] [٧] معهم ، ولاهم يستعملونها ، فيشتملهم الهلاك .

(١) سقطت من ١ ، م ، ص .

(٢) ف ب : فهوى .

(٣) ف ١ ، ب ، م : وضع .

(٤) ف م ، ص : بطلت .

(٥) سقطت من ١ ، م ، ص .

(٦) ف ب : لا على .

(٧) ف ص : اشتغاله .

هذا إن صرَحَ لَهُمْ بِتَأْوِيلَاتِ صَحِيحَةٍ فِي تِلْكَ الْأَشْيَاءِ ، فَلِكُونِهِمْ  
لَا يَفْهَمُونَ ذَلِكَ [التَّأْوِيلَ] <sup>(١)</sup> ، فَضْلًا إِنْ صَرَحَ لَهُمْ بِتَأْوِيلَاتِ فَاسِدَةٍ ،  
[لِأَنَّهُمْ] <sup>(٢)</sup> يَوْلُونَ بِهِمُ الْأَمْرَ [إِلَى] <sup>(٣)</sup> أَنْ لَا يَرَوْا أَنَّ هَذَا [صِحَّةٌ يَجِبُ  
أَنْ تُخْفَظُ] ، وَلَا مَرْضًا يَجِبُ أَنْ يُزَالَ ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَرَوْا أَنَّ هَذَا [هُنَّا] <sup>(٤)</sup>  
أَشْيَاءٌ تَخْفَظُ الصِّحَّةَ وَتُزَيلُ الْمَرَضَ .

وَهَذِهِ هِيَ حَالٌ مَنْ يُصَرِّحُ ٣١ / بِالْتَّأْوِيلِ لِلْجُمُهُورِ ، وَلِمَنْ لَيْسَ هُوَ  
بِأَهْلٍ لَهُ مَعَ الشَّرْعِ ، وَلِلَّذِكَ هُوَ مُفْسِدٌ لَهُ ، وَصَادٌ عَنْهُ ، وَالصَّادُ عَنْ  
الشَّرْعِ كَافِرٌ .

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا التَّمثِيلُ يَقِينِيًّا ، وَلَيْسَ يُشْغِرِيُّ ، كَمَا لِقَائِلٍ أَنْ  
يَقُولَ ، لِأَنَّهُ صَحِيحُ التَّنَاسُبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ نِسْبَةَ الطَّبِيبِ إِلَى صِحَّةِ الْأَبْدَانِ  
نِسْبَةُ الشَّارِعِ إِلَى صِحَّةِ الْأَنْفُسِ ، أَغْنِي [أَنْ] <sup>(٥)</sup> الطَّبِيبُ هُوَ الَّذِي  
يَطْلُبُ أَنْ يَخْفَظَ صِحَّةَ الْأَبْدَانِ ، إِذَا وُجِدَتْ ، وَيَسْتَرِدُهَا إِذَا [ذَهَبَتْ] <sup>(٦)</sup>  
وَالشَّارِعُ هُوَ الَّذِي يَسْتَغْشِي هَذَا فِي صِحَّةِ الْأَنْفُسِ .

وَهَذِهِ الصِّحَّةُ هِيَ الْمُسَاهَةُ [بِالْتَّقْوَى] <sup>(٧)</sup> ، وَقَدْ صَرَحَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ  
بِطَلَبِهَا بِالْأَفْعَالِ الشَّرِيعَةِ فِي غَيْرِ مَا آتَيَهُ ، فَقَالَ تَعَالَى : (كُتِبَ عَلَيْكُمْ  
الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ) <sup>(٨)</sup> ، وَقَالَ تَعَالَى ،

(١) فَصَ : التَّأْوِيلُ .

(٢) فَرِبَ : لَأَنَّهُ .

(٣) سقطت من ١ ، م ، ص .

(٤) سقطت من ١ .

(٥) سقطت من ١ .

(٦) فِيهَا عِدَابٌ : خَدْمَتْ .

(٧) سقطت من ١ . وَهِيَ فِي م ، ص : تَقْوَى .

(٨) الْبَقْرَةَ (٢) ١٨٢ .

(لَنْ يَكُنَ اللَّهُ لِحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ، وَلَكِنْ بِنَالَهُ النُّقُوهُ مِنْكُمْ) <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) <sup>(٢)</sup> ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَىِ .

فَالشَّارِعُ إِنَّمَا يَعْلَمُ بِالْعِلْمِ الشَّرِيعِ [وَالْعَمَلِ] <sup>(٣)</sup> الشَّرِيعُ هَذِهِ الصَّحَّةُ ، وَهَذِهِ الصَّحَّةُ هِيَ الَّتِي تَرَكَبُ عَلَيْهَا السُّعَادَةُ الْأُخْرَوِيَّةُ ، وَعَلَى خِلْدَهَا الشَّقَاءُ الْأُخْرَوِيُّ .

فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ تُثْبِتَ التَّأْوِيلَاتُ الصَّحِيحَةُ فِي الْكُتُبِ الْجَمْهُورِيَّةِ ، فَضَلَّاً عَنِ الْفَاسِدَةِ ، وَالْتَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ هِيَ الْأَمَانَةُ الَّتِي ٢٣٢ حَمَلَهَا الْإِنْسَانُ [فَحَمَلَهَا] <sup>(٤)</sup> ، وَأَشْفَقَ مِنْهَا جَمِيعُ الْمَوْجُودَاتِ ، أَغْنَى الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ) الآيَةُ <sup>(٥)</sup> .

### [الفِرَقُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَالتَّأْوِيلُ]

وَمِنْ قِبَلِ التَّأْوِيلَاتِ ، وَالظُّنُنِ بِإِنَّهَا يَجِبُ أَنْ يُصَرَّحَ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ [لِلْجَمِيعِ] <sup>(٦)</sup> ، نَشَأَتْ فِرَقُ الْإِسْلَامِ ، حَتَّىٰ كَفَرَ بِعَصْبُهُمْ بَعْضًا ، وَبَدَعَ

(١) الحج (٢٢) : ٢٧ .

(٢) العنكبوت (٢٩) : ٤٠ .

(٣) فِيمَا عَذَابٌ : أَوِ الْعَمَلِ .

(٤) فِيمَا عَذَابٌ : فَلَبِيَ أَنْ يَحْمِلُهَا .

(٥) الأحزاب (٣٣) : ٧٢ . وَجَمِيلَةُ الْآيَةِ : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَا أَنْ يَحْمِلُنَّهَا ، وَأَشْفَقْنَا مِنْهَا ، وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ، إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) .

(٦) سقطت من ١ ، م ، ص .

بعضهم بعضاً ، وبخاصة الفاسدة منها .

[فَأَوْلَتْ] <sup>(١)</sup> الْمُقْتَرِنَةُ آيَاتٍ كَثِيرَةً ، وَأَحَادِيثَ كَثِيرَةً ، وَصَرَحُوا بِتَأْوِيلِهِمْ لِلْجَمِيعِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ ، وَإِنْ [كَانَتْ] <sup>(٢)</sup> أَقْلَى تَأْوِيلِهِمْ لِلْجَمِيعِ ، فَأَوْقَعُوا النَّاسَ مِنْ قِبَلِ ذَلِكَ فِي شَنَآنٍ<sup>(٣)</sup> وَتَبَاغِضٍ وَحُرُوبٍ ، وَمَزَقُوا الشَّرْعَ ، وَفَرَقُوا النَّاسَ كُلُّ التَّفْرِيقِ .

وَزَادَ إِلَى هَذَا كُلُّهُ أَنَّ طُرُقَهُمُ الَّتِي سَلَكُوهَا فِي إِثْبَاتِ تَأْوِيلِهِمْ لَيَسُوا فِيهَا [لَا]<sup>(٤)</sup> مَعَ الْجَمِيعِ وَلَا مَعَ الْخَوَاصِ ، [أَمَّا مَعَ الْجَمِيعِ فَلِكَوْنِهَا أَغْمَضُ مِنَ الطُّرُقِ الْمُشَرِّكَةِ لِلْأَكْثَرِ ، وَأَمَّا مَعَ الْخَوَاصِ] <sup>(٥)</sup> فَلِكَوْنِهَا إِذَا تُؤْمِنَتْ [وُجِدَتْ] <sup>(٦)</sup> نَاقِصَةً عَنْ شَرَائِطِ الْبُرْهَانِ . وَذَلِكَ يَقِفُ عَلَيْهِ ، بِأَدَنَى تَأْمِلٍ ، مَنْ عَرَفَ شَرَائِطَ الْبُرْهَانِ .

بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْوُلِ الَّتِي بَنَتْ عَلَيْهَا الْأَشْعَرِيَّةُ مَعَارِفَهَا هِيَ مُوْفَسْطَاتِيَّةُ ، فَلِهَا تَجْحِدُ كَثِيرًا مِنَ الضرُورِيَّاتِ ، مِثْلِ ثُبُوتِ الْأَغْرَاضِ ، وَتَأْثِيرِ الْأَشْيَاءِ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، وَوُجُودِ الْأَسْبَابِ الضرُورِيَّةِ لِلْمُسَبِّبَاتِ<sup>(٧)</sup> ، وَالصُّورِ الْجَوَهِرِيَّةِ ، وَالْوَسَائِطِ ، وَلَقَدْ [بَلَغَ] <sup>(٨)</sup> تَعْدُى نُظَارِهِمْ ، فِي هَذَا الْمَعْنَى ، عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، أَنْ فِرْقَةً مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ كَفَرَتْ مِنْ لَيْسَ

(١) فِي بِ : فَنَأَوْلَتْ .

(٢) فِي عَدَا بِ : كَانُوا .

(٣) أَلَى عَدَاوَةِ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ أَ .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ أَ ، م ، ص .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ أَ ، م .

(٧) راجع في إنكار النزال ارتباط الأسباب بالأسباب على سهل الفعل ، وحديثه الذي يعني فيه فعل النار للحرق على سبيل المقدمة ، وكذلك فعل الثلج للبرودة ، والسيف للقطع : (تهافت الفلسفه) ص ٢٤ وما بعدها .

(٨) سَقَطَتْ مِنْ أَ ، م .

يُعْرَفُ وُجُودُ الْبَارِي [سُبْحَانَهُ] <sup>[١٤]</sup> بِالطُّرُقِ الَّتِي وَضَعَهَا / لِمَعْرِفَتِهِ فِي  
كُلِّهِمْ ، وَهُمُ الْكَافِرُونَ وَالظَّالِمُونَ بِالْحَقِيقَةِ .

وَمِنْ [هُنَا] <sup>(٢)</sup> اخْتَلَفُوا ، فَقَالَ قَوْمٌ : أَوْلُ الْوَاجِبَاتِ النَّظَرُ . وَقَالَ قَوْمٌ : الْأَيْمَانُ ، أَغْنَى مِنْ قَبْلِ أَنْهُمْ لَمْ يَعْرُفُوا أَيْ الطُّرُقِ هِيَ الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ لِلْجَمِيعِ ، الَّتِي دَعَى الشَّرْعُ مِنْ أَبْوَابِهَا جَمِيعَ النَّاسِ ، وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ طَرِيقٌ وَاحِدٌ ، فَأَخْطَلُوا مَهْمِذَ الشَّارِعِ ، وَضَلُّوا وَأَضَلُّوا .

[ طُرُقُ التَّعْلِيمِ الشَّرْعِيَّةِ ]

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْطُّرُقُ الَّتِي [سَلَكْنَاها] <sup>(٣)</sup> الْأَشْعَرِيَّةُ وَلَا  
غَيْرُهُمْ ، مِنْ أَهْلِ النَّظرِ ، هِيَ الْطُّرُقُ الْمُشَتَّرَكَةُ [الَّتِي] <sup>(٤)</sup> قَصَدَ الشَّارِعُ  
[تَعْلِيمَ] <sup>(٥)</sup> الْجُمُهُورُ بِهَا ، وَهِيَ الَّتِي لَا يُمْكِنُ تَعْلِيمُهُمْ بِغَيْرِهَا ، فَإِنِّي  
الْطُّرُقُ هِيَ هَذِهِ الْطُّرُقُ فِي شَرِيعَتِنَا هَذِهِ ٤٩

**فَقُلْنَا :** هِيَ الظُّرُقُ الَّتِي ثَبَّتَتْ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، فَقَطْ .

فَإِنْ كَانَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ ، إِذَا تُوْمَلَ ، وُجِدَتْ فِيهِ الْطُرُقُ الْثَلَاثُ  
الْمَوْجُودَةُ لِجَمِيعِ النَّاسِ ، وَ [هَذِهِ هِيَ] [٧) الْطُرُقُ الْمُشَرَّكَةُ لِتَعْلِيمِ  
أَكْثَرِ النَّاسِ ، وَالْخَاصَّةُ ، وَإِذَا تُوْمَلَ الْأَمْرُ فِيهَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ يُلْفَى طُرُقُ  
مُشَرَّكَةً لِتَعْلِيمِ الْجُمُهُورِ أَفْضَلَ مِنَ الْطُرُقِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ ، فَمَنْ حَرَفَهَا

(١) سقطت من ا، م، ص.

۲) فیل : ها جنما

(٣) فیما عدای سلکیا

الله عز وجل (۶)

٢) فلاديمير لشتسن

وَالْمُؤْمِنُونَ (٢)

بِتَأْوِيلٍ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا بِنَفْسِهِ ، أَوْ أَظْهَرَ مِنْهَا لِلْجَمِيعِ ، وَذَلِكَ شَيْءٌ غَيْرُ  
مَوْجُودٍ ، فَقَدْ أَبْطَلَ حِكْمَتَهَا ، وَأَبْطَلَ فِعْلَهَا الْمَقْصُودَ [فِي [١١] إِفَادَةِ  
السُّعَادَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ جِدًّا مِنْ حَالِ الصَّدِيرِ الْأُولِيِّ ، وَحَالٍ مِنْ  
أَنَّهُ يَعْدُهُمْ ، فَإِنَّ الصَّدِيرَ الْأُولَى إِنَّمَا صَارَ إِلَى الْفَضْلِيَّةِ الْكَامِلَةِ وَالْتَّقْوَى  
بِإِسْتِغْمَالٍ ٣٤ / هَذِهِ الْأَقَوِيلُ دُونَ تَأْوِيلَاتٍ فِيهَا ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ وَقَدَ  
عَلَى تَأْوِيلٍ ، لَمْ يَرَ [أَنْ] [٢٢] يُصَرِّحَ بِهِ .

وَآمَّا مَنْ أَنَّهُ يَعْدُهُمْ ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا اسْتَعْمَلُوا التَّأْوِيلَ قَلَّ تَقْوَاهُمْ ، وَكَثُرَ  
الْخِلَافُهُمْ ، وَارْتَفَعَتْ [٢٣] مَحْبَبُهُمْ ، وَتَفَرَّقُوا فِرَقًا .

فَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ هَذِهِ الْبِدْعَةَ عَنِ الشَّرِيعَةِ ، أَنْ يَعْمَدَ  
إِلَى الْكِتَابِ الْعَزِيزِ . فَيَلْتَقِطُ مِنْهُ الْأَسْتِدْلَالَاتِ الْمَوْجُودَةَ فِي شَيْءٍ شَيْءٌ  
مِمَّا كُلُّفْنَا اعْتِقادَهُ ، وَيَجْتَهِدَ فِي نَظَرِهِ [إِلَى ظَاهِرِهَا] [٤٤] مَا أُمْكِنَهُ مِنْ  
غَيْرِ أَنْ يَتَأَوَّلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، إِلَّا إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ ظَاهِرًا بِنَفْسِهِ ، أَغْنَى  
ظُهُورًا مُشْتَرِكًا لِلْجَمِيعِ .

فَإِنَّ الْأَقَوِيلَ الْمَوْضِوعَةَ فِي الشَّرْعِ لِتَعْلِيمِ النَّاسِ ، إِذَا تُوْمِلتُ ،  
يُشَبِّهُ أَنْ يَبْلُغَ مِنْ نُصُرَتِهَا إِلَى حَدٍ لَا يَخْرُجُ عَنْ [ظَاهِرِهَا] [٤٥] مَا هُوَ  
مِنْهَا لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبُرْهَانِ ، وَهَذِهِ الْخَاصَّةُ  
لَيَسَّرَتْ ثُوَجَدُ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأَقَوِيلِ ، فَإِنَّ الْأَقَوِيلَ الشَّرِيعَةَ الْمُصَرِّحَ بِهَا فِي  
الْكِتَابِ الْعَزِيزِ لِلْجَمِيعِ لَهَا ثَلَاثُ خَوَاضِعٌ ، دَلَّتْ عَلَى الْإِعْجَازِ .

(١) سقطت من ص .

(٢) فِي ا ، م : آفه .

(٣) أَى انتَهَى وَدَهَتْ .

(٤) فِي ب : ظاهرا .

(٥) فِي عِدَاب : ظاهر .

[إِخْدَاهَا]<sup>(١)</sup> : أَنَّهُ لَا يُوجَدُ أَتْمُ إِقْنَاعًا وَتَضْرِيقًا لِلْجَمِيعِ مِنْهَا .

وَالثَّانِيَةُ : أَنَّهَا تَقْبِلُ النُّصْرَةَ بَطْبَعِهَا ، إِلَى أَنْ تَنْتَهِي إِلَى حَدٌّ لَا يَقْفَ

عَلَى التَّأْوِيلِ فِيهَا ، إِنْ كَانَتْ مِعًا [فِيهَا]<sup>(٢)</sup> تَأْوِيلٌ ، إِلَّا أَهْلُ الْبَرَهَانِ .

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّهَا تَنْتَضَمُ التَّنْبِيَةَ لِأَهْلِ الْحَقِّ عَلَى التَّأْوِيلِ الْحَقِّ .

وَهَذَا لَيْسَ يُوجَدُ لَا فِي ٣٥/مَذَهَبِ الْأَشْعَرِيَّةِ ، وَلَا فِي مَذَاهِبِ الْمُعْتَزِلَةِ ،  
أَضْنَى أَنْ [تَأْوِيلَاتِهِمْ]<sup>(٣)</sup> لَا تَقْبِلُ النُّصْرَةَ ، وَلَا [تَنْتَضَمُ]<sup>(٤)</sup> التَّنْبِيَةَ  
عَلَى الْحَقِّ ، وَلَا [هِيَ]<sup>(٥)</sup> حَقٌّ ، وَ [لِذَلِكَ]<sup>(٦)</sup> كَثُرَتُ الْبِدَعُ .

### [خَاتِمَةٌ]

وَبِرُودَنَا لَوْ تَرَغَبَنَا لِهَذَا الْمَقْصِدِ ، وَقَدَرْنَا عَلَيْهِ ، وَكَانَ أَنْسَاً<sup>(٧)</sup> اللَّهِ  
فِي الْعُمْرِ ، فَسَتُشْتَتِ فِيهِ قَدْرَ مَا [تَبَيَّنَ]<sup>(٨)</sup> لَنَا مِنْهُ ، فَعَسَى أَنْ يَكُونَ  
ذَلِكَ مَبْدَأً لِمَنْ يَأْتِي بَعْدُ ، فَإِنَّ النَّفْسَ مِمَّا تَخَلَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةُ ، مِنَ  
الْأَهْوَاءِ الْفَاسِدَةِ ، وَالْأَعْقَادَاتِ الْمُحرَّفةِ ، فِي غَایَةِ الْحُرْنِ وَالْتَّالِمِ ،  
وَبِخَاصَّةٍ مَا عَرَضَ لَهَا مِنْ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ مَنْ يَنْتَسِبُ نَفْسَهُ إِلَى الْحِكْمَةِ ،  
فَإِنَّ [الْأَذِيَّةَ]<sup>(٩)</sup> مِنَ الصَّدِيقِ هِيَ [أَشَدُّ مِنَ الْأَذِيَّةِ]<sup>(١٠)</sup> مِنَ الْعَدُوِّ .

(١) فِي صِنْ : أَحْدَاهَا .

(٢) فِي صِنْ : فِيهِ .

(٣) فِي بِ : تَأْوِيلِهِمْ .

(٤) فِي بِ : يَنْتَضِمُ .

(٥) فِي بِ : هُوَ .

(٦) فِيهَا عَدَابٌ : وَهَذَا .

(٧) أَيْ أَخْرَى .

(٨) فِيهَا عَدَابٌ : يَسِيرٌ .

(٩) فِي بِ : الْأَذَايِّهِ ، وَهُوَ مُطْرَدٌ فِيهَا بَدْلًا مِنَ الْأَذِيَّةِ .

(١٠) فِي صِنْ : أَشَدُ أَذِيَّةً .

أغنى أنَّ الحِكْمَةَ هِيَ صَاحِبَةُ الشَّرِيعَةِ ، وَالْآخِتُ الرَّفِيعَةُ ، فَالْأَدِيَّةُ  
[مِنْ] [١) يُنْسَبُ إِلَيْهَا [هِيَ] [٢) أَشَدُ الْأَدِيَّةِ ، مَعَهَا [يَقْعُ] [٣) بَيْنَهُمَا  
مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَالْمُشَاجَرَةِ ، وَهُمَا الْمُضْطَجِيَّاتِ بِالظَّبْعِ ، الْمُتَحَابِيَّاتِ  
بِالْجَوْهَرِ وَالْغَرِيزَةِ .

وَقَدْ آذَاهَا أَيْضًا كَثِيرًا مِنَ الْأَصْدِيقَاءِ الْجَهَانِ ، مِنْ يَنْسُبُونَ أَنفُسَهُمْ  
إِلَيْهَا ، وَهِيَ الْفِرَقُ الْمَوْجُودَةُ فِيهَا .

وَاللَّهُ يُسَدِّدُ الْكُلُّ ، وَيُوَقِّنُ الْجَمِيعَ لِمَحْبِبِهِ ، وَيَجْمَعُ قُلُوبَهُمْ عَلَى  
تَقْوَاهُ ، وَيَرْفَعُ عَنْهُمُ الْبَغْضَ وَالشُّنَآنَ يَقْضِيهِ [وَرَحْمَتِهِ] [٤) .

وَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ كَثِيرًا مِنْ هَلْوِ الشَّرُورِ وَالْجَهَالَاتِ ، وَالْمَسَالِكِ الْمُضَلَّاتِ ،  
بِهَا الْأَمْرُ الْفَالِبُ ، وَطَرَقَ بِهَا كَثِيرًا مِنَ الْخَيْرَاتِ ، وَبِخَاصَّةٍ عَلَى  
الصَّنْفِ الَّذِينَ سَلَكُوا [٥) مَسْلَكَ] [٦) النُّظُرِ ، وَرَغَبُوا فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ ،  
وَذَلِكَ أَنَّهُ دَعَا الْجَمِهُورَ [إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ مِنْ] [٧) طَرِيقٍ وَسَطِّ . ارْتَفَعَ  
عَنْ حَضِيبِ الْمُقْلَدِيَّنَ ، وَانْسَطَعَ عَنْ تَشْغِيبِ الْمُتَكَلِّمِيَّنَ ، وَنَبَّهَ الْخَوَافِضَ  
عَلَى وُجُوبِ النُّظُرِ التَّامِ فِي أَصْلِ الشَّرِيعَةِ . [وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] [٨) .

(١) فِي مَا .

(٢) سقطت مِنْ أَمْ ، مِنْ .

(٣) فِي بِ : تَقْعِي .

(٤) فِي بِ ، مِنْ : وَرَحْمَتِهِ .

(٥) فِي أَ : سَلَكَ .

(٦) عِبَارَةُ أَ : « مِنْ مَعْرِفَةِ إِلَى طَرِيقِ وَسْطِ » . عِبَارَةُ بِ : « مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ ، سَبْحَانَهُ ، إِلَى طَرِيقِ وَسْطِ » . عِبَارَةُ مِ : مِنْ « مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ إِلَى طَرِيقِ وَسْطِ » .

(٧) سقطت مِنْ مِ : مِنْ . عِبَارَةُ بِ : « وَاللَّهِ الْمُرْقِ وَالْمَادِي بِنَفْسِهِ » .



ضميمة العلم الإلهي



## الْمَسَأَةُ

الَّتِي ذَكَرَهَا [الشِّيخُ] <sup>(١)</sup> أَبُو الْوَلِيدِ فِي فَصْلِ الْمَقَالِ  
[رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] <sup>(٢)</sup>

أَدَمَ اللَّهُ [عِزُّكُمْ] <sup>(٣)</sup> ، وَابْنَكُمْ ، وَحَجَبَ عَيْنَ النَّوَافِيرِ  
عَنْكُمْ ، لِمَا فَقَتُمْ ، بِجَوَادَةِ ذَهَنِكُمْ ، وَكَرِيمَ طَبَاعِكُمْ ، كَثِيرًا مِنْ يَتَعَاصِي  
هَذِهِ الْعُلُومَ <sup>(٤)</sup> .

وَانْتَهَى نَظَرُكُمُ السَّدِيدُ إِلَى أَنْ وَقَفْتُمْ عَلَى الشَّكُّ الْعَارِضِ فِي عِلْمِ  
الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ، مَعَ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِالْأَشْيَاءِ الْمُحْدَثَةِ [عَنْهُ] <sup>(٥)</sup> .

وَجَبَ عَلَيْنَا ، لِمَكَانِ الْحَقِّ ، وَلِمَكَانِ إِزَالَةِ هَذِهِ الشُّبُهَةِ عَنْكُمْ ، أَنْ  
نَحْلُ هَذَا الشَّكُّ بَعْدَ أَنْ نَقُولَ فِي تَقْرِيرِهِ ، فَإِنَّمَا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ الرِّبْطَ لَمْ  
يَقْدِرْ عَلَى الْحَلِّ .

(١) سقطت من ا.

(٢) سقطت من ب . والعشران في م ، ص : (شبيبة لمسألة العلم القديم التي ذكرها أبوالوليد في فصل المقال . رضي الله عنه ) .

(٣) ف ص : عزكم .

(٤) لم يذكر ابن رشد ، صراحة ، لمن وجه هذه الرسالة التي ضمنها رأيه في العلم القديم .. ولكن هناك احتمالاً كبيراً أن يكون خطابه هنا للسلطان « أبو يعقوب يوسف » ، لا لأنفاظ التعظيم في الخطاب فحسب ، ولكن لأن ابن رشد يتحدث عن تفوق المخاطب على كثير « من يتعاطي هذه العلوم » ، ونحن نجد المراكشي يحكى عن تلميذ ابن رشد « أبو بكر بن دود بن يحيى القرطبي قوله : « سمعت الحكم أبيا الوليد يقول غير مرة : لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب وجدته هو وأبو بكر بن طفيل ليس بهما غيرها » ثم يحكى كيف سأله السلطان عن رأى الفلسفه في السماء ، أقيمة هي أم حادثة ؟ وكيف تخرج ابن رشد من ذكر رأيه في ذلك ، ثم كيف اطمأن عندما سمع كلام السلطان في ذلك ، إذ « يجعل يتكلم على المسألة التي سألي عنها ، ويدرك ما قاله أرساطواليس وأفلاطون ويجمع الفلسفه ، ويورد مع ذلك احتجاج أهل الإسلام عليهم ؛ فرأيت منه غزارة حفظ لم أظنهما في أحد من المشتغلين بهذا الشأن المتفرغين له ... » الموجب في تلخيص أخبار المغرب . ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٥) سقطت من ص »

## [تَقْرِيرُ الشَّكٍ]

وَالشَّكُ يَلْزَمُ بِهِنَا :

إِنْ كَانَتْ هَذِهِ كُلُّهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، قَبْلَ أَنْ تَكُونَ ، فَهَلْ  
هِيَ فِي حَالٍ كَوْنِهَا فِي عِلْمِهِ ، كَمَا كَانَتْ فِيهِ قَبْلَ كَوْنِهَا ؟ .. أَمْ هِيَ فِي  
عِلْمِهِ ، فِي حَالٍ وُجُودِهَا ، عَلَى غَيْرِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ ؟  
(فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ فِي حَالٍ وُجُودِهَا عَلَى غَيْرِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ  
فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ) <sup>(١)</sup> لَزِمٌ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ مُتَغَيِّرًا ، وَأَنْ يَكُونَ  
إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ <sup>(٢)</sup> قَدْ حَدَثَ هُنَالِكَ عِلْمٌ زَائِدٌ ، وَذَلِكَ  
مُسْتَحِيلٌ عَلَى الْعِلْمِ الْقَدِيمِ .

وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْعِلْمَ بِهَا وَاحِدٌ فِي الْحَالَتَيْنِ ، قَبْلَ ، فَهَلْ هِيَ فِي  
نَفْسِهَا ، أَعْنَى الْمَوْجُودَاتِ الْحَادِثَةِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ ، كَمَا هِيَ حِينَ <sup>(٣)</sup> وُجِدَتْ ؟  
فَسَيَحِبُّ أَنْ يُقَالَ : لَيَسْتَ فِي نَفْسِهَا قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ كَمَا هِيَ حِينَ <sup>(٤)</sup>  
وُجِدَتْ ، وَإِلَّا كَانَ الْمَوْجُودُ وَالْمَعْذُومُ [وَاحِدًا] <sup>(٥)</sup> .

فَإِذَا سَلَمَ الْخَضْمُ هَذَا ، قَبْلَ لَهُ : أَفَلَيْسَ الْعِلْمُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ مَعْرِفَةُ  
الْوُجُودِ عَلَى مَا هُوَ <sup>١٧٧ / عَلَيْهِ</sup>

فَإِذَا قَالَ : نَعَمْ .. قَبْلَ : فَيَحِبُّ عَلَى هَذَا إِذَا اخْتَلَفَ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ

(١) سقطت من ا.

(٢) راجع منصب ابن رشد في « الوجود والعدم » ويعناها والعلقة بينهما في (تهاافت الفلاسفة) ص ٢٢ .

(٣) فِي بِ : ما وُجِدَتْ .

(٤) فِي بِ : ما وُجِدَتْ .

(٥) فِي صِ : وَاحِدٌ .

أن يكون العلم به يختلف ، وإن فقد علم على [غيره]<sup>(١)</sup> ما هو عليه .  
فإذا ، يحب أحد أمرئين : إما أن يختلف العلم في نفسه ، أو تكون  
الحاديَّاتُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لَهُ . وسيلاً للأمرئين من تشحيل عليه ، سُبْحَانَهُ .

ويُوكِدُ هَذَا الشَّكُّ مَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِ الْإِنْسَانِ ، أَغْنَى مِنْ تَعْلُقِ عِلْمِهِ  
بِالْأَشْيَاءِ الْمَعْدُومَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ ، وَتَعْلُقِ عِلْمِهِ بِهَا إِذَا وُجِدَتْ ،  
فَإِنَّهُ مِنَ الْبَيْنِ [بِنَفْسِهِ]<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْعِلْمَيْنِ مُتَفَاَيِّرَانِ ، وَإِلَّا كَانَ جَاهِلًا بِوُجُودِهَا  
فِي الْوَقْتِ الَّذِي وُجِدَتْ فِيهِ .

ولَيْسَ يُنْجِي مِنْ هَذَا مَا جَرَّتْ بِهِ عَادَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجَوَابِ عَنْ  
هَذَا ، بِأَنَّهُ ، تَعَالَى ، يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ كَوْنِهَا عَلَى مَا تَكُونُ عَلَيْهِ فِي حِينِ .  
كَوْنِهَا ، مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصُّفَاتِ الْمُخْصَّةِ [بِمَوْجُود]<sup>(٣)</sup>  
مَوْجُودٍ .

فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ : فَإِذَا وُجِدَتْ ، فَهَلْ حَدَثَ هَذَا تَغْيِيرٌ ؟ أَوْ لَمْ يَحْدُثْ ...<sup>٤٩</sup>  
وَهُوَ خُروجُ الشَّيْءِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ؟

فَإِنْ قَالُوا : لَمْ يَحْدُثْ ، فَقَدْ كَانُوا ، وَإِنْ قَالُوا : حَدَثَ هَذَا  
تَغْيِيرٌ ، قِيلَ لَهُمْ : فَهَلْ حَلُوثٌ هَذَا [التَّغْيِير]<sup>(٤)</sup> مَعْلُومٌ لِلْعُلَمَاءِ الْقَدِيمِ ؟  
أَمْ لَا ... فَيَلْزَمُ الشَّكُّ الْمُتَقَدِّمُ .

وَبِالْجُمْلَةِ .. فَيَعْسُرُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ ، قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ ،  
وَالْعِلْمُ بِهِ بَعْدَ أَنْ وُجِدَ ، عِلْمٌ وَاحِدٌ يَعْيَّنهُ .

(١) فِي أَنْ : غيرها .

(٢) فِي أَنْ : في نفسه .

(٣) فِي صَرْفٍ : موجود .

(٤) فِي هَادِبٍ : التَّغْيِير .

فهذا هو تقرير [هذا]<sup>(١)</sup> الشك، على أبلغ ما يمكن أن يقرر بعد ١٧٨٠/ على ما فاوضناكم فيه.

### [ حل الشك ]

وحل هذا الشك يستدعي كلاماً طويلاً.. إلا أنا ما هنا [نقصد]<sup>(٢)</sup> لشكتة<sup>(٣)</sup> التي بها ينزل.

وقد رأى أبو حامد حل هذا الشك في كتابه المؤسوم بالتهافت، بشيء ليس فيه مقتضى<sup>(٤)</sup>، وذلك أنه قال قوله معناه هذا : وهو أنه زعم أن العلم والمعلوم من المضاف ، وأنه قد يتغير أحد المضافين ، ولا يتغير المضاف الآخر في نفسه ، كذلك يشيء أن يتعرض للأشياء في علم الله ، سبحانه ، أعني أن تتغير في أنفسها ، ولا يتغير علمه ، سبحانه [بها]<sup>(٥)</sup>.

ومثال ذلك في المضاف : أنه قد تكون الأسطوانة الواحدة يمنة زيد، ثم تعود يسرقة ، وزيد بعد لم يتغير في نفسه .

(١) سقطت من من.

(٢) فـ ١ : يقصد.

(٣) أصل الشكتة : النقطة السوداء في اللون الأبيض ، أو العكس ، أو شبه ذلك ، وهي هنا مستخدمة في الجاز ، ومنها المسألة التالية الناتجة من إعمال دقيق الفكر .

(٤) في أساس البلاغة للزمخشري : فلان لنا مقتضى ، وشاهد مقتضى ، وشهاد مقتضى ، وفي (لسان العرب) : المقتضى هو الشاهد العدل ، أما المقتضى فهو الرافع رأسه .

(٥) سقطت من ا.

وَكَيْنَسِ يَصَادِقُ . . فَلَمَّا أَضَافَهُ قَدْ تَغَيَّرَتْ فِي نَفْسِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَضَافَةَ الَّتِي كَانَتْ يَعْنِيَتْ قَدْ عَادَتْ يَسْرَةً ، وَإِنَّمَا الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ هُوَ مَوْضِعُ الْأَضَافَةِ ، أَغْنِيُ الْحَالِ لَهَا ، الَّذِي هُوَ زَيْدٌ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَكَانَ الْعِلْمُ هُوَ نَفْسُ الْأَضَافَةِ ، فَقَدْ<sup>(١)</sup> يَجِبُ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِنْدَ تَغَيُّرِ الْمَعْلُومِ ، كَمَا تَغَيَّرَ إِضَافَةُ الْأَسْطُوانَةِ إِلَى زَيْدٍ عِنْدَ تَغَيُّرِهَا ، وَذَلِكَ إِذَا [عَادَتْ]<sup>(٢)</sup> يَسْرَةً بَعْدَ أَنْ كَانَتْ يَعْنِيَتْ .

وَالَّذِي يَشَحُّ بِهِ هَذَا الشُّكُّ عِنْدَنَا [هُوَ]<sup>(٣)</sup> أَنْ يُعْرَفَ [أَنْ]<sup>(٤)</sup> الْحَالَ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ مَعَ الْمَوْجُودِ خِلَافُ الْحَالِ فِي الْعِلْمِ الْمُخْدَثِ مَعَ الْمَوْجُودِ ، وَذَلِكَ أَنَّ وُجُودَ الْمَوْجُودِ هُوَ عِلْمٌ ١٧٩ / وَسَبَبٌ لِيَعْلَمَنَا ، وَالْعِلْمُ الْقَدِيمُ هُوَ عِلْمٌ وَسَبَبٌ لِلْمَوْجُودِ .

فَلَوْ كَانَ إِذَا وُجِدَ الْمَوْجُودُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يُوجَدْ حَدَثَ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ عِلْمٌ زَائِدٌ ، كَمَا يَحْدُثُ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ الْمُخْدَثِ ، لِلَّزِيمَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ مَعْلُولاً لِلْمَوْجُودِ ، لَا عِلْمَ لَهُ .

فَإِذَا ، وَاجِبٌ أَنْ لَا يَحْدُثَ هُنَالِكَ تَغَيُّرٌ كَمَا يَحْدُثُ فِي الْعِلْمِ الْمُخْدَثِ وَإِنَّمَا أَتَى هَذَا الغَلطُ مِنْ قِيَاسِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ عَلَى الْعِلْمِ الْمُخْدَثِ ، وَهُوَ قِيَاسٌ الْغَائبِ عَلَى الشَّاهِدِ ، وَقَدْ عُرِفَ فَسَادُ هَذَا الْقِيَاسِ .

وَكَمَا أَنَّهُ لَا يَحْدُثُ فِي الْفَاعِلِ تَغَيُّرٌ عِنْدَ وُجُودِ مَفْعُولِهِ ، أَغْنِي تَغَيِّرًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَذَلِكَ لَا يَحْدُثُ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، شُبَّحَانَهُ ، [تَغَيُّرٌ]<sup>(٥)</sup> عِنْدَ حُدُوثِ مَعْلُومِهِ عَنْهُ .

(١) قَدْ : معناها هنا إِفَادَةُ التَّحْقِيقِ .

(٢) فِي صِ : عَادِلٌ .

(٣) فِي ا ، م : فَهُوَ .

(٤) بِغَيرِ مَوْجُودَةِ بِالْأَصْلِ .

(٥) فِي ا : تَغَيِّرًا .

فَإِذَا ، قَدْ انْحَلَ الشَّكُّ ، وَلَمْ يَلْزَمَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْدُثْ هَنَالِكَ [تَغْيِيرٌ]<sup>(١)</sup> ، أَغْنَى فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، فَلَيْسَ يَعْلَمُ الْمَوْجُودَ فِي حِينٍ حَدُوثِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَّ أَنْ لَا يَعْلَمَهُ يَعْلَمُ مُخْدَثٌ ، [بَلْ]<sup>(٢)</sup> يَعْلَمُ قَدِيمٌ ، لِأَنَّ حَدُوثَ التَّغْيِيرِ فِي الْعِلْمِ عِنْدَ تَغْيِيرِ الْمَوْجُودِ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِي الْعِلْمِ الْمَغْلُولِ عَنِ الْمَوْجُودِ ، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُخْدَثُ .

فَإِذَا ، الْعِلْمُ الْقَدِيمُ إِنَّمَا يَسْتَعْلَمُ [بِالْمَوْجُودَاتِ]<sup>(٣)</sup> عَلَى صِفَةِ غَيْرِ الصُّفَةِ الَّتِي يَسْتَعْلَمُ بِهَا الْعِلْمُ الْمُخْدَثُ ، لَا أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعْلَمٌ أَضْلاً ، كَمَا حُكِيَّ عَنِ الْفَلَاسِفَةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ، لِمَوْضِعِهِ هَذَا الشَّكُّ ، أَنَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تُوَهِّمُ عَلَيْهِمْ<sup>(٤)</sup> ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ /الْجُزْئِيَّاتِ بِالْعِلْمِ الْمُخْدَثِ الَّذِي مِنْ شَرْطِهِ الْحَدُوثُ يَحْدُوثُهَا ، إِذْ كَانَ عِلْلَةً لَهَا ، لَا مَعْلُولاً عَنْهَا ، كَالْحَالِ فِي الْعِلْمِ الْمُخْدَثِ .

وَهَذَا هُوَ غَايَةُ التَّنْزِيهِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَرَفَ بِهِ ، فَلَمَّا قَدْ اضْطَرَّ الْبَرْهَانُ إِلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ ، لِأَنَّ صُدُورَهَا عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ عَالِمٌ ، لَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَقَطْ ، أَوْ مَوْجُودٌ بِصِفَةٍ كَذَا ، بَلْ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ عَالِمٌ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : (أَلَا يَعْلَمُ مِنْ خَلْقَنَ ، وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَيْرُ)<sup>(٥)</sup> وَقَدْ اضْطَرَّ الْبَرْهَانُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا يَعْلَمُ هُوَ عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ الْمُخْدَثِ ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ هَنَالِكَ لِلْمَوْجُودَاتِ عِلْمٌ آخَرُ لَا يُكَيْفُ ، وَهُوَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ ، سُبْحَانَهُ .

وَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنَّ الْمَشَائِينَ مِنَ الْحُكَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ الْعِلْمَ

(١) فِي ا : تَغْيِيرًا ،

(٢) فِي ا ، ب : إِلَّا .

(٣) فِيمَا عَادَ بِهِ بِالْمَوْجُودِ .

(٤) أَى كَاتِوْمَ الْفَرَازِي عَلَى الْفَلَاسِفَةِ فِي (تَهَامَتُ الْفَلَاسِفَةِ) . رَاجِعُ فِيهِ مِنْ ٣٥ وَمَا بَعْدَهَا .

(٥) الْمَلْك (٦٧) : ١٤ .

القديس لا يحيط بالجزئيات ، وهم يرون أنه تسبب [الإذنار] <sup>(١)</sup> في  
الساعات ، والوحى ، وغير ذلك من أنواع الإلهامات <sup>٤٩</sup>

فهذا ما ظهر لنا في وجه حل هذا الشك ، وهو أمر لا يزيد فيه ولا شك .

والله الموفق للصواب ، والمرشد للحق ، [بلا ارتياض] <sup>(٢)</sup> ، والسلام  
[عليكم] <sup>(٣)</sup> ورحمة الله [تعالى] <sup>(٤)</sup> وبركاته .

[والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمتاب] <sup>(٥)</sup>

[تمت المسألة المشار إليها . والله أعلم] <sup>(٦)</sup> .

(١) نفس : الإذنارات .

(٢) سقطت من ب ، م ، ص .

(٣) فيها عداب : عليي .

(٤) سقطت من ب ، م ، ص .

(٥) سقطت من ا ، ب ، م .

(٦) سقطت من ب ، م ، ص .



## كشاف

- ١ — المصطلحات .
- ٢ — المذاهب والفرق .
- ٣ — الأعلام .
- ٤ — الكتب .
- ٥ — الآيات القرآنية .
- ٦ — الأحاديث النبوية .
- ٧ — الأماكن .
- ٨ — المراجع .
- ٩ — الموضوعات .



## المصطلحات \*

- الأذهان ص : ٤٧ .
- أسباب التعلم ص : ٤٦ .
- أسباب الضرورية ص : ٦٣ .
- استحالة ص : ٥٠ .
- الاستخراج ص : ٢٣ .
- الاستنباط ص : ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ٤٥ .
- الأسود ص : ٣١ .
- أشباء ص : ٤٦ .
- اشراك الاسم ص : ٣٩ .
- أشعرى ص : ٥٢ .
- أشكال الأجرام السماوية ص : ٢٧ .
- أصناف الدلائل ص : ٤٥ .
- الأصول ص : ٧ ، ٤٧ ، ٤٥ ، ٧ ، ٦٣ ، ٤٧ .
- أصول الشرع ص : ٤٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٥٧ .
- أصول الفقه ص : ١٥ ، ٣٧ .
- الإضافة ص : ٧٥ .
- اضطراري ص : ٤٣ .
- الاعتبار ص : ٩ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٥٠ ، ٣٣ ، ٢٨ .
- الاعتقادات المحرقة ص : ٦٦ .
- الإعجاز ص : ٦٥ .
- الإعراب ص : ٧ .
- الأعراض ص : ٦٣ ، ٥٠ .
- الأعيان ص : ٤٧ .

- (١) آنفة ص : ٥٣ .
- آيدائهم ص : ٤٧ .
- أبعاد الأجرام السماوية ص : ٢٧ .
- آنم أنواع القياس ص : ٢٣ .
- آنم أنواع النظر ص : ٢٣ .
- آنم ص : ٤٤ .
- الاجتهاد ص : ٤٥ .
- أجزاء القياس ص : ٢٤ .
- الأجسام ص : ٤١ ، ٤٠ .
- الإجماع ص : ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٧ .
- الإجماع الظني ص : ٣٤ .
- الإجماع المستفيض ص : ٣٨ .
- الإجماع اليقيني ص : ٣٤ .
- احتال ص : ٣٧ .
- الأحكام ص : ٣٢ ، ٢٤ .
- الأحكام الشرعية ص : ٣٢ .
- الأحمر ص : ٣١ .
- أحوال المعاد ص : ٣٧ .
- الإخاء ص : ٨ .
- الاختصار ص : ٧ .
- الاختيار ص : ٣٧ ، ٤٤ .
- اختياري ص : ٤٣ .
- الإدافية ص : ٥ .
- الأدب (و : الأداب) ص : ٦ ، ٧ .
- الأدلة المشتركة ص : ٤٦ .

\* تكشف فهارس هذا الكتاب - على سفر سجهه - خصوصاً فهارس المصطلحات ، عن أهمية  
فن خلل المصطلحات التي استخدمها ابن رشد في هذا النص يستطيع الباحث أن يعمر أشياء كثيرة  
يتميز بها فكره في الفيزياء التي عرض لها في هذا الكتاب .

## (ب)

- الباطن ص : ٤٤ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ،  
٤٦ ، ٤٩ .  
بدعة ص : ٢٥ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٦٢ ،  
٦٥ ، ٦٦ .  
البرهان ص : ٨ ، ١٠ ، ٩ ، ١١ ،  
٢٣ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣١ ، ٢٧ ، ٢٤ ،  
٣٧ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٣ ،  
٤٦ ، ٥٧ ، ٥٥ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٦ .  
البرهانية ص : ٥٦ .  
بتحقيقها ص : ٣٦ .  
البعث (الرسالة) ص : ٣١ .  
البعث الجسدي ص : ٥٠ .  
البعث الروحي ص : ٥٠ .  
بيان بنفسه ص : ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٣ .

## (ت)

- التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ،  
٢٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ،  
٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .  
٤٥ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ .  
٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ،  
٦٥ ، ٦٦ .  
التاويلات البرهانية ص : ٥٨ .  
التأويل الحق ص : ٦٦ .  
التأويل الصحيح ص : ٦٢ .  
التاويلات الفاسدة ص : ٦٢ .  
التباعد ص : ٤٢ .  
التجوز ص : ٣٢ .  
تحقيق ص : ١٧ ، ١٦ ، ١٢ .  
التحقيق (ضد التقليل) ص : ٣٤ .  
التخييل ص : ٤٨ .  
التدكية ص : ١٤ ، ٢٦ .  
تذليل ص : ١٣ .  
التسمية ص : ٤٠ .

- أفضل أصناف الموجودات ص : ٥٣ .  
الأفعال الشرعية ص : ٦١ .  
الأقاويل البرهانية ص : ١٠ ، ٣١ ، ٥٥ .  
الأقاويل الجدلية (و : الأدلة الجدلية)  
ص : ١٠ ، ١١ ، ١١ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٣١ .  
الأقاويل الخطابية (و : الأدلة الخطابية)  
ص : ١٠ ، ١١ ، ١١ ، ٤٦ ، ٣١ ، ٥٨ .  
الأقاويل الشرعية ص : ٦٥ ، ٥٦ .  
الأقاويل الشعرية ص : ١٠ .  
الأقاويل المشتركة ص : ٦٠ .  
الأقاويل الوعظية ص : ١٠ .  
الأقبضة ص : ٢٤ .  
الآلة ص : ٢٦ ، ٢٤ .  
الإلهيات ص : ٧٧ ، ٦ .  
الإلزام ص : ٤١ .  
الإمام (أمير المؤمنين) ص : ٨٤٠ ،  
٧١ ، ٢١ .  
الإماماة ص : ٧ .  
الأمثال ص : ٤٧ ، ٤٦ .  
الإمكان في ذاته ص : ٥١ .  
الأمور العملية ص : ٤٤ .  
الأمور النظرية ص : ٤٤ .  
الأبياء ص : ٥١ .  
الإنذار ص : ٧٧ .  
أنفسها ص : ٥٦ .  
أنواع البراهين ص : ٢٤ .  
الأهواء الفاسدة ص : ٦٦ .  
الأوائل العقلية ص : ٤٥ .  
أوجب ص : ٢٣ .  
آية الاستواء ص : ٤٨ ، ٣٤ .  
الإيجاد ص : ٤٢ .  
لإيمان ص : ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٣٧ ،  
٦٤ .  
الإيمان بالظاهر ص : ٥١ .

البخري ص : ٤٠ .  
 البخريات ص : ١٠ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ١٠ .  
 . ٧٧ .  
 البسمية ص : ٤٩ .  
 الجمود ص : ١٠ ، ٦٠ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ١٠ .  
 . ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٧ .  
 الجمهورية ص : ٢٥ .  
 الجنس ص : ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٥ .  
 الجهة ص : ٤٨ ، ٢٢ .  
 الجواز ص : ١٠ ، ٩ .  
 الجور ص : ٥٣ .  
 الجوهر ص : ٥٠ ، ٧٧ .

## (ح)

حادثة ص : ٧٣ ، ٧١ .  
 المحافظ ص : ٤١ .  
 المحاكم ص : ٤٥ .  
 المحدث ص : ٤٢ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٨ .  
 حدوث العالم ص : ٤٠ .  
 حديث التزول ص : ٤٨ ، ٣٣ ، ١٥ .  
 الحركات ص : ٤١ .  
 حركة الفلك ص : ٤٣ .  
 الحساب ص : ٦ .  
 الحس (و : الحسى) ص : ٤٠ ، ١٠ .  
 . ٤٦ ، ٤٧ .  
 حشر الأجسام ص : ٣٧ .  
 حقائق البرهان ص : ١١ ، ٩ .  
 الحقائق اليقينية ص : ٨ .  
 الحق ص : ٢٨ ، ٤٠ ، ٣٤ ، ٣٢ .  
 . ٦٦ ، ٦١ ، ٦٧ .  
 حق المعرفة ص : ٢٩ .  
 الحقيقة ص : ٣٨ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٦٤ .  
 الحكمة ص : ٢٨ ، ٩ ، ٨ ، ٦٥ .  
 . ٣١ ، ٥٩ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٣١ ، ٢٩ .  
 حكيم ص : ٧١ ، ٥ .

التشبيه ص : ٤٨ ، ١٥ .  
 التصديق ص : ٣١ ، ٣٠ ، ١١ ، ١٠ .  
 . ٤٨ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٣ ، ٣٧ .  
 . ٦٦ ، ٦٠ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ .  
 التصفح ص : ٤٢ ، ٣٣ ، ٩ .  
 التصنيف ص : ٧ .  
 التصور ص : ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ .  
 التعريف ص : ٣٩ ، ١٥ .  
 التغير ص : ٣٩ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ .  
 التفاسير ص : ٦ .  
 تفاصيل ص : ٥٧ .  
 التفقه ص : ٢٤ .  
 التفلسف ص : ٥٩ .  
 التوفيق بين الحكمة والشريعة ص : ٥ .  
 التقليل ص : ٣٤ .  
 التقوى ص : ٦٥ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٥٥ .  
 التقييد ص : ٧ .  
 التكفير ص : ٤٠ ، ٣٧ ، ٣٦ .  
 التكليف ص : ٤٤ .  
 التكون ص : ٧٢ ، ٤٠ .  
 التمثيل ص : ٦١ ، ٢٧ .  
 التناسب ص : ٦١ .  
 التنزية ص : ٧٦ ، ١٥ .  
 التهذيب ص : ٧ .  
 التواتر ص : ٣٥ .  
 التوزع ص : ٣٠ .

## (ج)

البخادر ص : ٥٦ ، ٤٥ .  
 جبلة ص : ٣٠ .  
 جحد الوجود ص : ٥١ .  
 البخل ص : ٤٦ ، ١١ ، ١٠ .  
 البخل ص : ٥٨ .  
 البخلية ص : ٥٦ .  
 البخراة الحسى ص : ٥٠ .

حواس ص : ٧ .  
الحياة الفكرية ص : ٢٨ .

## (ر)

- الرؤيا الصادقة ص : ٣٩ .
- الرواية ص : ٧ .
- الروح ص : ٥٩ ، ٤٧ .
- روحي ص : ٨ .
- الرياضيات ص : ٢٧ .

## (خ)

- الخارج ص : ٤٧ .
- خاص ص : ٣٨ .
- الخطابة ص : ٢٤ .
- الخطابية ص : ٥٦ .
- الخطابيون ص : ٥٨ .
- الخطيب ص : ٢٤ .
- الخلق ص : ٢٣ .
- الخليفة ص : ٥ .
- الحواس ص : ٣٩ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٤٧ .
- الخيال (و : التخيالي) ص : ١٠ ، ٤٦ .
- زهد ص : ٥٥ .
- زمان ص : ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ .
- زمان الماضى ص : ٤١ .
- زمان المستقبل ص : ٤١ .
- الزندقة المقيدة ص : ٥١ .
- الزهد ص : ٥٥ .

## (س)

- السبب ص : ٩ ، ٣٢ ، ٧٥ .
- السبب الفاعل ص : ٤٠ .
- السعادة ص : ٣٠ ، ٥٤ ، ٥٥ .
- السعادة الأخرى ص : ١٠ ، ٤٥ .
- السعادة الإنسانية ص : ٦٥ .
- السنة (القانون) ص : ٤٤ .
- سوفسطائية ص : ٦٣ .
- السياسة ص : ٥ .
- السياسية ص : ٥ .

## (د)

- الدلائل الخطابية ص : ٤٥ .
- الدلائل البرهانية ص : ٤٥ .
- الدلائل الجدلية ص : ٤٥ .
- الدلالة ص : ٩ ، ١٥ ، ٣٢ .
- الدلالة المعرفية ص : ٣٢ ، ١٥ ، ٩ .
- دلالة الصنعة ص : ٢٦ .
- الدلالة المجازية ص : ٩ ، ٣٢ .
- الدليل ص : ٤٣ .
- دليل العقل ص : ٥٠ .

## (ش)

- الشارع ص : ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ .
- الشاهد ص : ٧٥ .
- شبهة ص : ٤٤ ، ٧١ .
- الشبهى ص : ١٠ ، ٤٦ .

## (د)

- الذات ص : ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٣٩ .
- الذات الإلهية ص : ١٥ .
- الذانى ص : ١٠ ، ٤٦ ، ٣٠ .
- ذكاء الفطرة ص : ٢٨ .

صحة النفس (التفوي) ص : ٦١ .  
 الصدر الأول ص : ٦٥ .  
 الصدق ص : ٢٤ ، ٣٥ ، ٥١ .  
 الصفات الحسية للمعاد والجزاء ص : ٥٠ .  
 الصنائع ص : ٣٠ .  
 الصنائع العملية ص : ٢٨ .  
 الصنائع العلمية ص : ٢٨ .  
 الصناعة ص : ٢٨ ، ٣٠ .  
 صناعة أصول الفقه ص : ٢٧ .  
 صناعة التعاليم ص : ٢٧ .  
 صناعة الحكمة ص : ١١ ، ٩ ، ٥٨ .  
 صناعة الصنائع ص : ٢٨ .  
 صناعة علم الميئنة ص : ٢٧ .  
 صناعة المعرفة ص : ٢٦ .  
 صناعة المخلسة ص : ٢٧ .  
 الصنعة ص : ٢٥ ، ٢٢ .  
 الصور البودرية ص : ٦٣ .  
 الصورة ص : ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٧ .  
 صوف ص : ٥٢ ، ٥٠ .

## (ض)

ضرورة النظر ص : ٢٣ .  
 الضروي ص : ٣٠ ، ٢٤ .  
 الضرييات ص : ٦٣ .

## (ط)

طبع ص : ١٠ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٣١ .  
 طبيعة ص : ٣٠ .  
 طبيعة الموجود ص : ٤٠ .  
 الطرف المقابل ص : ٤١ .  
 الطرف الواحد ص : ٤٠ .  
 طرق الإيمان ص : ٤٦ .  
 طرق التصديق ص : ٥٦ ، ٥٥ .

الشيبة ص : ٣٢ ، ٩ .  
 شرائط البرهان ص : ٦٣ .  
 الشرح ص : ٦ .  
 الشرع (و : الشريعة) ص : ٨ ، ٥ ، ٩  
 ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ١٠ ، ٩  
 ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٢٩ ، ٢٨  
 ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٣٦ ، ٣٥  
 ٥٦ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٧  
 ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٥٩ ، ٥٧  
 ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ .

الشرك ص : ٥٣ .  
 الشروح ص : ١٣ ، ٨ ، ٦ .  
 شروط البراهين ص : ٢٨ ، ٢٤ .  
 شروط الحكم ص : ٤٤ .  
 شروط الصحة ص : ٢٦ .  
 شروط النظر ص : ٢٩ .  
 شريعتنا الإسلامية ص : ٣١ ، ٣٠ .  
 شعري ص : ٦١ .  
 شقاء ص : ٥٤ ، ٤٧ .  
 الشقاء الأخرى ص : ١٠ ، ٤٥ ، ٥٤ .  
 الشك ص : ٧٢ ، ٧١ ، ٤٩ ، ٢٧ ، ٢٧ .  
 الشكل ص : ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ .  
 الشهوة ص : ٢٩ .  
 الشيء بنفسه ص : ٤٧ .  
 الشيء في نفسه ص : ٧٢ .  
 الشيء مثاله ص : ٥٥ .  
 الشيء نفسه ص : ٥٥ .

## (ص)

صاحب البرهان ص : ١٠ ، ٣٣ ، ٣١ .  
 صادق ص : ٧٥ .  
 الصانع ص : ٢٢ ، ٢٦ .  
 صحة الأبدان ص : ٦١ .

العدل ص : ٥٣ .  
 العدم ص : ٧٣ ، ٧٤ ، ٥٠ .  
 العدم المحس ص : ٤٣ .  
 العرش ص : ٤٣ .  
 العرض ص : ٢٩ .  
 العصر الوسيط ص : ١٤ .  
 عقائد ص : ٦ .  
 العقل ص : ٤٧ ، ٤٦ ، ٢٢ ، ٢٣ .  
 العقل ص : ٥٨ .  
 العقلي ص : ٤٦ ، ١٠ .  
 العلة ص : ٧٥ ، ٤٢ ، ٩ .  
 العلم ص : ٧٤ ، ٧٣ ، ٥٩ ، ٤٠ ، ٣٩ .  
 العلم ص : ٧٥ .  
 العلوميات ص : ٣٦ .  
 العلم الأزلي ص : ٣٩ .  
 العلم الإلهي ص : ٧٤ ، ٦٩ ، ٣٩ ، ٨ .  
 العلم بابلزيات ص : ٣٦ .  
 حلم البرهان ص : ٩ .  
 العلم الحق ص : ٧٢ ، ٥٥ ، ٥٤ .  
 حلم زائد ص : ٧٥ .  
 العلم الشرعي ص : ٦٢ .  
 العلم العملي ص : ٥٤ .  
 العلم في نفسه ص : ٧٣ .  
 العلم القديم ص : ٧٢ ، ٧١ ، ٣٩ ، ١٠ .  
 . ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٣ .  
 حلم الكلام ص : ٧ ، ٦ .  
 العلم الحديث : ص ٣٩ ، ٧٥ ، ٧٦ .  
 العلم المعلول عن الموجود ص : ٧٦ .  
 العلم المثير ص : ٣٩ .  
 حلم الهيئة ص : ٢٧ .  
 العلوم ص : ٦ .  
 علوم الآخرة ص : ٥٥ .  
 علوم الأوائل ص : ٧ .  
 علوم التعاليم ص : ٢٧ .

طرق التصديق البرهانية ص : ٥٥ ، ٦٠ .

طرق التصديق المشتركة ص : ١٤ ، ٣١ .

طرق التصديق المختلطة ص : ٦٤ ، ٦٣ ، ٥٧ ، ٥٦ .

طرق التعليم الشرعية ص : ٦٤ .

طرق التصور ص : ٥٦ .

الطرق البخلالية ص : ٥٢ ، ٥٥ .

الطرق السلطانية ص : ٥٢ ، ٥٥ .

طرق الدعاء ص : ٣١ .

طرق الدلائل ص : ٤٥ .

الطرق الشعرية ص : ٥٢ .

طريق البرهان ص : ١١ .

طريق وسط ص : ٦٧ .

( 15 )

الظاهر ص : ١٥ ، ٨ ، ٣٢ ، ١٥ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ .

ظاهر بنفسه ص : ٦٥ ، ٥٩ .

ظاهر الشرع ص : ٩ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٣ .

الظن ص : ٦٢ .

ظواهر التركيب ص : ٢٤ .

الظواهر المعارضة ص : ٣٤ .

ظواهر النصوص ص : ١٠ ، ٩ .

( 6 )

العادية ص : ٤٦ ، ٥٨ .

العارف ص : ٢٤ ، ٣٣ .

العارف بالله ص : ٢٥ .

عارض ص : ٣٠ .

العالم ص : ٨ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ .

العامة ص : ١٠ ، ٥٤ .

العدالة الشرعية ص : ٢٨ .

في نفسه ص : ٧٤ ، ٧٥ .

### (ق)

- القاضي ص : ٢١ .
- قاضي القضاة ص : ٦ .
- قانون التأويل العربي ص : ٩ ، ٣٣ .
- القدرة ص : ٥٠ .
- القدم ص : ٨ ، ٤٠ ، ٤٢ .
- قدم العالم ص : ٣٦ ، ٤٠ .
- قديم ص : ٤١ ، ٨ .
- قديمة ص : ٧١ .
- القديم الخiqi ص : ٤٢ .
- القضاء ص : ٦ .
- قلم معتاد ص : ١٥ .
- القوة الباصرة ص : ٤٧ .
- القوة الجدلية ص : ٥٧ .
- القوى النظرية ص : ٥٧ .
- القياس ص : ٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٤٥ .
- ـ ٧٥ .
- القياس البرهانى ص : ٢٤ .
- القياس البخلص ص : ٢٤ .
- القياس الخطابي ص : ٢٤ .
- القياس الشرعى ص : ٣٢ ، ٢٢ .
- القياس الشعري ص : ٢٤ .
- القياس الظنى ص : ٩ ، ٣٣ .
- القياس العقلى ص : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ .
- ـ ٢٦ .
- القياس الفقهي ص : ٢٦ ، ٢٥ .
- القياس المطلق ص : ٢٤ .
- القياس المغالطى ص : ٢٤ .
- القياس اليقينى ص : ٩ ، ٣٣ .

### (ك)

- كافر ص : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ .
- ـ ٦١ .

- العلوم العقلية ص : ٧٠ ، ٥ .
- العلوم العملية ص : ٦ .
- علوم المخالفين في الملة ص : ١٤ .
- علوم المنطق ص : ٢٢ .
- العلوم النظرية ص : ٣٥ .
- العمل ص : ٢٤ .
- العمليات ص : ٣٦ ، ٣٥ .
- العمل الحق ص : ٥٥ ، ٥٤ .
- العمل الشرعي ص : ٦٢ .

### (غ)

- الغائب ص : ٤٢ ، ٦٧ ، ٧٥ .
- ـ .

### (ف)

- الفاسد ضرورة ص : ٤٢ .
- فاعل ص : ٤١ ، ٧٥ .
- فاعل الكل ص : ٤١ .
- فتوى ص : ٧ .
- فحص ص : ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٦ .
- فرسخ ص : ٥ .
- فرض (واجب) ص : ٥٨ ، ٥٧ .
- فساد ص : ٧٥ .
- فضيلة الحقيقة ص : ٢٨ .
- فضيلة العلمية ص : ٢٨ ، ٥٣ ، ٣٠ .
- فضيلة العملية ص : ٣٠ .
- فضيلة الكاملة ص : ٦٥ .
- الفطرة : ٥٢ ، ٤٦ ، ٢٩ .
- الفقه ص : ٦ ، ٧ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٥ ، ٧ .
- ـ ٥٤ ، ٣٠ .
- الفقيه ص : ٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٥ .
- ـ ٣٤ ، ٣٣ ، ٢٢ .
- الفلسفة ص : ٦ ، ٧ ، ٨ .
- الفلسفة الإسلامية ص : ٣٨ .
- فوتوستات ص : ١٦ .
- ـ ٥٢ ، ٢١ ، ٦ .

- متضادلة ص : ٣١ .  
 المقابلات ص : ٤٢ ، ٣٩ .  
 متناه (و : غير متناه) ص : ٤٢ ، ٣١ .  
 مثلاً ص : ٥٧ ، ٥٦ .  
 المجاز ص : ٧٤ .  
 المجازي ص : ٣٢ .  
 بجاء ص : ٣٨ .  
 المجهول ص : ٢٣ .  
 حدث ص : ٨ ، ٤١ ، ٣٩ ، ٤٢ .  
 حدث أزلياً ص : ٤٢ .  
 المحدثة ص : ٧١ .  
 المحدث المقصي ص : ٤٢ .  
 المحسنات ص : ٤٧ .  
 محظوظ ص : ٢٢ .  
 ضيغط ص : ٨ .  
 المخلوقات ص : ٣٠ .  
 مذهب ص : ٥٢ ، ٤٢ ، ٣٥ .  
 مرأتب الناس ص : ٣٠ ، ١٠ .  
 مرأتب الوجود ص : ٤٦ ، ١٠ .  
 مرحلة ص : ٦ .  
 المسائل النظرية ص : ٣٦ .  
 المسبيات ص : ٦٣ .  
 مستحيل ص : ٧٣ ، ٧٢ .  
 المستشرق ص : ١٣ ، ١٢ .  
 مستمر ص : ٤٢ .  
 مشهورة ص : ٥٧ ، ٥٦ .  
 المصنوع ص : ٢٦ .  
 المصنوعات ص : ٢٢ .  
 المضاف ص : ٧٤ .  
 مظنونة ص : ٥٧ ، ٥٦ .  
 المعاد ص : ٤٩ ، ١٠ ، ٨ .  
 المعاد الروحي ص : ٥١ .  
 المعارف المشتركة ص : ٥٨ .  
 معائد ص : ٤٥ .  
 المعدوم ص : ٧٣ ، ٧٢ ، ٧٧ .
- كتب البراهين ص . ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ .  
 الكتب الخدلية ص : ٥٩ .  
 الكتب الجمهورية ص : ٦٢ .  
 الكتب الخطابية ص : ٥٩ .  
 كتب القدماء ص : ٢٨ .  
 كفر ص : ٤١ ، ٤٨ ، ٤٥ ، ١٠ .  
 . ٦٢ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٢ .  
 الكلبات ص : ٤٠ ، ٨ .  
 كون ص : ٧٣ .
- (L)
- اللاحق ص : ٣٢ ، ٩ .  
 اللسان ص : ٤٧ .  
 لسان العرب ص : ٣٢ ، ٩ .  
 اللغة ص : ٦ .
- (M)
- ما بعد المبادئ ص : ٤٨ .  
 المادة ص : ٤٠ .  
 مادي ص : ٨ .  
 الماضي ص : ٤٢ .  
 مؤمن ص : ٣٣ ، ٢٤ ، ٩ .  
 مأمور به ص : ٢٢ .  
 الماهية ص : ٣٩ ، ٢٩ .  
 مباح ص : ٢٢ .  
 المبادئ ص : ٤٨ .  
 مبادئ الشريعة ص : ٤٥ .  
 المبدأ الأول ص : ٥٢ .  
 مبدأ زماني ص : ٤٢ .  
 المبدأ الأول ص : ٥٢ .  
 مبدأ زماني ص : ٤٢ .  
 متخيل ص : ٤٨ .  
 المشابهات ص : ٥٩ ، ٤٩ .  
 التصوف ص : ٧ .  
 متغير ص : ٧٧ ، ٣٩ .

الموعظة ص : ٣١ ، ٤٦ .  
موضوع الإضافة ص : ٧٥ .  
الموجودات ص : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٥٩ .  
الموجودات الخادمة ص : ٧٢ .

## (ن)

الثبات ص : ٤٥ .  
النتائج ص : ٥٦ .  
النجوم ص : ٦ .  
النلب ص : ٢٢ .  
النصوص ص : ٢٥ .  
النظرار ص : ٦٣ ، ٥٧ ، ٢٧ .  
النظر ص : ٦ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٧ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٥٣ ، ٤٩ ، ٤٤ ، ٣٧ ، ٣٣ ، ٣١ ، ٧١ ، ٦٥ ، ٦٤ .  
النظر البرهانى ص : ٣٢ ، ٣١ .  
النظر الشرعى ص : ٢٢ .  
النظر فى الموجودات ص : ٢٢ .  
النظريات ص : ٣٥ .  
النفس ص : ٤٣ ، ٥٧ ، ٦٦ .  
نى الوجود ص : ٥١ .  
النكتة ص : ٧٤ .  
النوع ص : ٢٥ .

## (و)

الواسعة ص : ٤٠ ، ٦٣ .  
الوجوب (و : واجب) ص : ١٠ ، ٢٢ .  
٤٨ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٨ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٧٦ ، ٧٢ ، ٦٧ ، ٥٦ ، ٥٢ ، ٥٠ .  
الوجود ص : ١٠ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ١٠ .

المعرفة ص : ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٧ ، ٣٢ .  
معرفة الحق ص : ٣١ ، ٦٧ .  
معرفة الله ص : ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٥٦ .  
المعقول ص : ٣٣ .  
المعلم ص : ٢٩ ، ٥٣ .  
معلول ص : ٧٦ ، ٧٥ ، ٤٠ ، ٣٩ .  
المعلوم ص : ٧٥ ، ٧٤ ، ٢٣ .  
معنى ص : ٤٧ .  
المغالطة ص : ٢٤ .  
المفسرون ص : ٦ .  
مفهولة ص : ٧٥ .  
 مقابلة ص : ١٦ .  
مقادير الأجرام السماوية ص : ٢٧ .  
المقارن ص : ٩ ، ٤١ ، ٣٢ .  
المقاييس البرهانية ص : ٢٦ .  
المقاييس العقلية ص : ٢٦ .  
المقاييس الفقهية ص : ٢٤ .  
القرن ص : ٤٣ .  
القدمات ص : ٥٧ ، ٥٦ ، ٤٤ .  
المقول ص : ٣٩ .  
المكان ص : ٤٩ ، ٤٢ ، ٧٣ .  
المكانية ص : ٤٨ .  
مكتب ص : ٤٦ .  
الملائكة ص : ٢٢ ، ٢٣ .  
الممتنع ص : ٢٨ .  
ممكن ص : ٢٦ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٧ .  
محكمة ص : ٤٥ .  
محكمة في نفسها ص : ٥٠ .  
المناظرة ص : ٢٧ .  
المنظوق ص : ٣٣ .  
المتقول ص : ٣٦ ، ٣٣ .  
المنهج ص : ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ .  
الموحد ص : ٤١ .

الوجود المستقبل ص : ٤١ .  
وحدة الحقيقة ص : ٩ ، ١٠ .  
وحدة الوجود ص : ٧ .  
الوحي ص : ٢٧ ، ٧٧ .

## (ي)

يتزهون ص : ٤٨ .  
يجوز ص : ٣٤ .  
يتحيل ص : ٥٠ .  
يستبطط ص : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .  
اليقين ص : ١٠ ، ١١ ، ٣٥ ، ٣٣ ، ٣٥ .  
، ٦١ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ .

٥١ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ .  
٧٥ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٦٤ .  
الوجود المحسى ص : ٤٧ .  
الوجود المقيق ص : ٤٦ .  
الوجود المخيالي ص : ٤٧ .  
الوجود الدائني ص : ٤٦ .  
الوجود الشبهى ص : ٤٧ .  
الوجود العقلى ص : ٤٧ .  
الوجود القديم ص : ٤٢ .  
الوجود الكائن المقيق : ٤٢ .  
الوجود المادى ص : ٤٢ .  
الوجود الماضى ص : ٤١ .

المذاهب والفرق

(c)

- الخشوية ص : ٢٥ .
  - اللكلام ص : ٤٤ .
  - الحكماء ص : ٥٢ ، ٧٦ .
  - الخطابية ص : ٣٣ ..

( 1 )

- الأشعرية ص : ٤١ ، ٤٠ ، ٣٣ ، ٢٠ ، ١٠ ، ٤٦ ، ٦٣ ، ٥٧ ، ٥٢ ، ٥٠ .

أصحاب البرهان (أهل البرهان) ص : ٤٨ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٢٥ ، ١١ ، ١٠ .

أصحاب فلسفة الإشراق ص : ٣٨ .

أصحاب هذه الملة (أمة محمد ، ملة الإسلام) ص : ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٥١ ، ٧١ .

الأصوليون ص : ٤٥ .

( ५ )

- الذين ينسبون أنفسهم إلى البرهان (إلى  
الحكمة) ص : ٥٠ ، ٦٦ .

( ۱ )

- الراسخون في العلم ص : ٤ ، ٣٤ ، ٣٧ .

( ۱ )

- السلف ص : ٣٥ ، ٣٧ .

(۶)

- الشافعی (مذہب) ص : ۳۴ .  
شیعة افلاطون ص : ۴۱ ، ۴۲ .

( ۲ )

- العدد الأول ص : ٢٥ ، ٣٥ .

(e)

- العامة ص : ١١ .

( 2 )

- الجمهور (أكثر الناس) ص: ١١ ، ٦٤

## (ف)

- الفرق ص : ٦٧ .  
 فرق الإسلام ص : ٦٢ .  
 فرقة أرسسطو ص : ٤١ .  
 فرقة من الحكماء ص : ٤٣ .  
 الفقهاء ص : ٢٨ ، ١٥ ، ٩ ، ٨ ، ٥ .  
 ٣٠ .  
 الفلسفية ص : ٣٩ ، ١١ ، ١٠ ، ٨ .  
 ٧٦ ، ٧١ ، ٥٢ .  
 فلاسفة الإسلام ص : ١٠ ، ٥ .

## (ق)

- القدماء (الحكماء القدماء) ص : ٤٠ .  
 ٤١ .

## (م)

- المتأخر ص : ٢٧ ، ٢٥ .  
 المتصوفة ص : ٣٨ ، ٥٠ ، ٥٢ .  
 المتصوفة الفلسفية المسلمين ص : ٧ .

## (ى)

- اليهود ص : ٩ .

- المقدم ص : ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ .  
 ٤٠ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ١٠ ، ٨ .  
 ٧٣ ، ٦٧ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ .  
 مذهب المعتزلة ص : ٦٦ .  
 مذهب الأشعرية ص : ٦٦ .  
 مذهب ابن رشد ص : ٧٢ .  
 مذهب أفلاطون ص : ٤١ .  
 مذهب أفلاطون ص : ٤١ .  
 المذهب المالكي ص : ٢٨ ، ١٥ ، ٥ .  
 ٧٦ .  
 المشائين ص : ٣٩ .  
 ٢٦ .  
 المشارك لمناقف الله ص : ٢٦ .  
 المعتزلة ص : ١٠ ، ٥٧ .  
 ٦٧ .  
 المقلدون ص : ٧١ ، ٥٠ .  
 من يتعاطى النظر (من يتعاطى البرهان ،  
 من يتعاطى هذه العلوم) ص : ٤٩ .  
 ٧١ ، ٥٠ .

## الأعلام

بني عباد (أسرة) ص : ٦ .

(١)

لإبراهيم (عليه السلام) ص : ٢٣ .  
ابن الأبار ص : ٧ .

(ج)

جبريل (عليه السلام) ص : ١٥ .  
الجمعية الآسيوية ص : ٧ .  
جوتيسه (ليون) ص : ١٣ .  
جورج خوراني (دكتور) ص : ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

ابن تومرت (محمد) ص : ٥ .  
ابن تيمية ص : ١٣ .  
ابن جريرا (أبو مروان) ص : ٥ .  
ابن رشد ص : ٥ ، ٨ ، ٦ ، ٥ ، ٧ ، ٩ .  
٢١ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١١ ، ١٠ .  
١ ، ٢٨ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٧١ .

(ح)

حبيب (شاعر) ص : ٧ .  
الخلبي (محمود البيطار) ص : ٢١ .

ابن سينا (الشيخ الرئيس) ص : ٣٦ .  
ابن طفيلي (أبو بكر محمد بن عبد الملك)  
ص : ٦ ، ٧١ .

(د)

دحية الكلبي ص : ١٥ .

ابن عباس (عبد الله) ص : ١٥ .  
ابن عربي (الشيخ عبي الدين) ص : ٧ .  
أبو بكر بن دود بن يحيى القرطبي ص : ٧١ .  
أبو جعفر هارون ص : ٥ .

(ر)

رينان (أرنست) ص : ٦ .

أبو القاسم بن الطيلسان ص : ٧ .  
أبو المعالي (عبد الملك بن أبي محمد عبد الله  
ابن يوسف البلويني) ص : ٣٤ .  
أحمد بن أحمد بن رشد (جد أبي الوليد)  
ص : ٢١ .

(ز)

الزنخري ص : ٧٤ .

أسطور ص : ٤١ ، ٣٨ ، ٨ ، ٦ ، ٥ .  
إسحق (أحد سلاطين المرابطين) ص : ٥ .  
أغرام البستاني ص : ٥ .  
أفلاطون ص : ٤٢ ، ٧١ .  
البير نصري نادر (دكتور) ص : ١٤ ، ١٥ .

(ش)

الشريف المرتضى ص : ٤٨ .

(ص)

صبيح (محمود على) ص : ١٣ .

(ب)

البخاري ص : ٣٥ .

## (ع)

عادل زعيتر ص : ٦ .

عبد المؤمن (مؤسس دولة الموحدين)

ص : ٦ ، ٥ .

عدنان (قبيلة) ص : ٥٣ .

علي بن أبي طالب ص : ٣٥ .

## (غ)

الغزالى (أبو حامد) ص : ٨ ، ١٠ ، ١١ .

٢٨ ، ٥ ، ٦ .

٣٦ ، ٣٧ ، ٤٦ .

٣٤ ، ٤٧ ، ٤٧ .

٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

## (ف)

الفارابي (أبو نصر) ص : ٣٦ .

## (م)

المتنبي ص : ٧ .

محمد (عليه الصلاة والسلام) ص : ١٥ .

## (ن)

الناصر (أحد سلاطين الموحدين) ص : ٧ .

النظام ص : ٣٧ .

## (ى)

يسار بن معاوية بن الحكم ص : ٤٨ .

يوسف بن تاشفين ص : ٦ ، ٥ .

٧١ .

. ٤٨ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٣٧ ، ٣١ ، ٢٩ ، ٢١ .

محمد أبو الفضل إبراهيم ص : ٤٨ .

محمد سعيد العريان ص : ٥ .

محمد قاسم (دكتور) ص : ١٦ .

المرابطين ص : ٥ .

المراكشى (عبد الواحد) ص : ٥ ، ٦ .

٧١ .

المتصور أبو يوسف يعقوب ص : ٦ .

الموحدين ص : ٥ ، ٦ ، ٢٨ .

مولار (مرقس يوسف) ص : ١٢ ، ١٣ .

١٤ ، ١٩ ، ١٧ .

**الكتب  
المذكورة بالمعنى والتحقيق**

**(ف)**

- فصل المقال ص : ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ٨ .
- ٧١ ، ٣٩ ، ٢١ ، ١٩ ، ١٦ ، ١٤ .
- فضائح الباطنية ص : ٥٠ .
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص : ١٠ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ .

**(ا)**

- ابن رشد والرشدية ص : ٦ ، ٧ .
- إحياء علوم الدين ص : ٥٥ .
- أساس البلاغة ص : ٧٤ .
- الاقتصاد في الاعتقاد ص : ٥٠ .
- لبلام العوام عن حلم الكلام ص : ٤٧ .
- آمال المرتضى ص : ٤٨ .

**(ك)**

- كتاب فلسفة ابن رشد ص : ١٢ .
- كتاب الكليات ص : ١٤ .
- كتاف اصطلاحات الفتن ص : ٣٥ .

**(ب)**

- بداية المجتهد ونهاية المقتضى ص : ٢١ .

**(ت)**

- تهافت التهافت ص : ٨ ، ٥٢ ، ٧٤ .
- تهافت الفلاسفة ص : ٣٦ ، ٥٢ ، ٦٣ .
- التوافق بين الشريعة والفلسفة ص : ١٣ .

**(د)**

- دائرة المعارف الحديثة ص : ٥ .

**(ر)**

- رسالة العقائد والوظف إلى ملك شاه ص : ٥٠ .

**(ض)**

- ضميمة العلم الإلهي ص : ٨ ، ١١ ، ١٢ .
- ٦٩ ، ١٦ ، ١٤ ، ١٣ .

**(ل)**

- لسان العرب ص : ٧٤ .

**(م)**

- مشكلة الأنوار ص : ٥٢ .
- المصنون به على غير أهله (الكبير) ص : ٥٠ .
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص : ٦٠ ، ٦١ .
- مناهج الأدلة ص : ٨ ، ١٢ ، ١٣ .
- ١٦ .
- المنقد من الضلال ص : ٥٠ .

## الأيات القرآنية

رقمها	السورة	الصفحة	الآية
٦١	البقرة	١٨٣	( كتب عليكم الصيام كاكتب على الذين من قبلكم لعلكم تتفقون )
٣٤	آل عمران	٧	( هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات من ألم الكتاب وأخْرَى متشابهات ) الآية
٤٩		٧	( وما يعلم تأويلاه إلا الله )
٥٩		٧	( وما يعلم تأويلاه إلا الله )
٢٣		١٩١	( ويفسرون في خلق السموات والأرض )
٢٣	الأنعام	٧٥	( وكلما نرى ل Ibrahim ملائكة السموات والأرض )
٢٢	الأعراف	١٨٥	( أو لم ينظروا في ملائكة السموات والأرض وما خلق الله من شيء )
٤٢		٧	( وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء )
٤٣	L Ibrahim		( يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات )
٣١	النحل	١٢٥	( أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بما هي أحسن )
٥٩	الإمراء	٨٥	( ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أتيتكم من العلم إلا قليلا )
٣٣		٥	( الرحمن على العرش استوى )
٦٢	المج	٣٧	( لئن ينال الله سعادتها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم )
٦٢	العنكبوت	٤٥	( إن العصابة تنهى عن الفحشاء والمنكر )
٥٣	القمان	١٣	( إن الشرك لظلم عظيم )
٦٢	الأحزاب	٧٢	( إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبار فأتين أن يجعلنها . . . ) الآية
٤٣	فصلت	١١	( هم استوى إلى السماء وهي دخان )
٢٢	البشر	٢	( فاعتبروا يا أولى الأ بصار )
٢٥	البشر	٢	( فاعتبروا يا أولى الأ بصار )
٧٦	الملك	١٤	( لا يعلم من خلق ، وهو اللطيف الخبير )
٢٣	الناشية	١٧	( أفلأ ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت )

## الأحاديث النبوية

الصفحة	ال الحديث	رقم
٢٩	«صدق الله وكلب بطن أخيك» . . . . .	١
٣٣	«ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا ، فيقول هل من سائل فأعطيه ؟ .. هل من داع فاستجيب له ؟ .. هل من مستغفر فأخفر له ؟ ..	٢
٤٤	«إذا اجتهد الحاكم فأصاب قوله أجران ، وإذا أخطأه الله أجر» . . . . .	٣
٤٦	«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، ويؤمنوا بي» . . . . .	٤
٤٨	«إنها فلانها مؤمنة» . . . . .	٥

## الأماكن

**(ش)**

شمال أفريقيا ص : ١٥ .

**(ا)**

أحد ص : ٤٨ .

أسبانيا الإسلامية ص : ١٥ .

الإسكوريال (مكتبة) ص : ١٣ ، ١٤ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٤ .

أشبيلية ص : ٦ .

أليسانة ص : ٦ .

الأندلس ص : ٧ ، ٦ ، ٥ .

**(ف)**

غاراب ص : ٣٦ .

**(ق)**

القاهرة ص : ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٧ ، ٣٧ .  
٤٨ .

**(ب)**

البحر المتوسط ص : ٦ .

بلاد الإسلام (العالم الإسلامي) ص : ٢٧ .

بلنسية ص : ٦ .

بيروت ص : ١٤ ، ٥ .

**(ل)**

لبنان ص : ١٣ ، ١٤ .

**(م)**

مراكش ص : ٦ ، ٧ .

مرسية ص : ٧ .

مصر ص : ١٢ ، ١٣ .

المغرب ص : ٥ ، ١٥ ، ٢٧ .

المكتبة الأهلية ص : ١٦ ، ١٧ .

ميونيخ ص : ١٢ .

**(ت)**

تركمستان ص : ٣٦ .

الشيمورية (مكتبة) ص : ١٥ ، ١٦ .

**(ج)**

الجزائر ص : ١٣ .

جوين ص : ٣٤ .

**(ن)**

نيسابور ص : ٣٤ .

**(د)**

دار الكتب المصرية ص : ١٥ .

دمشق ص : ٧ .

**(ى)**

اليونان ص : ٥ .

## المراجع

المؤلف	الكتاب
ابن جلجل (أبو داود)	طبقات الأطباء والحكماء . تحقيق فؤاد سيد . طبعة سليمان بن حسان الأندلسى : المعهد العلمي الفرنسي . القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
ابن رشد	تهاافت التهاافت . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م .
	الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة . تحقيق د . محمود قاسم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
أبو حامد الغزالي	تهاافت الفلاسفة . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م .
	الاقتصاد في الاعتقاد . طبعة محمود على صبيح . القاهرة « بدون تاريخ »
	المنقد من الضلال . طبعة محمود على صبيح . القاهرة « بدون تاريخ » .
	لبلام العام عن علم الكلام . طبعة محمود على صبيح . القاهرة « بدون تاريخ » .
	مجموعة رسائل بها : (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ، و (رسالة الوعظية) ، و (مشكاة الأنوار) ، و (رسالة العقائد والوعظ إلى ملك شاه) . طبعة القاهرة ١٩٠٧ م
	مجموعة رسائل بها : (القططاس المستقيم) ، و (منهج العارفين) ، و (رسالة الاندنة) ، و (رسالة الطير) ، و (أيتها الوالدة) ، و (المضنوون به على غير أهله « الكبير») و (المضنوون به على غير أهله « الصغير») . طبعة مكتبة البخندي . القاهرة « بدون تاريخ » .
أرنست رينان	ابن رشد والرشدية . تعریف عادل زعیتر . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٧ م .

- أفرام البستانى** : دائرة المعارف . المجلد ٣ . بيروت سنة ١٩٦٠ م .
- التهانوى** : كشاف اصطلاحات الفنون . طبعة الهند . كلكته سنة ١٨٩٢ م .
- الشريف المرتضى** : أمالى المرتضى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- عبدة الخلو** : ابن رشد فيلسوف المغرب . طبعة بيروت سنة ١٩٦٠ م
- عبد الواحد المراكشى** : المعجب في تلخيص أخبار المغرب . تحقيق محمد سعيد العريان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .
- فرح أنطون** : ابن رشد وفلسفته . طبعة الإسكندرية سنة ١٩٠٣ م .
- فيليب حتى ، وآخرون** : تاريخ العرب « مطول » ج ٢ ، ٣ . طبعة بيروت سنة ١٩٥٣ م .
- د. محمد بيصار** : في فلسفة ابن رشد ، الوجود والخلود . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- محمد فؤاد عبد الباقي** : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . طبعة القاهرة سنة ١٣٦٤ هـ .
- د. محمد علي أبوريان** : أصول الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .
- د. محمود قاسم** : نظرية المعرفة عند ابن رشد . طبعة القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية « بدون تاريخ » .
- الأب يوحنا قمر** : ابن رشد ج ١ . طبعة بيروت . المطبعة الكاثوليكية « بدون تاريخ » .
- يوسف كرم ، ود . مراد : . . . . . . . . . . .
- وهبة ، يوسف شلاله : المعجم الفلسفي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م

## فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
٥	<u>مقدمة :</u>
٦	١ - عن ابن رشد
٨	٢ - قضايا فصل المقال الفكرية :
.	العالم عند ابن رشد
.	المعاد عند ابن رشد
.	العلم القديم والعلم الحديث :
١٢	٣ - منهج تحقيق النص
١٩	<u>كتاب فصل المقال :</u>
٢١	<u>مقدمة :</u>
٢٢	حكم دراسة الفلسفة :
٢٣	ضرورة النظر
٢٩	شروط النظر
٣٠	مراتب الناس
٣١	علاقة الحكمة بالشريعة
٣٢	التأويل
٣٦	الغزالى وال فلاسفة
٣٨	العلم الإلهى
٤٠	العالم بين القدم والحدث
٤٤	الظاهر والباطن
٤٩	المعاد
٥٤	مقصود الشرع
٥٥	طرق التصديق

٥٨ . . . . .	مِرَاتِبُ النَّاسِ
٦٢ . . . . .	الْفَرَقُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَالتَّأْوِيلُ
٦٤ . . . . .	طُرُقُ التَّعْلِيمِ الشَّرِعِيَّةِ
٦٦ . . . . .	نِحَايَةٌ . . . . .
٦٩ . . . . .	<u>ضَمِيمَةُ الْعِلْمِ الْإِلهِيِّ :</u>
٧٢ . . . . .	<u>تَقْرِيرُ الشَّكِّ</u>
٧٤ . . . . .	<u>حَلُّ الشَّكِّ</u>
٧٩ . . . . .	<u>كَشَافٌ :</u>
٨١ . . . . .	الْمَصْطَلِحَاتُ
٩١ . . . . .	الْمَذَاهِبُ وَالْفَرَقُ
٩٣ . . . . .	الْأَعْلَامُ
٩٥ . . . . .	الْكُتُبُ
٩٦ . . . . .	الآيَاتُ الْقُرَآنِيَّةُ .
٩٧ . . . . .	الْأَحَادِيثُ النَّبُوَيَّةُ
٩٨ . . . . .	الْأَماَكِنُ . . . . .
٩٩ . . . . .	الْمَرْاجِعُ . . . . .
١٠١ . . . . .	فَهْرِسُ الْمَوْضِعَاتِ

١٩٩٩/١١٣٣٦	رقم الإيداع
الترقيم المtori ISBN 977-02-5882-2	

١/٩٩/٦١

طبع بطباعة دار المعارف (ج . م . ع . )





# Fasl al-Maqāl

Fīma Bayn al-Hekmat wal-Shari'a

men al-Ittisāl

Par

Abū al-Walīd Ibn Roshd

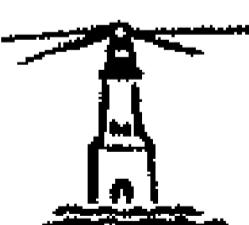
(1126 - 1198)

*Edition Critique*

Par

Mohammad 'Emāra

... £ 19.8/-



DAR AL-MAAREF,

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)